سرطان الفساد

فى



الكاتب الصحفي
أسامة داود

بطاقة فهرسة

اسـم الكتاب : سرطان الفساد في ٥٧٣٥٧
المـــــــؤلف : أسامة داود
رقـم الإيداع :
الترقيم الدولي:

الطبعة الأولى ٢٠١٩



سرطان الفساد فى

57357

إهداء

إهداء إلى ما بقى حيًّا من الضمير الإنسانى.

إهداء إلى أرواح يوسف ورؤى وريتاج وغيرهم ممن تقرر قطع علاجهم وإحالتهم إلى قوائم الموت.

إهداء إلى أطفال يتكففون في حجور الآباء والأمهات وسط برد الشتاء القارس وآخرون ينزفون عرقًا فى صيف قائظ وسط طوابير حالت بينهم وبين حلم العلاج قلوب متحجرة بمنظومة مؤسسة ومستشفى ٥٧٣٥٧ التى رفضت قبولهم.

إلى آباء وأمهات ملأت الحسرة قلوبهم وكسرت المذلة نفوسهم أمام غلظة وجوه أوصدت نوافذ الرحمة فى وجوههم.

إلى طفولة غضة استقبلتهم إدارة المستشفى ليس شفقة ورحمة وإنسانية، ولكن لتحويلهم إلى فئران تجارب لمصلحة شركات الدواء العالمية.

إلى أرواح زهقت أمام أسوار المستشفى التى بناها المصريون بتبرعاتهم، فتحولت إلى استديوهات لفن انتزاع جنيهات الأثرياء وكِسرة الخبز من فم الفقراء.

أهدى هذا الكتاب الذى يُعَدُّ وثيقة نجحت سطوة ونفوذ شريف أبو النجا فى إيقاف طبع العديد من الحلقات صحفيًّا منذ منتصف أكتوبر ٢٠١٨ دون قرار من النائب العام.

المقدمة

لم يكن طبيعيًّا انتشار تلك الحملات الإعلانية التى تطلقها إدارة ٥٧٣٥٧ لانتزاع لقمة الخبز من فم كل مواطن ..بينما ترتفع أسوار المستشفى، وتتحول من الحديد إلى الفولاذ؛ لتحول بين الطفولة البائسة وعلاجها من سرطان قاتل.

لم يكن مقبولاً أن تظل ٥٧٣٥٧ كمؤسسة صندوقًا أسود، وأن يظل من شاركوا في هذا البناء بجنيهاتهم وعرقهم يجهلون أى معلومة عن التبرعات التى تصل إليها وعن كل ما يتعلق بميزانياتها ونفقاتها التى لا يراها المواطنون إلا فى إعلانات تطارد الجميع فى كل وسائل الإعلام على مدار الساعة دون توقف.

لم يكن من الإنسانية أن يتم ضخ مئات الملايين من الجنيهات في مشروعات ليس من بينها سرير واحد لامتصاص قوائم الانتظار من الطفولة البائسة.

لم يكن من المنطق أن تصر وزارة التضامن الاجتماعي على مساعدة إدارة المستشفى فى أن تبقى فى منعة من المراقبة والمحاسبة أمام جميع الأجهزة وبعيدًا عن الرأى العام.

هالنى مشهد أمهات وآباء يحملون بين ضلوعهم نفوسًا منكسرة وقلوبًا تملؤها الحسرة، بينما عيونهم تنساب منها الدموع.

يفترشون الأرض أمام أسوار كلها غلظة؛ انتظارًا لأمل فى الوصول إلى سرير للعلاج، لكنه أمل لم يكن ليتحقق.

كانت الأسئلة تتناثر من حولي :كم تبلغ التبرعات؟ أين تذهب تلك الأموال؟ كيف يتم توزيعها؟ كم تكلفة تلك الإعلانات التى تطاردنا صحفيًّا وإذاعيًّا وفضائيًّا ليل ونهار دون توقف؟ لماذا يتوقف المستشفى عن قبول الأطفال، ويملك احترافية الطرد أكثر من بشاشة الاستقبال؟

لماذا الوساطة والمحسوبية هى الأساس فى قبول الأطفال، بينما كل العلاج من تدفقات التبرعات؟

لماذا يحرص العاملون المقربون من مصدر القرار أن تتحول صدورهم إلى خزائن فولاذية يصعب تسرُّب معلومة واحدة منها؟

لماذا تصر إدارة المستشفى على أن التعامل بشفافية أشبه بالمشى عاريًا؟

هناك عشرات، بل مئات الأسئلة التى كانت تهاجمني، فتقضُّ مضجعي، فقررت أن أخوض غمار معارك ربما يراها البعض نوعًا من الانتحار أمام منظومة تسللت، فتحكمت فى مفاصل العديد من مؤسسات الدولة، عبر سلسلة من الانحرافات بـ «كيكة» التبرعات التى تمثل كلمة السر فى التستر عليها بصورة لم يسبق لها مثيل؟

قررت أن أكشف الأسباب الحقيقية لحالات الوفيات وإجبار الأهالى على توقيع إقرارات تشير إلى تسلُّم أولادهم وهم على قيد الحياة؛ حتى لا تتأثر نسب الشفاء الوهمية التى تتاجر بها إدارة المستشفى.

قررت كشف حقائق تحويل الطفولة البائسة إلى فئران تجارب لعقاقير لمصلحة شركات دواء عالمية.

كان وصولي للمستندات فى منتهى الصعوبة، ولكنها وصلت إلي يدى، ولم أتعجل النشر ..كان كل مستند به إشارة إلى مستند آخر ..كان سعيًا لم يتوقف، وقلت فلأتفرغ لتلك الحملة التى ربما تقضى على عقلية الجاهلية التى تم غرسها فى عقول وقلوب البسطاء، وتدفقت مليارات إلى حيث يد شخص واحد صنع كل من حوله، وأصبحوا جميعهم مسيطرين لمصلحته وتحت إمرته.

كانت المستندات تحكى فصولاً مأساوية من جرائم التصرف فى أموال لا يوجّه منها للعلاج إلا أقل القليل.

كانت العلاقات السياسية التى تنسجها إدارة المستشفى التي تتمثل فى شخص اجنلا وبأ فـيرشمع مسئولين كبار كنسيج العناكب؛ لتزيد إخفاء جرائم تُمارَس ضد المال العام وضد الإنسانية.

وتساهم فى أن تظل ٥٧٣٥٧ الرقم الصعب خارج سلطة الدولة، لأكتشف مليارات تُبدَّد وأرواحًا تُزهَق، وآلاف المستندات تحكى فصولاً مأساوية.

بينما كان هناك عدد من ردود الفعل نتيجة لما قمتُ بكشفه من جرائم ارتكبت بحق الأطفال المرضى وأموال التبرعات منها :صدور قرار من المجلس الأعلى للإعلام بحظر النشر متجاوزاً دوره كداعم لإظهار الحقائق وليس لإخفائها أو التستر عليها، لكن كان للنائب العام رد قاطع بإلغاء قرار المجلس الأعلى للإعلام وإحالة رئيسه مكرم محمد أحمد لنيابة أمن الدولة العليا للتحقيق معه فى قراره المشار إليه.

أما رد الفعل الآخر فكان من جانب البرلمان حيث تقدم عدد من أعضاء مجلس النواب بطلبات إحاطة وأسئلة للكشف عن سرطان الفساد المستشرى داخل مؤسسة ومستشفى ٥٧٣٥٧ والمرتكب من جانب إدارة المستشفى، وتم تشكيل لجنة تقصى حقائق من خلال لجنة الصحة بالبرلمان لكنها لم تصدر تقريرها حتى الآن.

فيما كان رد فعل وزيرة الصحة والتى أجبرت عليه نتيجة لاستمرارنا في كشف العديد من الجرائم التى ترتكب ضد الأطفال من خلال تجارب سريرية، قامت الوزيرة بتشكيل لجنة برئاسة الدكتور أحمد شقير إلا أن التقرير لم تعلن عنه الوزيرة حتى الآن.

وهنا يثار تساؤل :هل تريد الوزيرة التى جاءت من مؤسسة ٥٧٣٥٧ التستر على الجرائم السريرية التى تمت في المستشفى مجاملة لأستاذها شريف أبو النجا؟

هل تخشى الوزيرة إذا ما قررت إعلان نتائج التقرير أن تواجه من جانب أبو النجا أن يكشف عن حقيقة عملها بـ٥٧٣٥٧ وهو تولى مسئولية إدارة أكاديمية غير شرعية ولم تحصل على ترخيص مما ينعكس على شرعية توليها الوزارة؟

وفى النهاية ..يبقى الشكر واجباً للزميل الكاتب الكبير الأستاذ عصام كامل رئيس تحرير جريدة وموقع «فيتو» الذي سمح بنشر جانب مهم من هذه الحقائق الصادمة بداية من ٢٩ مايو ٢٠١٨ ليصبح انفراداً بكشف حقائق مرعبة عن حجم التبرعات والتي تصل الى مليار جنيه سنويا وكيف يتم تبديدها فى الدعاية والأجور الخيالية للأقارب والأصدقاء والمريدين وغيرهم ، فى وقت رفضت مؤسسات صحفية كبرى التضامن معي لنشرها وتوعية الرأى العام بالإدارة غير الرشيدة لأموال التبرعات الموجهة لعلاج أطفال السرطان.

كما أتقدم بالشكر للكاتب الكبير وحيد حامد الذى ساندنى بقوة من خلال دخول المعركة بدءا من يوم ١٢ يونية ليمثل سنداً قوياً فى معركة حظيت بصمت مريب من الإعلام المصرى باستثناء أقل القليل .

وأثمن على الموقف النبيل للإعلامى الكبير محمد الباز والذى تناول من خلال برنامج ٩٠ دقيقة مساندتنا فى تلك الحملة .

كما أسجل شكرى لجنود مجهولين كانوا سنداً لي وعونا بالتشجيع ولوبكلمة كان لها أثر إيجابي في استمرارى والذى لن يتوقف الا بتحقيق قضائى شامل حماية لأطفالنا وحفاظاً على أموال التبرعات .

قبل أن تقرأ

ليس معنى ما نكشف عنه هو أن نفقد الثقة في هذا الكيان العملاق، الذي يعمل على تخفيف آلام فلذات أكبادنا، وليس لصرف المتبرعين عن التبرع بل نريد الإصلاح، نريد كشف المخالفات، وتطهير هذا الصرح من كل المتلاعبين ومحاسبتهم.

نريد أن يعود هذا المستشفى إلى دوره في خدمة كل أطياف الشعب المصري، لا لصرفه عن هدفه وتحويله إلى مجرد خدعة، ينفق على تجميل وجهه ضعف ما ينفق على عقله وبنيانه.

نريد أن نطهر لا أن نهدم، أن يؤول إلى إدارة من علماء الطب والإدارة والصحة.. لا في يد عائلة تديره.

نريده خاضعًا للأجهزة الرقابية لا إلى موظف داخل إدارة داخل مديرية تتبع وزارة التضامن، سبق أن تم كشف تواطؤها وضلوعها في عملية تلاعب استهدفت إعطاء من لا يملك ما لا يستحق.

٥٧٣٥٧ مستشفى ومؤسسة قصة طويلة تمثل قمة التناقض بين أهداف نبيلة عند تأسيسها من جانب جمعيات خيرية واجتماعية، ومعهم المعهد القومي للأورام، وصرح بناه المصريون، وبين إدارة تطاردك لتنتزع آخر قرش في جيبك، ثم تقوم بإنفاقها ببذخ وبانتقائية شديدة.

بينما تطرد الأطفال وتدفعهم لدخول المعهد القومي للأورام، الذي لا يمتلك إلا المبنى الوحيد منذ الخمسينات؛ ليُزاحم الأطفال البؤساء مئات الآلاف من المرضى الكبار.

٥٧٣٥٧ القصة وما فيها

تحول محضر اجتماع مجلس جامعة القاهرة رقم ٩٥٠ لسنة ١٩٩٦ إلى حدث تاريخى، حيث تَضمَّنَ مولد فكرة إنشاء مستشفى لعلاج سرطان، يتبع المعهد القومى للأورام، بعدما تزايدت أعداد الأطفال المصابين بالسرطان.

كانت فكرة المستشفى مرحلة من مراحل نمت فى يقين رواد المعهد القومى للأورام، وعلى رأسهم الدكتور محمد رضا حمزة، مهدت للفكرة عملياتُ جمع التبرعات التي كان لها أكبر الأثر في سد الفجوة بين الميزانية المحدودة التى توجهها الدولة للمعهد والاحتياجات الفعلية لعلاج المرضى، فى ظل تزايد فى أسعار أجيال جديدة من الأدوية والعلاجات الحديثة.

ومن داخل أروقة المعهد القومي للأورام، وعندما بدأتْ تكتشف حالات إصابات سرطانية بين الأطفال، فقد تم تخصيص عدد من الأسِرَّة لهم، وذلك عندما كان مبنى المعهد هو المبنى الشمالى والمكون من ٦ أدوار، والذى أنشأه جمال عبد الناصر فى نهاية الخمسينيات؛ ليكون أول معهد فى الشرق الأوسط والوطن العربى متخصص فى علاج الأورام السرطانية، وقد عجزت قدراته الاستيعابية عن استقبال المرضى، وأصبحت قوائم الانتظار نوعًا من الموت البطيء للعديد من الحالات، فما هو الحل وقد تزيدت أعداد الأطفال المرضى؟

كان نشاط جمع التبرعات قد بدأ الاعتماد عليه بشكل أساسى فى تغطية العجز بين الميزانية المحدودة للمعهد والاحتياجات الفعلية، ومع تزايد أعداد الأطفال وُلِدَت فكرةُ إنشاء مستشفى يختص بعلاج الأطفال، على أن يتبع فنيًّا المعهد القومى للأورام، والذى يضم الكوادر العلمية المتخصصة فى مجال علاج الأطفال.

اقترح الجميع أن يكون نشاط جمع التبرعات من خلال كيان مؤسسى يضمن وصول الأموال بشكل رسمي وليس عن طريق أفراد قد يساء استخدام بعضها، وتم الاقتراح بإنشاء جمعية سُمِّيت بأصدقاء المعهد القومي للأورام، تكون مهمتها جمع التبرعات بشكل رسمى وبموجب إيصالات، وكانت نخبة الأوائل : الدكتور محمد رضا حمزة والدكتور سامى البدوى والدكتور محمد هانى حسين، والدكتور شريف أبو النجا، والذى أثبت تميُّزه فى نشاط جمع التبرعات، وكان الاقتراح بإسناد مهمة توفير مقر للجمعية.

كان سعي الدكتور رضا حمزة ومَنْ حوله لإنشاء مستشفى الأطفال الدافع له لأن يتواصل مع الدكتور فتحى سرور الذى كان رئيسًا لمجلس الشعب المصرى، وقرر أن يتولى بنفسه توفير الأرض اللازمة لإنشاء المشروع من خلال جمعيته الخيرية، وهى الجمعية المصرية للتنمية الاجتماعية والثقافية والتى كانت قد لعبت دورًا مهمًّا فى حياة فقراء حى السيدة زينب، وهى الدائرة الانتخابية للدكتور فتحى سرور.

كانت جامعة القاهرة وفى جلستها رقم ٩٥٠ فى عام ١٩٩٦ قد اتخذت قرارًا بالموافقة على إنشاء مستشفى لأورام الأطفال بالجهود الذاتية، على أن يتم تسليمه بعد بنائه إلى معهد الأورام القومي وجامعة القاهرة، وعلى أن يقوم المتبرعون بالإشراف على إدارة ذلك المستشفى مع معهد الأورام.

نجح فتحى سرور فى الحصول على قرار من محافظ القاهرة رقم ٣٥ لسنة ١٩٩٨ بتخصيص مساحة ١٨٠٠ متر مربع ثم زيادتها إلى مساحة ١٠ آلاف متر بالقرار رقم ٣٢٧ فى نفس العام بمنطقة السلخانة بالسيدة زينب بالقاهرة وبإيجار رمزى جنيه واحد لمصلحة جمعيته الخيرية، والتى يرأس مجلس إدارتها، والتى وقعت العقد مع محافظ القاهرة كطرف ثانٍ.

قام المعهد القومى للأورام وقبل أيام من ذلك بإشهار كيانه، وهو جمعية أصدقاء المعهد القومى للأورام برقم ٣ لسنة ١٩٩٨ بالإدارة الاجتماعية التابعة لمحافظة القاهرة، وقرر الدكتور فتحى سرور من خلال جمعيته الخيرية فى ١٧ سبتمبر ١٩٩٨ إسناد بناء مستشفى سرطان الأطفال إلى جمعية أصدقاء المعهد القومى للأورام، بشرط عدم تحميل الدولة أى أعباء مالية.

وعلى أن تتضمن أغراضها الآتى:

١- إنشاء مستشفى لعلاج أورام الأطفال.

٢- المساعدة فى توفير العلاج للأطفال مرضى الأورام بأحدث النظم العلاجية.

٣- عمل دار ضيافة للمرضى وذويهم.

٤- مساعدة المرضى ماليًّا وعينيًّا.

وفى ٨ مايو من عام ٢٠٠٠ تم توقيع عقد مشاركة بين الجمعيتين جمعية أصدقاء معهد الأورام كطرف أول والجمعية المصرية التابعة لفتحى سرور كطرف ثانٍ، والتى قامت بتوفير الأرض، وتَضمَّنَ العقد ثمانية بنود معظمها يصب فى أن يتحمل الطرف الأول جمعية أصدقاء معهد الأورام الإنفاق على بناء المستشفى من خلال ما يصل إليها من تبرعات، دون تحميل الطرف الثانى أى أعباء مالية، وألا يحق للطرف الثانى سحب الأرض ولا المطالبة بأى مقابل مادى .ووقع الدكتور محمد رضا حمزة كطرف أول عن جمعية المعهد، ووقع فتحى سرور كطرف ثانٍ عن الجمعية المصرية.

وبدأت الرحلة - وبدعوة السيدة سوزان مبارك - بوضع حجر الأساس؛ لتصبح أول رئيس لمجلس الأمناء بتزكية الجميع، وهو ما كان له دور فى تذليل كل العقبات أمام إنشاء المستشفى.

بينما كانت رحلة الدكتور شريف أبو النجا، والتى بدأت مع جمع التبرعات واستخدام مواهبه فى الإقناع، حتى كلفه المعهد بشراء وحدة سكنية برقم ٣٦ بالعقار ٣٣ شارع قصر العينى، والتى تقع بالقرب من المعهد القومى للأورام، والتى استُخدِمت من أموال التبرعات، ولكن كانت باسمه وليس باسم الجمعية . وهى ما أصبحت بعد ذلك تحقق له شراء عدد من الوحدات بنفس العقار؛ ليقطن فى إحداها، ويفتتح عيادة فى وحدة أخرى.

كما ضم عددًا من الموظفين، وانطلق وسط مجتمع الإعلاميين والفنانين وعلماء ورجال الدين، وعلى رأسهم الداعية الإسلامى الشيخ محمد متولى الشعراوى والسيدة علا غبور.

وتشير المعلومات المتوافرة لدينا إلى أن السيدة علا غبور، والتى كانت قد تُوفِّيَت شقيقتها بالسرطان، قررت أن تهب حياتها للعمل على مواجهة هذا المرض اللعين، فتبرعت بمبالغ ضخمة بلغت ١٠ ملايين من الجنيهات .نجحت الفكرة، وتزايدت التبرعات، وكان قد تم اكتشاف عمليات تلاعب من بعض العاملين فى الجمعية الوليدة؛ ليتم استبعادهم.

واعترض الدكتور رضا حمزة على أسلوب جمع التبرعات التى باتت تتم بعيدًا عن خطة المعهد والجمعية، بعدها تم استبعاده من رئاسة جمعية أصدقاء المعهد؛ ليحل محله الدكتور سامي البدوى، وهو ما أحزنه، وشعر بأصابع شريف أبو النجا تقف خلف الأمر؛ فى محاولة لانتزاع المستشفى وعلى طريقة ثعلب السياسة الأمريكى الشهير هنرى كسينجر، باستخدام أسلوب الخطوة خطوة.

فُتِحت أبواب المستشفى في ٧ يوليو ٢٠٠٧ لاستقبال الأطفال المرضى بالمجان تمامًا بطاقة ٣٠ سريرًا فى المرحلة الأولى؛ تمهيدًا لتشغيله فيما بعد بكامل طاقته البالغة ١٨٥ سريرًا والمتوقع ازديادها إلى ٣٦٥ سريرًا.

تطورت رحلة جمع المال؛ لتنتقل من نبل الهدف إلى غرض يتَّسِم بالمرض، بعدما تمت السيطرة على كل مفاصل المشروع من جانب الدكتور شريف أبو النجا، الذي انحرف به بعيدًا عن المعهد القومى للأورام، وهو الجهة المنصوص في عقد تخصيص الأرض وعقد المشاركة أن تؤول إليه المشروع؛ ليكون تحت إشراف علمي ومالى، يسمح لأجهزة الدولة بالمراقبة والمحاسبة؛ ليصبح المعهد معوقًا أمام طموحه فى استغلال تلك الأموال فى تحقيق وضع سلطوى له، فكانت عملية الانسلاخ عن معهد الأورام القومي الأب الشرعى للمستشفى والذى اختير اسمه برقم حسابه ٥٧٣٥٧ والذى توحد فى كل بنوك مصر؛ لتسهيل تدفق التبرعات..

والذى وجد فى إخفاء كل نشاط التبرعات والإنفاق أهمية قصوى؛ حتى ينفرد بها انفراد الذئب بالشاة!

الباب الأول
المغارة

الفصل الأول: الانتهازي

تزاحمت الأسئلة في رأسي مع أوراق ومستندات أُعيد قراءتها، وأخرى تصلني تباعًا من مصادر، قررت أن تكشف المستور في مؤسسة ومستشفى ٥٧٣٥٧؛ لأكتشف مخططات وسيناريوهات تم إعدادها من جانب مدير المستشفى الدكتور شريف أبو النجا، تفوق في الخيال براعة وخيال مشاهير كُتَّاب السيناريو.

وقفت مشدوهًا أمام ما تحصلت عليه من معلومات، لم أكن مصدقًا في البداية ..طردت جميع الوساوس التي تسللت إلى نفسي..أسأت الظن بالأوراق، ولكن القراءة الدقيقة والمكررة لتفاصيلها تطرح عددًا من الأسئلة والتساؤلات والاستفسارات المنطقية والمقبولة، عنوانها الأبرز : هل يخطط أبو النجا للاستحواذ على المستشفى؟ ولماذا؟ وكيف؟ وهل هذا ممكن؟

بحسب المعلومات والمستندات التي حصلنا عليها، يبدو بالفعل أن هناك مخططًا لتصفية مؤسسة ومستشفى ٥٧٣٥٧ وتحويلها إلى مؤسسة خاصة، ليس لعلاج سرطان الأطفال، ولكن لمشروعات أخرى ربما تعليمية أو سياحية أو علاجية للأمراء والسلاطين وليس للفقراء والمُعدمين ومن تقطعت بهم الأسباب، وضاقت عليهم المستشفيات بما رحبت.

نعم ..هناك مخطط للاستيلاء على مؤسسة ومستشفى ٥٧٣٥٧، وقبل أن تُصاب - عزيزي القارئ -بالصدمة، أطرح تساؤلاتي وأجيب عنها بوقائع ومستندات وخطوات وليس استنتاجات اقتبستها كغيري من الحالة التي يعاني منها الدكتور شريف أبو النجا مع ٥٧٣٥٧، الذي لا يرى للمؤسسة والمستشفى وجودًا بدونه .وهنا تكون التساؤلات، وألتزم بالإجابة عنها من خلال الوثائق والمستندات فقط بعيدًا عن أي اجتهادات قد تخالطها وساوس ونوايا سيئة.

دعونا نسأل حزمة من الأسئلة التمهيدية التي لا بد منها في البداية؛ لنرتب على إجاباتها النتائج، وهي :ما الذي دفع شريف أبو النجا إلى فصل مستشفى ٥٧٣٥٧ عن المعهد القومي للأورام؟ لماذا أعلن ميلاد «جمعية أصدقاء المبادرة المصرية» على جثة «جمعية أصدقاء المعهد القومي للأورام»، وهي التي أسست المستشفى في الماضي وقبل الانقلاب عليها؟ ما الذي يدفع الدكتور شريف أبو النجا في محاولات مستميتة للقفز على قائمة المؤسسين لمستشفى ٥٧٣٥٧؟ وما علاقة ذلك بالمادتين ٣٠ و٣١ من اللائحة التأسيسية للمستشفى؟ وما نص المادتين ٣٠ و٣١ من اللائحة التأسيسية؟

لماذا تم إعادة هيكلة قيادات المستشفى لتقتصر معظم المواقع القيادية على عائلة الدكتور شريف أبو النجا؟ لماذا يتوسع المستشفى في شراء أراض وبأسعار تفوق قيمتها الحقيقية؟ ولماذا استخدم كل وسائل الترغيب والترهيب مع وزارة التربية والتعليم ومحافظة القاهرة، وأجبرهما على التنازل عن مدرسة بمنطقة السيدة زينب المكتظة بالسكان، ولأول مرة في تاريخ مصر وعلى طريقة «إحنا الدولة»؟!

لماذا انطلق «شريف أبوالنجا» في ماراثون مشروعات، ليس من بينها أي زيادة في أعداد الأَسِرَّة التي لا تزيد حاليًّا على ٢٠٠ سرير، بمعنى أدق في مشروعات لا ترتبط بعلاج الأطفال، ولكنها مشروعات ترتبط ببيزنس كبير، ربما جامعة خاصة تؤول إلى «شريف أبو النجا» عندما ينجح في القفز إلى زورق المؤسسين، كما فعل سابقًا ومن خلال عملية تلاعب، ثم يتولى تطبيق المادة ٣١ من اللائحة التأسيسية، والتي تعطي الحق للمؤسسين في تصفية المؤسسة والمستشفى، وتقسيم كل الأصول والأموال فيما بينهم؟!

نعم ..تصفية المستشفى، وعلى أن يتم الاستعانة بالمادة ٣٠ فى تنفيذ إجراءات التصفية، التى لا تتطلب إلا جلسة غير عادية، يتم الاتفاق من خلالها فيما بينهم على الحل، وإن لم يكن هناك مؤسسون يكون لمجلس الأمناء اتخاذ قرار الحل بأغلبية ثلثى الأعضاء!

سريعًا ..ما تزول الدهشة عن اندفاع إدارة مجموعة ٥٧٣٥٧ نحو شراء كل الأراضى المحيطة بها، والتأسيس لمشروعات لا تنتهى، بل تتوقف عند الأساسات ولسنوات طويلة، رغم المليارات التى تم ضخها فيها، ورغم أن الأراضى كان يتم شراؤها بأسعار مرتفعة قد تتجاوز ضعف قيمتها وبإصرار مريب ومثير للجدل، إلا أننا نجد أن خطة إدارة المستشفى تتضمن إقامة مشروعات بتكاليف تصل إلى ٤ مليارات و٣٨٤ مليون جنيه، ليس من بينها سرير واحد لتخفيف طوابير الانتظار للأطفال المطرودين من جنة ٥٧٣٧٥.

هذه الأرقام الضخمة ليست ابتداعًا ولا اختراعًا من جانبى، ولكنها واردة فى تقرير أعدَّه المهندس «عادل يوسف» مدير عام المشروعات بمؤسسة ومستشفى ٥٧٣٥٧، ووجهه إلى السيد «محمود التهامى» المدير التنفيذى لمؤسسة مستشفى ٥٧٣٧٥ وزوج شقيقة شريف أبو النجا، مرفق بتقرير الموازنة التقديرية للعام المالى ٢٠١٨، وليتم إنفاق ٩٧٥ مليونًا و٥٠٠ ألف جنيه عليها ! وما سوف ينفق عليها هذا العام بعيد عن الموازنة التقديرية لإنفاق العام المالى، وتقدر بمليار و١٩٨ مليون جنيه.

إذًا ما قصة تلك المشروعات؟ ومن القائم على التصميمات والاستشارات الهندسية لها؟ وهل من بينها ما يزيد استيعاب المستشفى لأى من طوابير الأطفال البؤساء الذين وقعوا فريسة لوباء العصر «مرض السرطان»؟

تتضمن تلك المشروعات التى تقع تحت اسم «توسعة وتطوير مستشفى ٥٧٣٧٥» مبنى العيادات الخارجية، والذى يتم على مرحلتين :الأولى :أعمال خرسانات لتلك العيادات مع المبنى الذكى بتكاليف ٣٥٠ مليون جنيه خلال العام المالى .أما المرحلة الثانية من إنشاء العيادات الخارجية فتصل القيمة التقديرية لها وفقًا لتقدير المكتب الاستشارى الذى تولى تنفيذ التصميمات الخاصة به إلى مبلغ مليارين و٢٠٠ مليون جنيه .ويتوقع مدير المشروعات أن يصل ما يتم إنفاقه من هذا الرقم على الأعمال التى يتم تنفيذها فى العام المالى ٢٠١٨ إلى مبلغ ٢٢٠ مليون جنيه .أما المشروع الثالث وهو المبنى الذكى فتبلغ القيمة التقديرية له وفقًا لتقديرات المكتب الاستشارى المصمم له مبلغ ٨١٤ مليون جنيه، على أن يُطرَح هذا المشروع خلال الربع الأخير من العام المالى، بينما يمثل مبنى الأكاديمية المشروع الرابع، وقيمته الإجمالية وفقًا لتقديرات المكتب الاستشارى المصمم له ٩١٥ مليون جنيه، وتبلغ الدفعة الأولى المقرر صرفها للشركة التى يتم اختيارها للتنفيذ ٩١ مليونًا و٥٠٠ ألف جنيه .أما المبنى الخاص بجهاز البروتون فيتم طرحه فى الربع الأخير من العام المالى، بينما تم دفع ٣٥ مليون جنيه كدفعة مقدمة من ثمن الجهاز.

لم تنتهِ بعدُ المشروعاتُ التى تَضمَّنَها تقرير شامل بكل مشروعات ٥٧٣٥٧، سواء التى تم البدء فيها أو ما سوف يستجد من مشروعات، ليتم سداد مبلغ ٧٠ مليون جنيه كتكلفة إضافية فى شراء حديد تسليح مقدر حجمه بنحو ١٠ آلاف طن خلال هذا العام، ومبنى الرعاية المتوسطة وبتكلفة ٨٤ مليون جنيه يسدد منها ٦٠ مليون جنيه هذا العام، ومشروع مبنى معامل البحث العلمى وجهاز السايبر نايف بقيمة تقديرية ٢١٧ مليون جنيه، ومبنى متعدد الأغراض بتكاليف ٢٥ مليون جنيه، ومشروع المكاتب الإدارية بالدور الرابع بالمستشفى، بتكاليف ١٣ مليون جنيه، ومبنى الصيدلية الإكلينيكية بالمستشفى بتكاليف ١١ مليون جنيه تُسدَّد فى نفس العام.

تصميمات تلك المشروعات التى ليس من بينها سرير واحد تصل قيمة أعمالها إلى ٤,٥ مليار جنيه، يتولى الأعمال الاستشارية والتصميمات لها نفس المجموعة التى تقوم بكل أعمال المستشفى تقريبًا بالأمر المباشر، وهى مجموعة العمار ومكتب شاكر) المملوك لوزير الكهرباء والطاقة المتجددة حاليًا الدكتور محمد شاكر (وشركة solving efeos التى يرأس مجلس إدارتها هشام دنانة الذى يعمل مستشار مؤسسة ومستشفى ٥٧٣٥٧ للمشروعات.

إذًا لماذا كل تلك المشروعات؟ وكيف تخدم الأطفال من مرضى السرطان دون أن يكون لهم أسرَّة تستوعبهم، ومن ثم يتم القضاء على ظاهرة قوائم الانتظار البغيضة؟ ما الهدف الذى يسعى إليه الدكتور «شريف أبو النجا»؟

حتى تتضح الرؤية؛ علينا أن نضع أمامنا خطة فصل مستشفى ٥٧٣٥٧ عن المعهد القومى للأورام من جانب «شريف أبو النجا»، وحتى يتم التغلب على المادة الثالثة من قرار محافظ القاهرة رقم ٣٦٤ لسنة ١٩٩٩ والتي تنص على أن :يؤول مبنى المستشفى بعد إنشائه لمعهد الأورام القومي التابع لجامعة القاهرة لإدارته، وأن توضع الإجراءات المؤكدة لأن تكون الخدمة العلاجية مجانية، ومن خلال القفز من سفينة الراحلة «علا غبور» والدكتور «فتحى سرور» إلى زورق السيدة «سوزان مبارك» التى أصبحت رئيسًا لأول مجلس أمناء لـ٥٧٣٧٥.

وعلا غبور هى سيدة ممن شاركوا فى تأسيس المستشفى، ولعبت دورًا كبيرًا فى تمويل إنشائه بإنفاق جزء من ثروتها وثروة زوجها رجل الأعمال رؤوف غبور ابتغاء وجه الله، وكان أبو النجا قد استطاع أن يتقرب من هذه السيدة الفاضلة وكذلك الدكتور فتحي سرور رئيس مجلس الشعب المصري في ذلك الوقت ورئيس مجلس إدارة الجمعية المصرية للتنمية الاجتماعية والثقافية التى حصلت على الأراضى اللازمة لبناء المستشفى، وشاركت جمعية أصدقاء المعهد القومى للأورام، وهما الكيانان المؤسسان لمؤسسة ومستشفى ٥٧٣٥٧، بالإضافة إلى الداعية الكبير الشيخ محمد متولى الشعرواى رحمة الله عليه، وكان هو من قدم أول تبرع لبناء المستشفى، وهو من تَواصَلَ مع رجال الأعمال لحثهم على التبرع.

بينما كان قرار محافظ القاهرة هو الذى تم على أساسه تخصيص مساحة ١٠ آلاف متر مربع للجمعية المصرية للتنمية الاجتماعية والثقافية.

الخطوة الثانية :كانت إجراء عملية ذوبان لجمعية أصدقاء المعهد القومى للأورام، التى كانت تمثل الوريث الشرعى الذى يمكن أن يعيد المستشفى إلى تبعية المعهد، والقضاء على مشاركة المعهد بأى من أبنائه عبر تلك الجمعية فى مجلس أمناء ٥٧٣٥٧ .ولكن كيف تم ذلك؟ ولماذا أيضًا؟

من المعلوم أن قرار تأسيس مستشفى ٥٧٣٥٧ جاء فى محضر اجتماع مجلس جامعة القاهرة رقم ٩٥٠ فى ٣٠ نوفمبر ١٩٩٦، وبناءً على قرار محافظ القاهرة رقم ٣٢٧ فى سنة ١٩٩٨، فى جلسة ٢١ يناير، أى بعد أيام من الجلسة التى رفض فيها الأمين العام السابق «أشرف سعد زغلول» مخالفة اللائحة فى إسناد أعمال بالأمر المباشر لشركة خاصة تقارب ٣ ملايين دولار، اتُّخذ قرارًا باستبعاده مع اثنين آخرين من مجلس الأمناء، علمًا بأن قرار التعيين كانت مدته ٦ سنوات، بدأ فى ٢٨ يناير ٢٠١٣ وخرج بعد أقل من ٣ سنوات؛ بسبب رفضه قرارًا يخالف اللائحة.

شهدت تلك الجلسة التى تم فيها استبعاد المعارضين للإنفاق على المشروعات بالأمر المباشر إقرار أكثر من قرار يشوبه البطلان، وبالمخالفة للوائح والقواعد التى تعمل بها المؤسسة، ليُصدِّقَ المجلس على ضم الدكتور «شريف أبو النجا» بشخصه إلى مؤسسى مستشفى أورام الأطفال، وعلى طريقة الذين قرروا وضع أسمائهم فى سجلات شرف حروب لم يخوضوها.

وفى ظل عدم وجود رقابة من أى جهة سوى إدارة الجمعيات بوزارة التضامن الاجتماعى، شأنها شأن أى جمعية خيرية تتعامل فى مئات أو آلاف الجنيهات وليس المليارات، تم التلاعب فى فتوى الشئون القانونية بالوزارة، التى تؤكد عدم قانونية إضافة أبو النجا للمؤسسين .وكشفت التحقيقات عن تلاعب من أحد الموظفين بمديرية التضامن فى نص فتوى الشئون القانونية بالوزارة، وهى ما تمثل واقعة غريبة تم على أساسها إلغاء قرار ضم «أبو النجا» بصفته مؤسسًا، وتحويل المتلاعبين إلى التحقيق ..وهنا نكتشف أن صاحب المصلحة الذى من أجله تم التلاعب هو «شريف أبو النجا».

تم ذلك بواسطة عملية انقلاب قام بها شريف أبو النجا ضد جمعية أصدقاء المعهد القومى للأورام بتغيير اسمها إلى جمعية المبادرة القومية لمكافحة السرطان، وجاء دور الجهة الإدارية التى تتبعها الجمعيتان المؤسستان للمستشفى وهى وزارة التضامن، التى وافقت على خطة أبو النجا بإخفاء اسم «جمعية أصدقاء المعهد القومى للأورام» من الوجود؛ لتحل محلها «جمعية أصدقاء المبادرة المصرية ضد السرطان»، ووضعت شعارًا لها نصُّه(:ضد الفقر -ضد الجهل -ضد المرض ،)وهو شعار لا يتفق مع واقع ما ترتكبه إدارة ٥٧٣٥٧، وهو الاستحواذ على مدرسة لتعليم التلاميذ؛ لتحويلها إلى منشآت أخرى، بينما يوجد عشرات الآلاف من التلاميذ فى محافظة القاهرة دون مكان ! وضد المرض، بينما تطارد أطفال السرطان مطاردة الثعالب للطيور، وضد الفقر، فتنتزع لقمة الخبز من أفواه المواطنين؛ لتحيلها لأجور ودعاية وإعلانات.

المهم أن عملية الذوبان تمت بسرعة الضوء وفى لمح البصر، حيث صدر خطاب عن جمعية المبادرة التى جاءت على جثة جمعية أصدقاء المعهد القومى للأورام، بأن يتم إعادة انتخاب مجلس الإدارة بتاريخ ١٦ ديسمبر، وقد تم خروج أشرف سعد زغلول، ومحمد حسن ياسين، وهشام الخازندار، ولم يكمل الأول والثانى نصف مدتيهما فى مجلس الإدارة.

كانت عملية الذوبان لجمعية معهد القومى للأورام وخروج زغلول وياسين للعديد من الأسباب، سيأتى ذكر بعضها فيما بعد .أما السبب الأول فهو رفض زغلول التوقيع على عقد لشركة solving efeso لتعمل فى الاستشارات الهندسية والتصميمات فى مشروعات ٥٧٣٥٧ بالأمر المباشر؛ لأن هذا يعد تبديدًا لأموال التبرعات، وكان من الممكن طرح الأمر فى مناقصة عامة، ولأن اللائحة لا تجيز الأمر المباشر إلا فى أعمال لا تتجاوز قيمتها ٥٠ ألف جنيه فقط .أما السبب الثانى فهو أن شركة الاستشارات الهندسية المشار إليها يملكها هشام دنانة مستشار ٥٧٣٥٧ للمشروعات فى نفس الوقت، فكيف يتم الترسية بالأمر المباشر على شخص يعمل بنفس المؤسسة، بينما كان ياسين - وطبقا لتأكيدات بعض أعضاء مجلس الأمناء - كان قد رفض شراء أراض بضعف الثمن؛ لعدم وجود حاجة فعلية لها، خاصة أنها سوف تُستخدَم فى مشرّوعات لا تتصل بزيادة القدرة الاستيعابية للمرضى بالمستشفى

وبالتالى وُلِدَتْ «جمعية أصدقاء المبادرة» على أشلاء جثمان «جمعية أصدقاء المعهد القومى للأورام»؛ لتكون ظهيرًا للدكتور «شريف أبو النجا»، وليصدر فى نفس الخطاب قرار بإضافة «شريف أبو النجا» بشخصه إلى مؤسسى مؤسسة ٥٧٣٥٧، مُتجاهلًا الحكمة القائلة «إذا بُليتم فاستتِروا»، ومُستندًا إلى تبريرات حول شخصية أبو النجا تتجاوز مديح الشعراء للأمراء.

وأسأل :هل من الممكن أن يكون حب الخير دافعًا لارتكاب مثل هذه العمليات المعقدة والتى تتطلب مكرًا ودهاء وانتهازية لا حدود لها؟ الوصول إلى كل الإجابات التى تكشف عن الأسباب الحقيقية لكل ما تم لمصلحة شريف أبو النجا تجيب المادتان ٣٠ و٣١ من اللائحة التأسيسية للمستشفى عنها ، وأبدأ بالمادة ٣١ من اللائحة التأسيسية، والتى تنص على أن :«تؤول أموال المؤسسة فى حالة حلها إلى الجمعية المصرية للتنمية الاجتماعية والثقافية، وجمعية أصدقاء معهد الأورام القومى؛ باعتبارهما المؤسسين للمستشفى، وذلك طبقًا للمادة ٤٥ من القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢».

إذًا المادة ٣١ تجيز انتقال أموال المؤسسة، أى كل تلك المليارات التى جُمِعت من التبرعات إلى المؤسسين فى حالة الحل.

والسؤال :كيف يتم حل المؤسسة؟ ومتى ولأى سبب يمكن حلها؟

نجد الإجابة فى المادة ٣٠ من نفس اللائحة التى تنص على أنه «إذا اتضح للمؤسس أو المؤسسين أن المؤسسة أصبحت عاجزة عن تحقيق أغراضها، يجوز فى إجتماع غير عادى اتخاذ قرار بحل المؤسسة، على أن يتضمن قرار الحل مُصفّيًا أو أكثر، وتحديد مدة التصفية وأتعاب المُصفى .وفى حالة عدم وجود المؤسسين يكون لمجلس الأمناء اتخاذ قرار الحل بأغلبية ثلثى الأعضاء، وتُخطر الجهة الإدارية والاتحاد المختص بالقرار».

وهنا نكتشف من خلال المادتين ٣٠ و٣١ السر الذى دفع «شريف أبو النجا» إلى أن يبدأ رحلة الوصول إلى الهدف، وهو السيطرة على مستشفى ٥٧٣٥٧ مُحملًا بمشروعات ابتلعت تبرعات مليارية تتجاوز حدود الخيال.

لم تكن تلك الوقائع هى فقط الخطوات التى قام بها الدكتور «شريف أبو النجا» تجاه مؤسسة ومستشفى سرطان الأطفال.

بل كان التخلص من المُنتمين إلى معهد الأورام وممثلى جمعية أصدقاء المعهد القومى، ومنهم كما ذكرنا الدكتور «أشرف سعد زغلول» وجوبيًّا، ولأسباب أخرى، منها أن « زغلول» كان من أنصار إجراء توسعات حقيقية لاستيعاب أعداد أكبر من الأطفال وعلاجهم من السرطان بإنشاء مبنى مجهز بالأسِرَّة، وكان قد قام بالفعل بإضافة ٦٠ سريرًا إلى مبنى المستشفى الحالى بعدما كان ١٨٠ سريرًا فقط، وكان وراء إنشاء فرع لمستشفى ٥٧٣٥٧ بطنطا بسعة ٨٠ سريرًا، بالإضافة إلى حل مشكلة العيادات الخارجية فى المعهد القومى للأورام، فأنشأ عيادات خارجية للمعهد فى حديقة مجرى العيون وبتكلفة ٣٠ مليون جنيه منها، ٢٠ مليونًا من جمعية أصدقاء المعهد القومى للأورام و١٠ ملايين تبرعات من أسرة حسن الشربتلى رجل الأعمال السعودى.

الغريب والمريب أن إبعاد «زغلول» و«ياسين» تم في انتخابات صورية في ١٦ ديسمبر ٢٠١٥ وبعد ٣ أيام فقط من رفض عملية الإسناد بالأمر المباشر وفي جلسة يوم ١٣ من نفس الشهر ونفس العام، لينعقد ولأول مرة اجتماع بمسمى **:** اجتماع المؤسسين؛ كمحاولة من جانب لطفي بدراوي، وهو رجل أعمال ومن رجال شريف أبو النجا، وتم وضعه كعضو مجلس إدارة ٥٧٣٥٧ والذي تولى رئاسة جمعية أصدقاء المبادرة، ومعه الدكتور «شريف أبو النجا» الذي عيَّن نفسه سكرتيرًا عامًّا للجمعية، وبحضور «محمود التهامي» المدير التنفيذي لمؤسسة ٥٧٣٧٥ كأمين عام للاجتماع، ليقرروا بأنفسهم ضم الدكتور شريف بشخصه إلى المؤسسين لـ٥٧٣٥٧، علمًا بأنه لا يجوز ضم شخص كمؤسس في كيان أنشئ ويدار بأموال التبرعات؛ حتى لا تؤول تلك الأموال عند التصفية إلى أشخاص؛ ولهذا رفض ضمَّه رئيسُ الجمعية المصرية للتنمية الاجتماعية والثقافية، أحد الكيانين المؤسسين للمؤسسة والمستشفى، لكن وعلى طريقة انتزاع الحواة لأسنان الخصوم بالخداع استطاع عدد من مجلس الأمناء برئاسة الدكتور «عمرو عزت سلامة»، معلنًا وعلى طريقة الانقلابات العسكرية تغييرًا في هيكل المؤسسين، بإضافة شريف أبو النجا بشخصه كمؤسس؛ استجابة لطلب جمعية أصدقاء المبادرة القومية ضد السرطان والتي يشغل شريف أبو النجا نفسه منصب سكرتير عام بها **!!** وطلب عرض الأمر على مديرية التضامن بالقاهرة وتعديل اللائحة.

المفاجأة أن مديرية التضامن الاجتماعي بالقاهرة أكدت أيضًا أن الفتوى القانونية للوزارة تجيز لـ«أبو النجا» أن يصبح من المؤسسين، وهو ما صدر بشأنه قرار برقم ١٣٧ لسنة ٢٠١٦، بعده توالت مخاطبات تشبه الصراخ أطلقها القائمون على الجمعية المصرية للتنمية الاجتماعية والثقافية تجاه وزارة التضامن، وتحديدًا الوزيرة الدكتورة «غادة والي»، وتعددت المذكرات في تواريخ متلاحقة وعلى مدار ٦ أشهر كاملة لكن الوزيرة لم ترد على أي منها **..** حيث تعددت المذكرات في تواريخ ١٧ مارس و٢٢ مارس و١٩ إبريل و٢٥يونيه ٢٠١٦.

كان موقف «غادة» غريبًا ومريبًا أن تتباطأ أو بالأحرى تتجاهل جريمة إضافة شخص كمؤسس لكيان أنشئ ويدار بأموال التبرعات، كما أنها تعلم أن المؤسس يصبح مالكًا في هذا الكيان.

وهنا تكون التساؤلات اهنم**:** لماذا استمر تستر «غادة والي» على جريمة تزوير تهدد كيان مستشفى يملك المليارات من التبرعات لمصلحة شخص؟

كان صمت «غادة والي» على تلك الجريمة واضحًا؛ لكونها لم تكلف نفسها إحالة الملف إلى النيابة العامة؛ باعتبار أنه يتضمن جريمة تزوير **.** وعلى مدار شهور **..** وفي ٦ سبتمبر وبعد تهديد مباشر من رئيس الجمعية المصرية للتنمية الاجتماعية والثقافية والمؤسس للمستشفى باللجوء للنائب العام والإعلام، لم يكن أمام «غادة والي» إلا التحرك والاستجابة لصرخات الجمعية ولتقارير كانت أصدرتها الشئون القانونية بالوزارة قبل شهور، تؤكد صحة واقعة التزوير والتلاعب التي تمت لمصلحة أبو النجا وبمشاركة قيادات بوزارة التضامن، وعلى ما يبدو فإن تلك الوقائع لم تكن بعيدة عن علم الوزيرة منذ البداية، لتكشف في قرار لها أن انضمام «شريف أبو النجا» إلى المؤسسين لمستشفى ٥٧٣٥٧ جاء بالمخالفة للقانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢، وتعترف وزارة التضامن بقيام مديريتها في القاهرة بالتلاعب لمصلحة شريف أبو النجا؛ لتصدر قرارًا باستبعاده من قائمة المؤسسين.



ورغم كل تلك الوقائع، لا يزال «أبو النجا» مسيطرًا قابضًا بأنيابه ومخالبه على ٥٧٣٥٧ وما يتعلق بها من قيادات، وكل ما يتصل بها من جمعيات فى أمريكا وكندا، وربما هناك ما لا نزال نجهله، وبالفعل اكتشفنا جمعية أخرى فى بريطانيا تم تأسيسها تحت نفس الاسم تقريبًا :«شبكة ٥٧٣٥٧ للسرطان ببريطانيا».

السؤال الذى يشكل لغزًا مُحيرًا :من هو شريف أبو النجا؟ وما علاقته بمستشفي ٥٧٣٥٧؟ وكيف وصل إليه؟ وكيف تم الاستيلاء عليه وفصله عن الأب الشرعي له، وهو المعهد القومى للأورام؟ وهو الكيان الذى نصَّ عليه عقد المشاركة، وتم تحريره فى ٨ مايو ٢٠٠٠ بين جمعية أصدقاء المعهد القومى للأورام والجمعية المصرية للتنمية الاجتماعية والثقافية، وهو أن يؤول المستشفى إلى المعهد القومى للأورام لعلاج الأطفال به مجانًا وعن طريق التبرعات.

كان شريف أبو النجا ضمن فريق الأطباء الذين جاءوا من المعهد القومى للأورام، لكنه وبعد التقرب إلى السيدة «سوزان مبارك»، وعن طريق السيدة علا غبور، بدأ يطرح فكرة أن يكون المستشفى مستقلاً عن المعهد القومى للأورام، ليكون أكثر تحررًا من القيود، وليكون نموذجًا مشرفًا تحت رعاية السيدة حرم الرئيس الأسبق ..استجابت السيدة «سوزان مبارك» بحسن نية لهذا الأمر ..وهكذا تمكن من إقناعها، وتم بالفعل فصل المستشفى عن المعهد.

كانت قدرات إدارة ٥٧٣٥٧ فى تقديم ١٣٥ مليونًا من التبرعات لمصلحة الإعلانات دون مناقشة فيما بعد، والإنفاق مباشرة دون مفاوضة، وهو ما أدى إلى تفسيرات كثيرة من جانب بعض القيادات فى مجلس الأمناء، وهو ما اعتبره البعض يستهدف ضمان تحييد كل الأصوات التى من الممكن أن تكشف و«تنكش» في قرارات وإجراءات وفرمانات، ما أنزل الله بها من سلطان، لكن على ما يبدو فإن موقف تلك المجموعة التي عُيِّنت لم يكن متوافقًا مع رغبة الدكتور «شريف أبو النجا» الذى قرر أن يُجنِّب اللائحة أمورًا مالية بمئات الملايين، فكان لا بد من الخروج من الرداء المتمثل فى جمعيتى «أصدقاء المعهد القومى» و«المصرية للتنمية الاجتماعية والثقافية»، فتمت إعادة إنتاج المستشفى بعد سلخه من هويته بعملية ذوبان لإحدى الجمعيتين، وهى جمعية أصدقاء المعهد القومى للأورام بعد الانقلاب عليها وإزاحة كل قياداتها وممثليها بمؤسسة ٥٧٣٥٧ وإعادة تسميتها باسم :جمعية المبادرة القومية ضد السرطان، وشعارها) :ضد الفقر -ضد الجهل -ضد المرض (وهو ما كان قد نجح فيه سابقًا، وليصبح جهة إضافية لتلقى التبرعات، ويمكن أيضًا عن طريقها إنفاق التبرعات فى أمور بعيدة عن العلاج، تأكيدًا لتوظيف سياسى وإعلامى لا علاجي .ونظرًا لأن قرار التأسيس ينص على عدم جواز توجيه أموال التبرعات أو إنفاقها إلا فى النشاط الموجود فى التأسيس، ووفقًا لقرار التأسيس، كانت عملية السلخ والذوبان فى كيان جديد؛ للخروج من قاعدة الحفاظ على أموال التبرعات، وبعدها كان توجيهها لأمور أخرى.

وهنا تكون التساؤلات :لماذا يتم الإصرار على إسناد أعمال بملايين الدولارات بالأمر المباشر بالمخالفة للمادتين ٢٧ و١٩ من لائحة المؤسسة؟ ولماذا تم استبعاد الأمين العام بعد أيام قليلة من رفضه الإسناد بالأمر المباشر؛ لينهال بعده شلال من الموافقات على الأمر المباشر؟ ولماذا لم يتم عرض الأمر الذى رُفضَ على مجلس أمناء المؤسسة؟ ولماذا تم تفويض الدكتور شريف أبو النجا للتوقيع على إسناد أعمال بالأمر المباشر؟



الباب الثاني
مافيا التبرعات

هل تتخيل أن مستشفى يعيش على التبرعات ينفق على الأجور ١٤٠ %مما ينفقه على العلاج؟ هل من المقبول أن ينفق مستشفى ١٣٥ مليون جنيه على الإعلانات سنويًا، بنسبة ١٣ %من إجمالي التبرعات الواردة إليه؟ هل تعلم أن المستشفى الذى أنشئ بأموال الشعب المصرى، فقرائه وأغنيائه، ويحصل على المليارات من التبرعات، يوقف علاج بعض الأطفال الفقراء الذين ظن آباؤهم أنهم تحققَ حلمهم بشفاء أبنائهم، بينما تصل الزيادة في المدة البينية بين كل جرعة كيماوى وأخرى للبعض إلى أسبوعين؛ مما يقلل من معدلات الشفاء، ويعمل على إنهاء حياتهم؟

هل تعلم أن المستشفي يبخل على علاج الفقراء، بينما يقدم وبسخاء أموال التبرعات إلى مشروعات صرف صحي ودعاية ؟هل تعلم أن عائلة تضم طبيبًا وزوجته وزوج أخته وآخرين تتولى معظم المواقع القيادية؟ هل تعلم أن الأمر المباشر هو الأساس الذى يقوم عليه المستشفى فى معظم تعاقداته واتفاقياته، وأن اعتراض أحد القيادات كان سببًا فى استبعاده بعد ٣ أيام من رفضه الموافقة على ترسية عملية على إحدى الشركات بالأمر المباشر؟

بالوثائق والمستندات وشهادة الشهود وبكل الوسائل نكشف إهدار أموال مؤسسة مستشفى ٥٧٣٥٧، والتى تحصل على تبرعات تصل إلى مليار جنيه سنويًا، بينما تُوجّه تلك الأموال فى غير الأغراض المخصصة لها.

الأرقام الواردة فى ميزانية المستشفى والمعتمدة من مراقب الحسابات تكشف المفارقة الفجة بين عناصر الإنفاق على المرضى والإنفاق للأجور .ونطرح ما جاء فى تقرير مراقب الحسابات بداية من عام ٢٠١٥ وحتى موازنة ٢٠١٨.

نبدؤها بعام ٢٠١٥، حيث تشير الأرقام إلى أن بند الأجور بلغ ٢١٠ ملايين جنيه، منها ١٩٢ مليونًا للعاملين فى المستشفى، و٨١ مليونًا للعاملين فى مؤسسة ٥٧.

وإن كانت تلك الأرقام تخص الأجور، فكم أنفقت ٥٧٣٥٧ كمؤسسة ومستشفى على العلاج؟

طبقًا للأرقام الواردة بميزانية المستشفى في عام ٢٠١٥، نجد أن الإنفاق على العلاج ١٦٠ مليون جنيه فقط، وهو يقل عن الإنفاق على الأجور بنسبة ٢٠.%

وإن كان هذا خطأ جسيمًا؛ لأن نسبة الإنفاق على العلاج وتشغيل المستشفيات يجب أن تكون أكبر بكثير من الإنفاق على الأجور، خاصة أنه مستشفى لعلاج السرطان بأدوية ذات تكاليف مرتفعة.

وننتقل إلى ميزانية ٢٠١٦؛ لنكتشف أن هناك إصرارًا من إدارة المستشفى الذى يعيش على التبرعات أن تهدر تلك الأموال على الأجور، بدلاً من إنفاقها على علاج أطفال السرطان، حيث بلغ الإنفاق على الأجور ٢٨٠ مليون جنيه، مقابل ٢١٠ ملايين جنيه فى العام السابق له ٢٠١٥، وبزيادة مبلغ ٧١ مليون جنيه عليه، بما يعادل نسبة ٣٣%!.

هذا بخلاف ضرائب كسب العمل - التي لا تزال محل خلاف - وتزيد على ٥ ملايين جنيه؛ مما يزيد من حجم بند الأجور، بينما بلغ الإنفاق على العلاج بكل بنوده ٢٠١ مليون جنيه، بفارق ٤٠ مليونًا عن العام السابق له ٢٠١٥، وبزيادة فى النسبة بلغت ٢٥%!.

وعليك - عزيزى المتبرع - أن تقارن بين إنفاق على الأجور يزيد بنسبة ٣٣ **%**سنويًّا وإنفاق على العلاج يزيد بنسبة ٢٥ **%**، وكأن الشعب، فقراءه قبل أغنيائه، يتبرعون لرفع المستوى الوظيفى للعاملين بالمستشفى؛ لتزيد رواتبهم وتتضاعف.

أيضًا هل من المنطقى أن تزيد الأجور ومعها الحوافز على مصروفات التشغيل والعلاج بكل مشتملاته، بنسبة تصل إلى ٤٠ **%**سنويًّا؟ وهذه الأرقام من واقع ميزانية المستشفى المعتمدة في نهاية ٢٠١٥(صفحة ٢ بتقرير مراقب الحسابات ..)هذا بالطبع بخلاف الإعلانات مدفوعة الأجر.

نذهب أيضًا إلى الإيضاحات المتممة للقوائم عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦؛ لنجد أن المصروفات العمومية والإدارية للمستشفى، متضمنة الأجور واستهلاك الكهرباء والمياه والتليفون والصيانة ومصروفات النظافة وأخرى، قد بلغت ٣٣٥ مليون جنيه فى عام ٢٠١٦، مقابل ٢٥٢ مليون جنيه في عام ٢٠١٥، بزيادة ٨٣ مليون جنيه، وزيادة فى نسبة الإنفاق وصلت إلى ٣٣**%**.

كشفت ميزانية ٢٠١٧ كيف تُدار الأمور فى مستشفى ٥٧٣٥٧، حيث توضح الأوراق والمستندات أنه يتم تجهيز الميزانية بطريقة تخالف كل المعايير والأسس المحاسبية.

المفاجأة الأولى برزت فى الإنفاق الذى تتناقض أرقامه بصورة غريبة، ونقوم بكشفها، ففى البداية يشير بند المصروفات إلى أن نفقات تشغيل المستشفى تتضمن الآتى: ٢٧٤ مليون جنيه أجورًا بنسبة ٣٨%، و٢٦٥ مليونًا علاجًا بنسبة ٣٧%، و١٨٥ مليونًا مصاريف إدارية بنسبة ٢٥ ..%بإجمالى نفقات ٧٢٤ مليون جنيه، بجانب الدعاية والإعلان بمبلغ ١٠٧ ملايين جنيه، أى أن النفقات ٨٣١ مليون جنيه .لكن هذه الأرقام يُضاف إليها فى بيان الأجور عن نفس العام أجور المؤسسة، وتبلغ ٩٧ مليون جنيه؛ ليصبح إجمالى أجور المؤسسة والمستشفى ٣٧١ مليون جنيه تمثل أجورًا وتأمينات؛ باعتبارهما كيانًا واحدًا، ويتم إعداد ميزانية موحدة لهما، وبالتالى ترتفع نفقات المستشفى فى الأجور إلى نسبة ٤٠ %من إجمالى الإنفاق الذى تصل قيمة بنوده الأساسية فقط إلى ٩٢٧ مليون جنيه، بينما نسبة العلاج لا تتجاوز قياسًا بإجمالى الإنفاق سوى ٢٨ %فقط، وهى ٢٦٥ مليون جنيه، بينما المصاريف الإدارية حسب قولهم ٢٥%، والإعلان ٢١٪.

والسؤال الذى يطرح نفسه هنا :ما هى طبيعة المصروفات الإدارية التى تبتلع ١٩٠ مليونًا فى عام ٢٠١٧؟ هذا إن كان الإنفاق حسبما يقولون ٧٢٤ مليونًا فقط وليس مليارًا، كما كان فى ٢٠١٥، أو ٢٠١٦ وليس مليارًا و٢٥٠ مليونًا مثلما أشارت إليه الموازنة التقديرية ٢٠١٨؛ لأنه من المستحيل أن تتراجع النفقات فى عام ٢٠١٧ عما قبله أو عما هو بعده، وإخفاء مبلغ يقترب من ٩٧ مليون جنيه من بند الأجور - وهو ما اكتشفناه بخلاف ما لا يصعب رصده - إن دل على شيء فإنما يدل على وجود ما لا نستطيع الكشف عنه، ومنها المبالغ التى تذهب فى مسارات أخرى لا علاقة لها بالعلاج، والتى لم ترد فى مسودة الميزانية بطبيعة الحال!

الأوراق والمستندات، التى حصلنا عليها من داخل المستشفى تؤكد أن الإدارة أبرمت عقودًا مع مقاولين بلغت قيمتها - حسبما ورد فى مسودة الميزانية - مليارًا و٥٢ مليون جنيه، وما تم تنفيذه لا يتجاوز ٢١١ مليونًا، أى ٢٠ %فقط، بينما مُتبَقٍّ ما قيمته ٨٤١ مليون جنيه، وبالرجوع إلى موازنة ٢٠١٦ نجد أن هذا الرقم كان ٥٠٦ ملايين جنيه فقط، وبالتالى يكون هذا تطورًا غير طبيعيًّا فى تقديم أموال التبرعات للمقاولين قبل تنفيذ العمليات، وهو إجراء من المستحيل أن يتم إلا فى حالة وجود تواطؤ بين الإدارة والمقاولين المسند إليهم تنفيذ مشروعات .ومن المتعارف عليه أن سداد قيمة المشروعات يتم عبر ما يسمى بمستخلصات تمثل قيمة أعمال تم تنفيذها بالفعل، مع احتفاظ الجهة بنسبة لا تقل عن ١٠ %لا تُصرَف للمقاولين إلا فى نهاية العملية، ولا بد من اعتمادها من الإدارة الهندسية بالمؤسسة، بعد التأكد من تنفيذها وبالمواصفات المطلوبة .أما تقديم مبالغ مقدمة للمقاولين فيمثل تبديدًا لأموال المؤسسة، والتى هى أموال تبرعات؛ بهدف علاج الأطفال، ويجب أن يكون الإنفاق منها عبر نظم محاسبية سليمة وتحت رقابة صارمة.

العجيب أن المديونيات المستحقة للمستشفى والمؤسسة لدى الغير زادتْ فى ميزانية ٢٠١٧ عن العام السابق ٢٠١٦ بنسبة ٧٦ **%.** وحسب المستندات، فإن معظم المديونيات متراكمة لدى الموردين والمقاولين والعملاء **..** والسؤال هنا **:** من هم الموردون والمقاولون؟ هل هى شركات تتبع عناصر من العاملين فى المستشفى، ويتم إسناد الأعمال لها بالأمر المباشر؟ مثلما حدث مع شركة SOLVIN EFOS التابعة للدكتور «هشام دنانة» مستشار المؤسسة للمشروعات؟ هل من المنطقى أن يتم منح الموردين والمقاولين قيمة الأعمال المُتعاقَد عليها قبل بدء التنفيذ؟

ولكن على ما يبدو فإن الأمور داخل ٥٧٣٥٧ تسير وفقًا لقواعد وأصول محاسبية «خاصة جدًّا»؛ باعتبارها مؤسسة مستقلة تعمل خارج سلطة الدولة المصرية**!**

من المفاجآت أيضًا التى يصعب إخفاؤها فى مسودة ميزانية ٢٠١٧ وجود أصول ثابتة ومشروعات تحت التنفيذ لم يتم وضع برنامج زمنى للانتهاء منها، ويصل حجم تلك المشروعات فقط إلى ٤٩٩ مليون جنيه، تلك الأصول، التى تُدفَع تكاليف إنشائها مُقدمًا، وتبقى دون تنفيذ، تمثل وسيلة من وسائل استمرار استخدامها فى حرب الإعلانات؛ لتفريغ جيوب المصريين.

تشير أرقام مسودة ميزانية ٢٠١٧ إلى أن حجم المخزون من أدوية ومستلزمات طبية وأدوية كيماوية ومحاليل ومتنوعة وأدوات هندسية يصل إلى ٩٠ مليون جنيه، منها أنواع تزيد فى ٢٠١٧ على ما كانت عليه فى ٢٠١٦ بنسبة ٢٠%. والسؤال من يُقِرُّ أن تلك المستلزمات والأدوية بحالة صلاحية جيدة؟ وهل هناك ما يتلف ويتم إعدامه فى ظل عدم وجود مساءلة من الأجهزة الرقابية؟

الحوافز:

من غير المنطقى أن يتم تخصيص حوافز ومكافآت للعاملين بالمستشفى بقيمة ٤٦٥ مليون جنيه، خلال العام المالى ٢٠١٨، ومن الموازنة التى تصل إلى مليار و٢٣٥ مليون جنيه، لا يخصص منها للعلاج إلا أقل القليل.

المهم أن إجمالى المصروفات يصل إلى ٩٠٠ مليون جنيه، وهو من إجمالى موازنة تقديرية تصل إلى مليار و١٣٥ مليون جنيه بخلاف بند المكافآت.

التفسير لهذه الزيادة فى الموازنة للعام ٢٠١٨ طبقًا للتقرير المالى ، يشير إلى أسباب تم ترتيبها طبقًا لأولويات من وجهة نظر من يريد أن يخفى أشياء عن مجلس الأمناء، فيضع زيادة أعداد المرضى وارتفاع أسعار مستلزمات التشغيل خاصة الدواء، كأسباب رئيسية، رغم أنها أقل من الأجور.

بينما يضع زيادة الأجور كسبب فرعى، رغم أن زيادة الأجور ترتفع كل عام عن السابق له وبنسبة تصل إلى ٤٠ **%**، وفى الوقت الذى لا تتجاوز فيه زيادة الأدوية والعلاج ٢٥% ! وهو ما يعنى أن إدارة المستشفى قد حولت ٥٧٣٥٧ إلى تكية وصندوق أسود ممنوع الاقتراب منه، بينما تتفنن فى التصوير على طريقة مشاهد الأفلام السينمائية، بإعادة المشهد ألف مرة واستخدام فن المونتاج بهدف النشر إعلانيًّا، والعمل على تحفيز الناس على ضخ التبرعات التى تتحول إلى شلال، ويتم توزيعها كأجور وإنفاق ببذخ.

الأرقام تقول :إن إدارة مؤسسة ومستشفى ٥٧٣٥٧ التى تتسول بإعلاناتها، فتستطيع أن تخرج كسرة الخبز من بين أسنانك، تنفق ١٣٣ مليون جنيه إعلانات، والدفع يتم دون مناقشة، يعنى بأعلى سعر.

ماذا ترى أيها المواطن الغلبان الكحيان يا من تقف على باب المستشفى بالأيام والأسابيع، تحمل فلذة كبدك ليقال لك فى النهاية :أمامك قائمة انتظار تصل إلى شهور ..بينما يقترح عليك الأطباء الذين يحصلون على عشرات الآلاف من الجنيهات شهريًّا، وأيضًا فرق التمريض وغيرهم والإداريون أنه من الأفضل لابنك أو ابنتك أن تسرع به إلى المعهد القومى للأورام أو معهد ناصر أو أى مكان آخر .والسبب أن حالة ابنك خطيرة، وتحتاج لسرعة التدخل .وإن أردت البقاء فلن يكون الدخول إلا بعد شهور . ردود المستشفى أشبه بردود شركات الاتصالات، وعلى طريقة :«لقد نفد رصيدكم».

في نفس الوقت واللحظة تكون هناك أسرَّة تُحجز لأطفال من خارج قائمة الانتظار، ويمكن لهم البقاء بالمستشفى داخلَيًّا طَوالَ مدة الفحص والتشخيص، والتى من الممكن أن تتم له دون أن تتطلب حالته التواجد داخليًّا.

المهم أن طفلك لا يرتبط بالمستشفى قبل الدخول سوى بـ«كارت» مُدوَّن عليه عبارة :«المستشفى غير مسئول عنك، والكارت لا يضمن لك الدخول إلا عند وصولك للدور الخاص بك».

لكن الحقيقة أن هذا المستشفى تتدفق إليه التبرعات من خلال مندوبين تقوم بتوظيفهم داخل الشركات والمؤسسات العامة والخاصة، يتولون إقناع الناس والإلحاح عليهم لوقف نسبة من رواتبهم تُحوَّل مباشرة إلى حسابات ٥٧٣٥٧، وحتى الأندية التى تضيف نسبة على اشتراكات الأعضاء سنويًّا لمصلحة المستشفى إجبارياً مثل النادى الأهلى، ورغم أنف الأعضاء ودون موافقتهم مسبقًا ؛ربما أن هؤلاء المندوبين يحصلون على نسبة من هذه الأموال كعمولة بشكل مستمر، وتتواصل التبرعات شلالاً متدفقًا لا ينقطع من الأموال، فتزدحم حسابات المستشفى بالبنوك بحجم التبرعات، هذا بخلاف قيمة العائد من الودائع فى البنوك والتى بلغت فى عام ٢٠١٨ طبقًا للموازنة التقديرية للمستشفى ٣١٥ مليون جنيه، بينما الإيرادات، وهى التبرعات، فى نفس الموازنة وصلت إلى ٩٢٠ مليون جنيه؛ ليصل إجمالى الإيرادات، تبرعات وفوائدها، إلى مليار و٢٣٥ مليون جنيه .

لكن أين تذهب تلك الأموال؟ هل للعلاج كما يجب أن يكون، أم إلى المنشآت الطبية التى تُبنَى، أم إلى أين بالضبط؟

بما يشبه المتاهة والألغاز يكون إعداد تقارير الموازنة التقديرية؛ للعرض على مجلس أمناء مؤسسة ومستشفى ٥٧٣٥٧، والتى يصعب على كل عقل بشرى طبيعى أو أى محاسب محترف الكشف عن المتاهات التى تسلكها إدارة ٥٧٣٥٧، وتبدد من خلالها المال العام المتمثل فى أموال التبرعات، بالإضافة إلى أن كل الحسابات والأرقام تقع تحت مسمى سرى جدًّا.

الفصل الثالث : الأمر المباشر

الأمر المباشر لكل العمليات من تصميمات وإنشاءات وشراء أجهزة كان هو الأسلوب الوحيد لتعامل مجلس ٥٧٣٥٧ لعمليات الشراء والإنشاء والتصميم .. مئات الملايين من الجنيهات وعشرات الملايين من الدولارات كل عام تُنفق دون أى نوع من الرقابة، ومع اعتراض بعض أعضاء مجلس الأمناء على الإسناد بالأمر المباشر، ابتدعت الإدارة نوعًا جديدًا، وهو المناقصة المحدودة، ومن المناقصات المحدودة : مناقصة توسعة مستشفى ٥٧٣٥٧ بمبلغ ٢٢١ مليون جنيه، كما طرحت مناقصة محدودة أيضًا لمشروع تطوير الصيدلة الإكلينيكية بقيمة ١٠ ملايين جنيه، ومناقصة محدودة لتطوير المساحة الخالية بالدور الرابع بقيمة ١٣ مليون جنيه، بالإضافة إلى الموافقة على طرح مناقصة محدودة خاصة بمشروع إنشاء مبنى معدنى خلف المؤسسة بمبلغ ٢٦ مليون جنيه، والموافقة على مناقصة محدودة لتجهيز مبنى الرعاية المتوسطة فى العمارة المُهداة من جمعية أصدقاء المبادرة القومية بقيمة ٨٣ مليون جنيه .الجديد أنه تم إسناد كل عمليات الإشراف للوحدة wedjat وهى وحدة أنشأها المستشفى لإدارة المشروعات الهندسية للمجموعة، وتم تعيين المهندس عادل يوسف بصفته ممثلًا للوحدة فى المجموعة.

وهى نوع من تعدد الأنشطة والتى يتحقق من خلالها مكافآت إضافية تُصرَف لمصلحة إدارة المستشفى، وبالطبع كلها أموال تبرعات خارج أى رقابة إلا من خلال موظف بإدارة تتبع وزارة التضامن الاجتماعى.

لم تكتفِ اللجنة التنفيذية بذلك، بل وافقت على اعتماد سداد مقاولى الباطن، ومنهم مكتب شاكر للاستشارات الهندسية وشركة العمار، خصمًا من عقد شركة RTKL، التى حصلت على أعمال التصميمات بالأمر المباشر، بالإضافة إلى النظر فى المناقصة المحدودة بقيمة تقديرية بلغت ٢٥ ألف دولار، والنظر أيضًا فى المناقصة المحدودة لاستبدال البنية التحتية للنظم والمعلومات الخاصة بالمستشفى والمؤسسة بمبلغ ٢ مليون دولار، والنظر فى مشاركة المؤسسة مع جمعية أصدقاء المبادرة القومية ضد السرطان فى بعض المشروعات، أيضًا إسناد الأعمال الاستشارية والتصميمات الخاصة بمدرسة الصباح ومبنى الرعاية التلطيفية إلى مقاولى الباطن والاستشارى شركة RTKL، فضلًا عن شراء بند تكميلى بنسبة ٢٥ %من المناقصة المحدودة لأعمال تحديث سيرفرات أنظمة يرنر بمبلغ ٥٩ ألف دولار.

لم تتوقف الموافقات على الأمر المباشر والمناقصة المحدودة، ولكن هناك الكثير، حيث وافقت على أن تتحمل المؤسسة سداد المبالغ المطلوبة من الجمعية الأمريكية المصرية للسرطان ECN التى أسسها «شريف أبو النجا» فى أمريكا، ويتم السداد للشركة التى منحت سابقًا تنفيذ التصميمات لعدد من المشروعات بالأمر المباشر التى أشرنا إليها سابقًا وهى :solving efos التى يعمل مستشارًا لها هشام دنانة، وهو فى نفس الوقت ممثل مستشار مؤسسة ٥٧٣٥٧ للمشروعات،

ومن الشفافية أن تُعلن هذه الأرقام على الصفحة الرسمية للمستشفى، ومن حق كل مواطن أن يعرف أين تذهب تبرعاته، مثلما يفعل المعهد القومى للأورام الذى يضع التصرف فى التبرعات تحت إشراف لجنة من كبار علماء الدين والطب والإدارة والمحاسبة وتحت رئاسة فضيلة مفتى الجمهورية الأسبق الشيخ نصر فريد واصل، وتُعلن التبرعات على الملأ لحظة بلحظة.

إحدى عمليات المقاولات التى تتجاوز الـ ٥٠٠ مليون جنيه ما إن غصنا فى تفاصيلها، حتى اكتشفنا ألاعيب من القص واللزق لتحقيق الغرض، وهو تمكين شركة معينة من عملية محددة دون التقيد بالقوانين أو اللوائح.

فى إجراءات يمكن وصفها بأنها «غير قانونية» ..تم فتح المظاريف المالية قبل الفنية، وتم إقصاء الشركة المنافسة الوحيدة بعرضها الذى يقل ٩٠ مليون جنيه وبنسبة تقترب من ٢٠ %لمصلحة الشركة المعنية التى يصعب الوقوف أمامها، لتتحول إلى مناقصة العرض الوحيد ..وبين تقارير مؤيدة تم تفصيلها، ولجنة تنفيذية تقرُّ، ومجلس أمناء «يبصم»، وصلت العملية إلى شركة الإنشاءات العربية ACC بمبلغ ٥٤٠ مليون جنيه، ثم قفزت بعد ١٤ شهرًا إلى ٦٠٠ مليون جنيه !لتصبح الزيادة ٢٥ %عن الشركة الأخرى، وتتساقط القواعد واللوائح، بل والقوانين أيضًا.

البداية كانت فى ١٤ ديسمبر ٢٠١٥، عندما تم طرح مناقصة محدودة للمرحلة الأولى من مشروع توسعة ٥٧٣٥٧، وتضمنت إنشاء أساسات وخرسانات لمبنى العيادة الخارجية والمبنى الذكى فى إطار التوسعات التى تقوم بها الإدارة، ولا تشمل سريرًا واحدًا إضافيًا كما ذكرنا سابقًا، والمناقصة المحدودة هى الوسيلة الوحيدة مع الأمر المباشر التى تصر إدارة المستشفى على السير فيها حتى ولو كانت تلك الأعمال تصل إلى مئات الملايين من الجنيهات مثل تلك العملية.

من خلال لجنة البت والتى تضم ٧ عناصر من الذين تتردد أسماؤهم فى كل العمليات وباعتبارهم مجلس العائلة التى تحكم ٥٧٣٥٧ على مدى سنوات طويلة، تم بيع ٤ كراسات للمقاولين الذين حددتهم مؤسسة ٥٧٣٥٧ فى نفس التاريخ، وفى ٩ فبراير ٢٠١٦ تلقت اللجنة المظاريف الفنية والمالية من ٣ شركات مقاولات، وهى :الإنشاءات العربية ACC والشركة الصينية للإنشاءات وشركة مصرية ثالثة.

المهم أنها تلقت العروض الفنية والمالية من الشركات الثلاث، فقامت بفتح المظاريف الفنية حسب قولها فى نفس اليوم ٩ مايو .أما بالنسبة للعروض المالية فقد أكد تقرير نفس اللجنة أنه تم فتحها فى اليوم السابق له وهو ٨ مايو ٢٠١٦، ولم تعلق لجنة البت التى ضمت - كما ذكرنا ٧ عناصر تنبثق منهم كل اللجان الفنية والمالية وغيرها على تلك المخالفة الجوهرية لقانون المناقصات رقم ٨٩ لسنة ١٩٩٨ وتعديلاته رقم ٥ لسنة ٢٠٠٥ والذى يتضمن فى المادة ١٠ منه أن :تُقدم العطاءات فى ظرفين مغلقين، أحدهما للعرض الفنى والآخر للعرض المالى، ويقتصر فتح أظرف العروض المالية على العروض المقبولة فنيًا، وذلك وفقًا للقواعد والإجراءات التى تتبناها اللائحة التنفيذية، أى أنه لا بد من فتح مظروف العروض الفنية أولاً، وهو ما لم يحدث، وتم استبعاد الشركة الصينية رغم أنها كانت صاحبة العرض الأفضل فى المناقصة المذكورة ..

وهنا يكون ما حدث من فض المظاريف المالية قبل ٢٤ ساعة من المظاريف الفنية خطوة من خطوات استباحة دماء القوانين واللوائح وكل المعايير والقواعد.

مبررات لجنة استلام وفتح المظاريف استندت على قبول عرض شركة الإنشاءات العربية **ACC** والذى كان مصحوبًا باشتراطات وبمبلغ ٥٤٠ مليون جنيه وهو يزيد على ضرعطا الذى يليه بأكثر من 90 مليون جنيه أن الشركة قررت تثبيت السعر عند المبلغ المتفق عليه وهو 540 مليون جنيه حتى فى حالة تحريك الأسعار وتغير سعر صرف الدولار مقابل الجنيه وغير ذلك.. وتضمنت التبريرات التى ترددها اللجنة وكأنها أشعار من الغزل فى خفة وجمال شركة الإنشاءات العربية؛ ليصبح فوزها بالعملية وبزيادة عن أقرب عرض بنحو **90** مليون جنيه أمرًا واقعًا وحقيقة يتم فرضها ولو بالقوة الجبرية، حتى إن من التبريرات التى استعرضتها قيادات إدارة 57357 أن الشركة لديها مقترحات فنية أثناء العمل يُرجح أن تؤدى إلى تخفيض تكلفة الأعمال مع المحافظة على المواصفات ..هذا ما ورد نصًا فى محضر لجنة البت الخاصة بالمناقصة المحدودة فى 5 مايو 2016.

إلى هنا يكون خروج الشركة الصينية رغم أن عرضها أقل من عرض شركة الإنشاءات العربية بأكثر من ٩٠ مليون جنيه لسبب واحد وهو تمسكها باشتراطات التعويض فى حالة تحريك أسعار الدولار وما يترتب عليه .كما أن قبول عرض شركة الإنشاءات العربية ACC رغم زيادته عن الصينية بمبلغ ٩٠ مليون جنيه هو لأنها قررت تثبيت السعر فى ظل أسوأ الظروف وارتفاع أسعار صرف الدولار مقابل الجنيه وما يترتب عليه.

قبول شركة الإنشاءات العربية ACC جاء مدعومًا أيضًا بتقرير تم إعداده من شركة) SOLVING EFESO (وهى الشركة التى يملكها الدكتور هشام دنانة الذى يعمل مستشارًا للمشروعات بمؤسسة ومستشفى ٥٧٣٥٧، وفى نفس الوقت هى الشركة التى سبق وحصلت على عقد الأعمال الإنشائية والتصميمات للمشروعات فى ٥٧٣٥٧ وبالأمر المباشر وبمبلغ ٣ ملايين دولار تقريبًا، وهو ما أثار وقتها أزمة بسبب رفض الأمين العام لجمعية أصدقاء المعهد القومى للأورام الدكتور «أشرف سعد زغلول»، وكان رفضه سببًا فى الانقلاب على الجمعية وتغيير اسمها إلى «أصدقاء المبادرة» واستبعاد الأمين العام لها ثم إسناد مهمة الأمين العام للدكتور شريف أبو النجا نفسه!

المهم أن تقرير الدكتور «هشام دنانة» دعم اختيار شركة الإنشاءات العربية بجانب ما أعلنته بالتزامها ليس بتثبيت السعر المتفق عليه فقط، بل أيضًا بالنزول به من خلال اتباع إجراءات فنية، ترتب على ذلك أن لجنة البت فى ٥٧٣٥٧ انعقدت قبل ٣ أيام فقط من انتهاء صلاحية عروض المناقصة وتحديدًا فى ٥ مايو ٢٠١٦ لتصدر توصياتها إلى اللجنة التنفيذية، التى هى جزء من لجنة البت، وتطالبها بقبول عرض شركة الإنشاءات العربية ACC بمبلغ ٥٤٠ مليون جنيه، مؤكدة أن العروض المقدمة من الشركات تنتهى صلاحيتها فى ٨ مايو ٢٠١٦ مما يستوجب سرعة اتخاذ قرار الإسناد،

وهو ما يعنى تكاتف الجميع على هدف واحد وهو **:**أن يتم الإسناد لشركة الإنشاءات العربية حتى إن اختيار تاريخ انعقاد قرار لجنة البت كان بعد ٣ أشهر بالتمام والكمال من الانتهاء من فض المظاريف وإعلان النتائج، وقبل ٧٢ ساعة فقط من انتهاء صلاحية العروض والتى كان محددًا لها ٨ مايو ٢٠١٦**.**

فى ٢٨ يونيو ٢٠١٦ وافق مجلس الأمناء على تقرير لجنة البت وعلى قرارها بالإسناد لشركة ACC للقيام بالإنشاءات الخاصة بالمرحلة الأولى وهى توسعة وتطوير ٥٧٣٥٧ بمبلغ ٥٤٠ مليون جنيه**.**

فجأة ودون مقدمات أو علم أحد **..**اعتمدت اللجنة التنفيذية لمؤسسة ومستشفى ٥٧٣٥٧ مبالغ إضافية لشركة ACC بلغت ٦٠ مليون جنيه كتعويض عن ارتفاع أسعار الدولار والمحروقات، علمًا بأن قبول عرض هذه الشركة كان مشروطا - كما قلنا وبالأوراق والمستندات -بتثبيت السعر بل والعمل على تخفيضه، وقد نص تقرير لجنة البت على ذلك' وبالتالى تم قبول عرض هذه الشركة علمًا بزيادته على عرض الشركة الصينية بأكثر من ٩٠ مليون جنيه بزيادة تقارب ٢٠**%**، والسبب كما ذكرت لجنة البت وكل قيادات ٥٧٣٥٧ أنها مقابل تثبيت السعر**!**

من جانبه برر «محمود التهامى» الأمين العام للمؤسسة والمدير التنفيذى لها ونسيب الدكتور أبو النجا أن زيادة التعاقد إلى مبلغ ٦٠٠ مليون جنيه بعد إضافة ٦٠ مليونًا كتعويض كانت نتيجة لتحرك أسعار الدولار وبالتالى الوقود، متجاهلًا أن قبول عرض شركة الإنشاءات العربية ACC وبأكثر من ٩٠ مليون جنيه عن العرض الآخر أنه مقابل تثبيت الأسعار وعدم المطالبة بأى تعويضات فى حالة تغير سعر صرف الدولار أو ارتفاع الأسعار**.**

وهنا تأتى التساؤلات :

لماذا تم زيادة عرض شركة ACC بمبلغ ٦٠ مليون جنيه رغم أنها أقرت بالتزامها تم رفض عرض الشركة الصينية والمقبول فنيًّا بتثبيت الأسعار؟ لماذا وكانت قيمته ٤٥٥ مليون جنيه أى أقل من عرض شركة الإنشاءات العربية بأكثر من ٩٠ مليون جنيه؟ لماذا إصرار إدارة ٥٧٣٥٧ على عدم طرح عمليات الإنشاءات وكذا التوريدات التى تتجاوز قيمتها مئات الملايين من الجنيهات وعشرات الملايين من الدولارات عبر المناقصات العامة للحصول على أفضل عروض فنية ومالية؟ ولماذا تفضل دائمًا الاعتماد فقط على الأمر المباشر أو المناقصات المحدودة التى تتحول بألاعيب الإدارة إلى عرض وحيد يتم قبوله رغم ما يكبده للمؤسسة من نفقات إضافية تصل إلى مئات الملايين من الجنيهات؟ لماذا أصرت إدارة ٥٧٣٥٧ على مخالفة المادة ١٠ من قانون المناقصات وسمحت بفتح المظروف المالى قبل المظروف الفنى فى عملية قيمتها تتجاوز نصف المليار جنيه؟

نسأل أيضًا **:** هل من المنطقى الاعتماد على تقرير من شركة**(** SOLVING EFESO **(** التى حصلت على أعمال بالأمر المباشر وبالمخالفة للقانون بقيمة ٣ ملايين دولار، وفى نفس الوقت يعمل صاحبها «هشام دنانة» مستشارًا للمشروعات بـ٥٧٣٥٧؟ هل من المنطقى إعداد إدارة المشروعات التى يرأسها المهندس «عادل يوسف» مذكرة يعترف فيها بأحقية شركة ACC بالزيادة نتيجة تعويم الجنيه وتحرير سعر الصرف، متجاهلا أن قبول عرض ACC بزيادة ٩٠ مليون جنيه عن العرض الآخر هو مقابل التزامها بتثبيت السعر حال تعويم الجنيه وتغير الأسعار؟

مع العلم بأن المهندس «عادل يوسف» هو أحد أعضاء لجنة البت وعضو لجنة فض المظاريف، وهو المكلف مع SOLVING EFESO بإعداد التقرير الذى كان مبررًا لترسية المناقصة المحدودة على شركة ACC.

ما ورد من معلومات مريبة بشأن إنفاق بنود الموازنة كان بداية لإجراءات تستهدف مخالفة اللائحة، وهو ما يكشف عنه محضر مجلس إدارة مجموعة مستشفى سرطان الأطفال، بجلسة ١٣ ديسمبر ٢٠١٥، فيما يتعلق بالمشاريع المستقبلية بالبند ٢، حيث وافق المجلس على عقد تمثيل شركة solving efos، وكما أشرنا فإن تلك الشركة يمثلها الدكتور هشام دنانة، وهو نفسه المُعيَّن بمؤسسة مستشفى أورام ٥٧٣٥٧ بوظيفة «مستشار المؤسسة للمشروعات».

وجاء رفض الدكتور «أشرف سعد زغلول» الموافقة على إسناد أعمال لشركة خاصة بالأمر المباشر ..وتقرر طبقًا للائحة عرض الأمر على اللجنة التنفيذية، لكن هذه الملاحظة التى أبداها أشرف سعد زغلول لم يتم عرضها بجلسة ٢١ ديسمبر ٢٠١٥، علمًا بأن الأعمال التى أسندت للشركة بالأمر المباشر وبرفض رئيس الجمعية قيمتها ٢ مليون و٩٨٦ ألف دولار، وبما يتعارض مع المادة ٢٧ من اللائحة التنفيذية للمؤسسة، والتى تحدد الأمر المباشر فى حدود لا تتجاوز ٥٠ ألف جنيه فقط.

وفى محضر اللجنة التنفيذية للمؤسسة بتاريخ ١٤ فبراير ٢٠١٦ تم تفويض الدكتور «شريف أبو النجا» بالتوقيع على عقد شركة solving efos بدلًا من الدكتور «أشرف سعد زغلول»، الذى رفض التوقيع على الإسناد!

تبديد الأموال لم يقتصر على ترسية أعمال بمئات الملايين من الجنيهات وعشرات الملايين من الدولارات على شركات بالأمر المباشر أو مناقصة العرض الوحيد » المحدودة سابقاً ولكن امتد التلاعب بأموال التبرعات إلى التبرع بأموال علاج السرطان إلى الصرف الصحي وهو ما تكشف عنه الوثائق ورغم اعتراض بعض أعضاء مجلس الأمناء فإنه في ٢٦ فبراير ٢٠١٨ أصدر المهندس لطفي حسن البدراوي، رئيس جمعية أصدقاء المبادرة القومية ضد السرطان، خطابا موجها إلى مؤسسة ٥٧٣٥٧ مخاطبا فيه محمود التهامي المدير التنفيذي للمستشفى والأمين العام لجمعية المبادرة نفسها، يقول فيه: «بناء على اجتماع مجلس إدارة الجمعية في يوم ١٥ من الشهر نفسه يطلب فيها أن تتحمل كل من مؤسسة ٥٧٣٥٧ وجمعية المبادرة مبلغ ٣٠٠ مليون جنيه لتنفيذ أعمال شبكات ومحطات صرف صحي تسدد منها فورًا ٣٧ مليونًا و٥٠٠ ألف جنيه»، ويكمل لطفي البدراوي في خطابه قائلا: أفيدونا عن كيفية السداد للجمعية أو للشركة المنفذة مباشرة حتى يتم البدء في المشروع.

وبالعودة إلى الوراء أيضًا نجد أن اللجنة التنفيذية التي يرأسها الدكتور عمرو عزت سلامة وأمين مجلسها محمود التهامي كانت وافقت أيضًا على المشاركة بمبلغ ١٥ مليون جنيه من خلال مؤسسة ٥٧٣٥٧ وجمعية أصدقاء المبادرة التي هي في الأساس، كما قلنا جمعية أصدقاء المعهد القومي للأورام.

هكذا يتم الاتفاق على دفع تلك الأموال دون حتى تأجيل الأمر لاستطلاع موافقة مجلس الأمناء من عدمه، وكأن مجلس الأمناء كل دوره أن يقر ما تراه الإدارة وربما لإلزامهم بقبول الأمر الواقع .

الباب الثالث
فئران تجارب

الفصل الأول : استنساخ ٥٧٣٥٧ فى أمريكا

أثناء نشر حلقات الحملة الصحفية بشأن كشف مخالفات الدكتور «شريف أبو النجا» فى إدارة تبرعات مستشفى ٥٧٣٥٧ تلقيتُ رسالة مُطولة من أحد المصريين المقيمين بالولايات المتحدة الأمريكية منذ ثلاثة عقود، أماط خلالها اللثام عن أسرار الجمعية التى أنشأها مدير المستشفى «أبو النجا» في الولايات المتحدة الأمريكية، بهدف جمع التبرعات ..ومما جاء فى هذه الرسالة الخطيرة..

الأستاذ /أسامة داود..

حتى لا أكون شيطانًا أخرس ..عندما قرأتُ مقالاتك بخصوص مستشفى ٥٧٣٥٧، قررت أن أكتب لك بما لدىَّ من معلومات ووثائق وأدعو لك وأدعوك للصمود؛ لأنه كلما فعلت سوف يتشجع ويلتف حولك أناس مثلى كل يوم إلى أن ينكشف الأمر.

هاجرتُ إلى كندا ثم إلى الولايات المتحدة منذ نحو ثلاثين عامًا، ولأننى أعلم القوانين الخاصة بالجمعيات الخيرية؛ فقد قررت أن يكون لى موقف إيجابى فيما يخص ما أثرتموه من مخالفات ارتكبت من جانب «شريف أبو النجا»، خاصة فيما يتعلق بجمعية شبكة السرطان المصرى ECN والتى تأسست بولاية كاليفورنيا ولها فروع في) nonprofit organization (حيث قام «أبو النجا» بتأسيس مؤسسة خيرية لا تهدف للربح «وترجمتها» شبكة السرطان المصرى ٥٧٣٥٧ Egypt Cancer Network ولها فروع فى ولايات أخرى، وتعمل تحت اسم(٥٧٣٥٧ ،)ومرفق صورة من تسجيل الشركة بالولاية، وحيث إن نشاط مثل هذه المؤسسات يسمح بالشفافية التامة، فإن من حق أى مواطن أن يحصل على جميع ميزانيات المؤسسة) مرفق ميزانيات ٢٠١٤ و٢٠١٥ و٢٠١٦ .(ويمكن من خلال مُراجع حسابات محترف أن يتم التدقيق فى جميع بنود الميزانية وإعداد تقرير بالنتيجة، فإذا ثبت أى تلاعب أو مخالفات يتم إحالة التقرير إلى محامى عام الولاية للتحقيق .أما إذا كان النشاط فى عدة ولايات، فيتم إخطار مكتب المحامى العام الأمريكى، وإذا ما وصلت الأمور إلى هذه النقطة فلا يوجد أحد «مسنود».

وتكشف الرسالة أن أعضاء المؤسسة أو «الشبكة» كما يطلق عليها هم : «هشام الصيفى» وهو عضو بمجلس إدارة مجموعة ٥٧٣٥٧، «شريف أبوالنجا»، «مارك كيران»، «وليد الفقى»، «باتريشيا برودن»، «صفوان على»، «زاك رضا»، و«هشام الخازندار».

ويتساءل المهندس المصرى :لماذا لا يرسل «أبو النجا» حصيلة التبرعات إلى المستشفى لإنفاقها على الغرض الذى جُمعت من أجله مع احتجاز جزء لمصروفات الإدارة، وهذا هو الأساس فى تفويض المستشفى؟

ويشير المهندس المصرى إلى أن إجمالى التبرعات من ٢٠١٢ وحتى ٢٠١٦ قد بلغت ٨٣٢.٧٢٧.١٥ دولارًا، ولا يوجد بالميزانيات ما يدل على أى تحويلات نقدية للمستشفى بمصر، كما أن المصاريف التى خصصتها الجمعية للإدارة مرتفعة للغاية، علمًا بأنه لا يوجد موظفون نظاميون أو مقر للجمعية، بينما مقرُّها على عنوان عيادة تجميل باسم شريكه الدكتور هشام الصيفى!!

ونوَّهت الرسالة بأن الميزانيات المُرفقة تتطابق أكثر مع شركات خاصة، وليس جمعية خيرية غير هادفة للربح، متسائلاً :أين دور السفارة والقنصليات التابعة لها فى رقابة أموال المصريين وهى بيانات يمكن لأى أحد الاطلاع عليها كما ذكرت؟

كما لفتت الرسالة إلى أن حضور مسئولى السفارة والقنصليات التابعة لها الحفلات الخيرية يضفى مظهرًا خادعًا للمتبرعين بأن الدولة المصرية تشرف وتبارك هذه الحفلات!!

وتشير مؤشرات الميزانيات من عام ٢٠١٢ وحتى عام ٢٠١٦، وتتضمن إجمالى المنح والتبرعات بها، إلى وصول حجم الأموال التى تدفقت على الجمعية حوالى ١٦ مليون دولارًا تم تحويل مبالغ تتضمن ما يزيد عن ٧ مليون دولار إلى شركة RTKL تكاليف تصميم معمارى للتوسعات بالمستشفى بالإضافة إلى مصروفات متنوعة بلغت ما يقرب من ٤،٥ مليون دولار ويتبقى أرصدة وودائع بنكية فى حساب الجمعية ما يزيد عن ٤ مليون دولار ولأنه هو أمين عام الجمعية، فبالتالى يكون له حق التوقيع أو حق التصرف فى تلك الأموال، بحسب الرسالة.

ومن هنا تكون الرسالة التى وصلتنا من مواطن مصرى قد كشفت من واقع ميزانيات شبكة السرطان ٥٧٣٥٧ بأمريكا ECN حجم التلاعب بأطفال السرطان واستغلال أوجاعهم فى الاتجار بهم.

ليس هذا فقط، بل واستدرار عطف الناس ودغدغة مشاعرهم لانتزاع ما فى جيوبهم.

بالطبع ليس بهدف العلاج ولكن لأغراض أخرى ..وهنا تنساب العديد من التساؤلات التى تحتاج إلى إجابات نضعها أمام الرأى العام بعدما أصيب المسئولون فى مصر بحالة خرس تجاه ما تم ارتكابه من جانب إدارة ٥٧٣٥٧ فى أموال التبرعات، الأمر الذى يهدد العمل الخيرى فى الدولة كلها.

هل ECN جمعية تابعة للمستشفى الأم ٥٧٣٥٧، أم هى جمعية منفصلة؟ وإذا كانت تلك الجمعية مؤسسة تابعة لـ٥٧٣٥٧ الأم، لماذا لم يدمج شريف أبو النجا ميزانيات الجمعية عن الأعوام السابقة لميزانية المستشفى فى مصر؟ وفى حالة أن تكون ECNمؤسسة منفصلة فإن المشكلة أكبر ولعدة أسباب، أهمها :أن «أبو النجا» يكون قد استخدم اسم ٥٧٣٥٧ لإيهام المتبرعين بأنهم يتبرعون للمستشفى فى حين أنهم يتبرعون لجمعيته الخاصة EGYPT CANCER NETWORK بكاليفورنيا ECN.

تسجيل جميع فيديوهات الإعلانات والموجودة بالموقع الإلكترونى للجمعية هو على أرض مستشفى ٥٧ إمعانًا فى تضليل المتبرعين وعنوان الموقع هو: www.egyptcancernetwork.org

كما أن الحديث عن التبرع وجميع الحفلات الخيرية التى تقيمها الشبكة بالولايات المتحدة موجودة على YOUTUBE للمستشفى وليس على موقع خاص بها.

علمًا بأن جميع المتبرعين بالولايات المتحدة لديهم انطباع بأن أموالهم يتم تحويلها للمستشفى.

وهناك ارتباط شديد بين موقع المستشفى الإلكترونى وموقع الجمعية بحيث يصعب التفريق بينهما للمتبرع العادى.

جميع الإعلانات تتحدث عن التبرع للمستشفى وليس للجمعية.

لا يوجد أى تبرع مادى من الجمعية للمستشفى رغم أن هذا أساس جمع التبرعات، وهذا الرقم يحمل علامات استفهام، نصف التبرعات تم تخصيصها لشركة واحدة للتصميم المعمارى هى RTKL، سواء للإسناد المباشر أو للقيمة . ومن المتعارف عليه بالولايات المتحدة أن تكلفة التصميم المعمارى لا تتعدى ٥ **%** من الأعمال الإنشائية، فهل مشروع التوسعات سوف يكلف ١٤٠ مليون دولار؟ هذا بخلاف المعدات والأجهزة.

إن الطريقة التى يدير «أبو النجا» بها الجمعية واضحة تمامًا، وهى أن يكون البائع والمشترى فى ذات الوقت شخصًا واحدًا، ولكن يتاجر بأموال طرف ثالث. وللأسف السلعة هنا أطفال السرطان وبأموال المتبرعين .وهنا يكون من الصعب إيجاد كلمات مناسبة تصف بشاعة ما يحدث**!!**

الخطير أيضًا أن الخلط بين مؤسسة ومستشفى ٥٧٣٥٧ فى مصر وشبكة ٥٧٣٥٧ فى أمريكا يجعل من السهل تحويل تبرعات المصريين فى الداخل إلى شبكة أمريكا طالما أن الشعار واحد، خاصة أن المتبرعين يوجهون أموالهم دون تفحص الحسابات التى توجه لها.

وهنا يكون التساؤل **:**هل تتحول جنيهات المتبرعين فى مصر إلى دولارات فى حساب ٥٧٣٥٧ أمريكا لتنفق فى مصروفات بدل سفر وإقامة للدكتور شريف أبو النجا وحاشيته أثناء سفرهم للولايات المتحدة الأمريكية؟

هل هناك رقابة من البنك المركزى المصرى على أى تبرعات محولة من أو إلى مصر؟

كم نسبة تبرعات المصريين من إجمالى الأموال المتدفقة للشبكة من داخل مصر؟ أو من الدول العربية؟ علمًا بأن إجمالى التبرعات التى تحصل عليها الجمعية من خلال الحفلات لا يزيد على نصف مليون دولار سنويًا وبجهود من السفارة المصرية بأمريكا .

هل هناك توجُّه أو علم من الخارجية المصرية بالدور الذى تلعبه السفارة هناك لمصلحة شبكة السرطان المصرية ٥٧٣٥٧ فى جمع التبرعات وبمشاركتها فى الحفلات التى تقام سنويًّا؟

فى الوقت الذى تم تحويل مبالغ لمصلحة شركة للتصميمات بالمخالفة للقانون الأمريكى الذى يحظر على الجمعيات الخيرية أن توجه أى أموال إلا إلى الغرض الذى جُمعت من أجله، ويجب توجيه الأموال إلى مستشفى ٥٧٣٥٧ مباشرة، على أن تتولى هى التصرف بمعرفتها وليس بمعرفة الشبكة المصرية بأمريكا .فما هو موقف القانون المصرى من ذلك؟

كل عام أو عامين يتوجه وفد من مجلس الأمناء ومجلس الإدارة إلى الولايات المتحدة الأمريكية للقيام بالترويج، فكم تبلغ تكاليف السفر؟ ومن يتحملها؟

أليست هذه أسئلة مشروعة؟ ورغم ذلك فإن تقرير لجنة وزارة التضامن الاجتماعى تجاهلها تمامًا**!!**

الثلاث ورقات:

التجول بين الوثائق والمستندات وتحليل الأرقام والبيانات رحلة تتسم بالمتعة بالنسبة لي ، لذا قررت التنقل ما بين بنود و مؤشرات الميزانيات والقوائم المالية لشبكة ECN بأمريكا من عام ٢٠١٢ وحتى عام ٢٠١٦ وتتضمن إجمالي المنح والتبرعات بها وصول حجم الأموال التي تدفقت على الجمعية إلى ١٥ مليونًا و٧٢٩ ألف دولار تم تحويل مبالغ تتضمن ٧ ملايين و٥٧ ألف دولار إلى شركة RTKL تكاليف تصميم معمارى للتوسعات بالمستشفى، ومن خلال العقود التي تم إبرامها بين مؤسسة ٥٧٣٥٧ وبين ECN تقول الأرقام المتاحة أن تلك الأعمال قيمتها ١١ مليونًا و٦٦٩ ألف دولار في ١٨ ديسمبر ٢٠١٣.

لكن ما اكتشفته من خلال جولة أخرى داخل دهاليز و ممرات وأنفاق الوثائق أن لعبة الثلاث ورقات حسب المثل الشعبى لم تنتهي بعد ، وأن هناك إمكانية الكشف عن العديد من وقائع تبديد أموال التبرعات حتى وان ظن القائمين على هذه الجرائم أنها داخل خزائن لا يمكن الكشف عما بداخلها ، لصعوبة فك طلاسم الأرقام وتعقيدات القرارات المبعثرة وسط آلاف المستندات.

لكنى قررت التحلى بالصبر لأكتشف عقدين آخرين عن نفس الأعمال التى جاءت بين ECN وRTKL إحداهما في ٢٠ نوفمبر ٢٠١٥ بمليون و٥٤٠ ألف دولار عن نفس أعمال تصميمات الأكاديمية الواردة في العقد الأول ووقع على العقد الثاني الدكتور شريف أبو النجا ممثلاً لشبكة السرطان ECN بأمريكا وباعتباره يشغل موقع الأمين العام لها .

أما العقد الثالث كان في ٢٩ أبريل ٢٠١٦م، بقيمة ٧ ملايين و١٦٣ ألف دولار عن نفس الأعمال الواردة في العقد الأول أيضا مع إضافة تصميمات لمبنى رعاية تلطيفية بتكاليف ٣٠٠ ألف دولار ودار ضيافة بتكلفة ١٠٠ ألف دولار .

والسؤال هنا: كيف لتكاليف تصميمات المقدرة ١١ مليونًا ٦٦٩ ألف دولار أن تقفز إلى أكثر من ٢٠ مليون دولار بفارق ٩,٥ ملايين دولار وما تم إضافته من أعمال تصميمات هي رعاية تلطيفية ودار ضيافة لا تتجاوز أعمالهما طبقًا للتعاقد ٤٠٠ ألف دولار؟ هل هناك تغيير في الأسعار؟ أو تغيير في التصميمات يستلزم كل تلك المبالغ؟

ECN تفرض الشركات وترفض السداد

الجديد.. أن اللجنة التنفيذية تصر على تحميل المؤسسة والمستشفى تلك المبالغ؟ وإعفاء شبكة السرطان الأمريكية ٥٧٣٥٧ من هذه الأموال علما بأنها هي من تكفلت بها وهى من قامت باختيار شركة RTKL لعمل التصميمات المعمارية للتوسعات!

كيف حدث ذلك؟

في محضر اللجنة التنفيذية لمؤسسة ومستشفى ٥٧٣٥٧ في ٢٣ أغسطس ٢٠١٧ تم اعتماد تحميل المستشفى سداد مبالغ مالية بدلا من شبكة ECN بأمريكا تضمنت طبقًا لما جاء في قرار اللجنة التنفيذية أن تتحمل ٥٧٣٥٧ كل المطالبات المالية التي سبق والتزمت بها شبكة ECN لصالح الشركات التي تعمل مع RTKL من الباطن ومنها شركة العمار ومكتب شاكر للتصميمات والاستشارات.

وهو ما يكشف حجم التلاعب وبملايين الدولارات بعيداً عن أعين الأجهزة الرقابية فى الدولة .

الفصل الثاني : التجارب السريرية

أثناء التنقيب في المستندات والأوراق التى حصلتُ عليها من مصادر شتَّي، بعضها من داخل المستشفى، وبعضها من خارجه، اكتشفتُ أن أحد مؤسسي شبكة السرطان المصرية ٥٧٣٥٧ بالولايات المتحدة الأمريكية يعمل بشركة الأدوية التي تولت إنتاج أحد العقاقير الدوائية الذى تم استخدامه فى التجارب السريرية على ٢٠٠ طفل من فلذات أكبادنا فى مستشفى ٥٧٣٥٧ مع بداية علاجهم، وهو ما يخالف جميع القواعد والمعايير والضوابط العلمية التى تُجمِع على أن التجارب السريرية لا يجب أن تتم إلا فى المرحلة الثالثة من مراحل التجريب الدوائي، وللحالات الميئوس من شفائها، بعد تلقى علاجاتها المعتادة، ومن المؤلم أن تقرير لجنة وزارة التضامن الاجتماعى لم يتطرق إلى هذه القضية نفيًا أو إثباتًا، رغم خطورتها الشديدة، وربما تكون التجارب السريرية هى الأخطر فى مخالفات إدارة المستشفى!

وهنا تتجمع الخيوط التى تتطلب أن نتتبعها لنكتشف صلة جمعية السرطان المصرية ٥٧٣٥٧ بالولايات المتحدة بأحد العقاقير الدوائية المستخدمة، ومن خلال أحد مؤسسيها، كما نكتشف الأموال التى تم ضخها ولأول مرة من جانب أحد المؤسسين لكن في صورة تبرع، وهنا السؤال الذى يفرض نفسه :هل هذه الأموال تم ضخها فى الجمعية الأمريكية مقابل التجارب السريرية على أطفال ٥٧٣٥٧؟!

كانت تساؤلاتنا فى البداية، عن تبعية شبكة السرطان المصرية ٥٧٣٥٧، هل هي جمعية أمريكية؟ وإن كانت كذلك لماذا تحمل اسم ٥٧٣٥٧؟ وإن كانت مصرية ..لماذا تستقل في ميزانيتها عن ميزانية ٥٧٣٥٧؟ ولماذا توجه الجمعية أموالها إلى مصر فى صورة تكاليف أعمال استشارية لمقاولين تم ترسية الأعمال عليهم بالأمر المباشر؟

لكن يبدو أن للجمعية دورًا أهم وأخطر من التبرعات والأموال، ربما نجدها تلعب دور «سمسار التجارب السريرية» على أطفالنا في مراحل علاجهم الأولى، ولمصلحة شركات الدواء العالمية بالولايات المتحدة الأمريكية، وبما يتنافى مع القانون وأبسط قواعد الرحمة والبحث العلمى.

للعلم فإن شبكة السرطان المصرى ٥٧٣٥٧ بأمريكا هى شبكة مُسجلة فى ولاية كاليفورنيا، ثم تشعبت إلى عدد آخر من الولايات، حيث تم تسجيلها بولاية «نيوجيرسى» بنفس أسماء مؤسسيها :هشام الصيفى وشريف أبو النجا ومارك كيران وآخرين.

«مارك كيران» هو رقم ٣ من المؤسسين الثمانية فى الشبكة المصرية للسرطان ٥٧٣٥٧، فما هى حقيقته؟ وماذا يعمل؟ ولأى جهة يتبع؟ وما علاقته بالتجارب السريرية في ٥٧٣٥٧؟ هل تم دفع مبالغ مالية للمستشفى عبر جمعية السرطان الأمريكية مقابل تلك التجارب السريرية؟ وكم هى تلك المبالغ؟ وتحت أى ستار تم الدفع؟ وما هو الدواء الذى تم استخدامه فى التجارب؟ وكم عدد الأطفال الذين أجريت عليهم التجارب؟ ومن الطبيب المصرى المشرف على التجربة؟ وكم مدة تلك التجارب؟ وهل هناك ثمن آخر تم سداده بشكل مُستتر لمصلحة أحد فى إدارة ٥٧٣٥٧ من جمعية السرطان المصرية ٥٧٣٥٧ بأمريكا؟ ومتى وكيف تم ذلك؟ وهل التجارب السريرية يجب أن تكون كمرحلة أولى في مراحل العلاج؟ أو تكون فى المراحل الأخيرة وعلى المرضى الميئوس من حالاتهم؟ وهل يمكن أن يتم استخدام عقار لأول مرة في تجربة سريرية؟ أم من شروطها أن تتم التجربة فى أكثر من مركز طبى فى العالم وبعد إجراء التجارب المعملية وعلى الحيوانات أولاً؟ وهل يوجد بمستشفى ٥٧٣٥٧ مجلس علمي ولجنة أخلاقيات للمهنة؟ وهل تم اعتماد تلك التجارب السريرية؟ وعلى أى أساس؟ هل العقار تم ترخيصه بأمريكا بلد المنشأ؟ وهل تم تجربته؟ وما مدة استخدام التجربة؟ وما الوقت المناسب لوقفها، قبل أن تؤدى إلى مضاعفات تُنهى حياة المرضى؟

تلك تساؤلات أطرحها تفصيليًا وأجيب عنها بالأرقام من واقع المستندات والوثائق والتقارير التي حصلت عليها وأسعى لاستنطاق الألسنة التى قررت الصمت المريب، كلها أسئلة نطرحها، ونأمل أن تتحرى الجهات الرقابية فى مصر خاصة النائب العام عن تلك القضايا، وقد قمنا بتقديم وثائق ومستندات لمكتب سيادته، بعدما تجاهل تقرير وزارة التضامن الاجتماعى كل تلك الحقائق، ولم يكلف القائمون عليه أنفسهم عناء مطالبتي بتقديم ما لدي من مستندات ووثائق، باعتبار أن تلك الأمور - إنْ صَحَّتْ - أصبحت تمثل جرائم جنائية تتعارض مع القانون المصرى**!!**

وهنا يأتى حديث الوثائق **..**«مارك كيران» المؤسس الثالث في قائمة مؤسسي الجمعية المصرية للسرطان بأمريكا هو عضو مؤسس فى الشبكة المصرية للسرطان ٥٧٣٥٧ بالولايات المتحدة الأمريكية، وهو أستاذ سرطان المخ بمستشفى «دانا فارير» بولاية «بوسطن»، كان يتولى مسئولية برنامج الزمالة بتمويل من شبكة ٥٧٣٥٧ المصرية بأمريكا ECN، يعمل الدكتور «مارك» حاليًّا باحثًا بشركة «بريستول مايرز سكويب» المتخصصة فى صناعة الأدوية، و«بريستول مايرز سكويب» هى التى المنتجة لعقار كابيتون CAPOTEN والعلامة التجارية له مُسجلة باسم هذه الشركة، لكنه عقار غير مُرخص به فى الولايات المتحدة لعلاج سرطان الأطفال، لكنه يُستخدم فى علاج ضغط الدم للكبار**.**

وطبقًا لما هو منشور علي موقع هيئة الأدوية الفيدرالي FDA **..**فإن العقار يُستخدم في التجارب السريرية على ٢٠٠ من الأطفال بمستشفى ٥٧٣٥٧، وطبقًا للتقرير المرفق فإن التجربة الأولى كانت فى ١٤ نوفمبر ٢٠١٧ بينما يتوقع الانتهاء منها فى ١٤ نوفمبر ٢٠٢٠، أى بعد ٣ سنوات، على أن تكون النتيجة النهائية فى ١٤ فبراير ٢٠٢١**.**

يجيب التقرير عن عدة تساؤلات وهي **:**هل الدواء مُرخص بأمريكا؟ والإجابة **:**«لا» **.**هل الدواء تم استخدامه بالولايات المتحدة الأمريكية؟ والإجابة **:** «لا»، هل المنتج يُباع في الولايات المتحدة؟ والإجابة **:**«لا»، لماذا؟ لأن الولايات المتحدة الأمريكية ترفض أن يُجرى تجارب للأدوية على المرضى بها، خاصة أن الدواء لأول مرة يجرى تجربته فى علاج سرطان الأطفال**.**

أرقام ميزانية شبكة ٥٧٣٥٧ بالولايات المتحدة تشير إلى وجود تبرعات بخانة المؤسسين تصل قيمتها إلى ما يقرب ٣٢٧ ألف دولار، بينما لم يسبق أن تجاوزت إجمالى تبرعات المؤسسين للجمعية مجتمعين ١٠ آلاف دولار سنويًّا، منذ تأسيس الجمعية فى عام ٢٠١٢**.**

وهنا يكون السؤال **:**هل تلك المبالغ تبرعات أم مقابل إجراء تجارب بالعقار كابيتون CAPOTEN على أطفال ٥٧٣٥٧ وهو العقار غير المرخص بأمريكا ويقع هناك تحت بند الممنوع استخدامه فى علاج سرطان الأطفال فيها وبالتالى فى العالم كله؟

وهنا نسأل أيضًا **:**هل «مارك كيران» الذي يعمل بنفس الشركة مُنتجة العقار هو من دفع هذا المبلغ مقابلاً لما قام به مستشفى ٥٧٣٥٧ من إجراء تجارب سريرية للعقار كابيتون CAPOTEN علي أطفال السرطان بها؟ وما هو دور «شريف أبو النجا» الأمين العام لشبكة سرطان ٥٧٣٥٧ بأمريكا ECN في هذه الصفقة من التجارب السريرية على ٢٠٠ طفل فى مراحل العلاج الأولى لهم؟ وهل يرتبط ذلك بالقواعد التى وضعها أبو النجا فى ألا يقبل المستشفى أى طفل مريض سبق له الحصول على علاج كيميائى؟

بعض الكُتاب من العاملين فى الفريق الإعلامى لـ«أبو النجا» فى محاولة لتجميل صورة إدارة مؤسسة ومستشفى ٥٧٣٥٧ يحاولون تبرير التجارب السريرية بأنها تأتى فى إطار البحث العلمى ويعتبرونها نجاحًا، وهو ما كان يستوجب طرح هذا الأمر على خبراء وعلماء الطب، خاصة فى علاج السرطان، والذين أكدوا لنا أن التجارب السريرية لا تكون فى مراحل العلاج الأولى مثلما يحدث في ٥٧٣٥٧، لكنها فى المرحلة الأخيرة وبعد فشل جميع وسائل العلاج المُتعارف عليها، ويكون إجراء التجربة السريرية باستخدام عقار جرى استخدامه فى عدد من المراكز الطبية فى العالم، وبشرط أن تكون مضاعفاته الجانبية محدودة، بالإضافة إلى ضرورة أن يكون قد تم استخدامه معمليًّا ومن قبله على كائنات أخرى غير الإنسان، كما يجب أن يمر على مجلس علمى ولجنة أخلاقيات المهنة، وبعد أن يتم عرض الأمر على أهالى الأطفال وقبل خضوعهم للتجربة!

وهنا نسأل: هل هناك موافقات صريحة لأى من الأهالى على إجراء التجارب على أبنائهم خاصة عند دخولهم المستشفى؟ أم يتم أخذ التوقيعات بالموافقات وسط الأوراق التى يوقعونها دون علمهم؟ وهذا يحتاج إلى فتح التحقيقات من جانب الجهات القضائية والأجهزة الرقابية ليس لإثبات إدانة المستشفى ولكن لاستخلاص الحقيقة.

ونسأل أيضًا: هل حلم المصريين فى إدخال أطفالهم مستشفى ٥٧٣٥٧ انبهارًا بثورتها الدعائية جعلهم يتقبلون دون أن يسألوا ما سوف يحدث على أبنائهم من تجارب؟ أم أن غياب دور الدولة فى القيام بواجبها تجاه المواطنين وتوفير العلاج الآمن وممارسة الرقابة على المستشفيات التى تعمل بأموال التبرعات مع عدم قدرة المواطنين على تحمل تكاليف علاج أبنائهم جعلهم يقبلون بالأمر الواقع؟

ولكن كيف تم إخضاع الأطفال لتجارب سريرية فى مراحل العلاج الأولى؟ بينما قواعد البحث العلمي فيما يخص التجارب السريرية تقول إنها تكون فى المراحل الأخيرة وبعد الوصول إلى حالة اليأس من شفاء المريض وتستلزم أيضًا موافقة الأهل؟

ونتعرف على التجربة السريرية التى تمت فى مستشفى ٥٧٣٥٧ من خلال المستندات والوثائق وعلاقتها بشبكة السرطان المصرية ٥٧٣٥٧ بالولايات المتحدة ECN ..لقد أجريت التجربة على الأعمار المؤهلة للدراسة التى تبدأ من سنة حتى ١٨ سنة ومن الجنسين باعتبارهم مؤهلين للدراسة، ويُشترط فى الحالات التى تخضع للدراسة ألا يكونوا قد بدءوا العلاج بجرعات الكيماوى.

وتقوم الدراسة على جميع مرضى) سرطان الدم النخاعى الحاد ومرض أورام العظام (الذين لم يتلقوا العلاج الكيميائى ويتم تضمينهم في الدراسة، وإن كانت الموافقة الخطية من الوالدين أو الوصى ضرورية طبقًا لما تقرره القواعد المنظمة لها.

فهل الموافقة فى مثل هذه الحالة تكون قانونية؟ خاصة أن ذلك يأتى فى مراحل العلاج الأولى، كما لم تجر تلك التجربة فى البلد الذى أنتج فيه الدواء وهو الولايات المتحدة الأمريكية ومن خلال إحدى الشركات بها.

أما عن المعايير التي يتم بناء عليها استبعاد الأطفال من التجربة، فيكون المرضى الذين تلقوا العلاج الكيميائى قبل بدء الدراسة بينما تأتى الأسباب الأخرى وتشمل :المرضى الذين لديهم تاريخ من ضعف القلب) أمراض القلب الخلقية أو الموجودة(، والمرضى الذين يعانون مضاعفات بعد الأسبوع الثانى من تناول العقار وبعد أول جرعة التى تسبق العلاج ،ىئايميكلا وتحمل التجربة رقم NCT03389724، وتتولى الدكتورة زينب صلاح أستاذ قلب الأطفال الإشراف على التجربة بمستشفى ٥٧٣٥٧.

هيبة البرلمان!

الواقعة التي كشفنا عنها هى أن التجارب السريرية التى يجريها ٥٧٣٥٧ على الأطفال تجاوزت التجارب الممنوعة قانونًا إلى تجارب ضد الإنسانية، حيث إن القانون يمنع التجارب التى تجرى على من انتهت فرص علاجهم بالأدوية المعتادة إلى التجارب على الأطفال فى مراحل علاجهم الأولى، الأمر الذى دفع عددًا من نواب البرلمان المصرى بتقديم أسئلة وطلبات إحاطة للحكومة ومنهم محمد فؤاد وليلى أبو إسماعيل ومحمود عطية.

كان سؤال أيضًا للنائب محمد عبدالله زين الدين لرئيس الوزراء عن تلك الوقائع التى أثرناها والتى ترتكب ضد الأطفال المرضى فى ٥٧٣٥٧ لمصلحة شركات أدوية أجنبية بعد رفض الدول التى تنتمى إليها تلك الشركات إجراء تلك التجارب بها.

المثير للعجب أن لجنة الصحة بمجلس النواب عقدت جلسة كان مقررًا على شريف أبو النجا الحضور أمامها للرد على ما قمت بالكشف عنه، وكان قد تحول إلى أسئلة وطلبات إحاطة، إلا أنه رفض الحضور متحديًا السلطة التشريعية والرقابية فى الدولة؛ ليؤكد من خلال موقفه أنه فوق أى سلطة رقابية فى الدولة، وبالطبع أرفعها شأنًا هو البرلمان .وهنا نسأل :تجاهُل مسئول متهم بتحويل أطفال مصر إلى فئران تجارب لأمر مجلس النواب أعلى سلطة فى الدولة، أليس فيه مساس بهيبة البرلمان؟!!

سألت الدكتور «حسين خالد» وزير التعليم العالى والعميد السابق للمعهد القومى للأورام عن التجارب السريرية بشكل عام، وأى المستشفيات يمكن أن تجرى بها؟ والضوابط القانونية والعلمية التى تضمن تنفيذها دون تجاوز؟ فأجاب قائلا :يجب ألا تتم إلا من خلال جهتين فقط، المستشفيات الجامعية وتمثل نسبة ٩٧% من تلك التجارب فيها وبعض المستشفيات التابعة لوزارة الصحة، وتمثل نسبتها ٣ % فقط، ويشترط لإجراء أى تجربة أن تكون قد تم تجربتها فى بلد تصنيع الدواء أولًا، ولابد من موافقة مُسبقة للجنة البحوث العلمية ولجنة أخلاقيات المهنة، وبالنسبة للأدوية الجديدة يتم مرورها بعدة مراحل، حيث يتم إجراء تجارب معملية ثم على الحيوانات الصغيرة والكبيرة ثم على المرضى الذين انتهت فرص علاجهم بالأدوية المعتادة، وأن يكون ذلك فى بلد تصنيع الدواء .وتكون بالنسبة للأدوية المتعارف عليها والتى سبق استخدامها فى أمراض أخرى أن يتم إجراء التجارب على المراحل الأخيرة من الذين استنفدوا فرص العلاج بالأدوية المعتادة، ولم يعد لهم أمل إلا من خلال الأدوية التى جرى تجريبها فى بلد المنشأ ودول أخرى .كما يجرى إجراء قياسات لدرجة سُمّيتها، فإذا ثبت أنها آمنة يتم استخدامها ثم مقارنة نتائجها بالعلاجات الأخرى المعتادة، فإذا تساوت معه كانت علاجًا ثانيًا ولو كانت أفضل سوف تحل محل الدواء المعتاد، ولو أقل فى الكفاءة يتم إلغاؤها.

واختتم الدكتور «حسين خالد» كلامه قاطعًا بأنه من المستحيل أن يتم إجراء تجارب بأى نوع من الأدوية على المرضى فى مراحل علاجهم الأولى؛ لأن ذلك يُفقدهم فرصة الشفاء بالعلاجات المعتادة والتى تحقق نجاحًا وبأمان تام.

الفصل الثالث : ردٌ مُتهافت

أثناء كشفي لجرائم قرادا ٥٧٣٥٧ ضد الطفولة البريئة وضد التبرعات صحفيًا، تلقيتُ ردًا طويلًا ومتهافتًا من شبكة ECN الأمريكية بخصوص حزمة من المخالفات المنسوبة إليها.

ومما جاء في هذه الرسالة، أن هناك ٣ مجالس إدارة للشبكة وأن أعضاءها لا يتقاضون أجورًا، ولكننا نكشف ومن خلال الميزانيات السنوية لشبكة ECN أن هناك مكافآت ومنحًا تُصرف وتصل إلى ٥٢٤ ألف دولار سنويًا، وهى أضعاف قيمة الأجور، ومنها البنود التالية :مكافآت قيمتها ١٩١ ألف دولار، ومصاريف كارت ائتمان تقدر بـ٥٦ ألف دولار، ومصاريف سفر بلغت ٣٧ ألف دولار، بالإضافة إلى مصروفات الحفلات الخيرية والتى تصل إلى ٢٣١ ألف دولار خلال عام ٢٠١٥ بنسبة ٥٢ %من إيراد الحفلة التى أقامتها شبكة ECN فى نفس العام.

أما بالنسبة لما ورد فى الرد عن وجود مراقبة صارمة للحسابات، فأى مراجع حسابات قانونى تكون مسئوليته محصورة فى إدخال الأرقام المقدمة إليه دون أى سؤال عن ماهية هذه الأرقام وما وراءها من معانٍ ..ولكن المراجعة الفعلية تتم إذا ما تقدم أحد المتبرعين بشكاوى إلى أى من الجهاتً التالية :الضرائب الأمريكية أو إلى محامي عام الولاية، وهو ما سوف يحدث إن شاء الله للكشف عن كل موارد ونفقات الشبكة والتى تتولى جمع التبرعات دون أن ترسلها إلى حسابات مستشفى ٥٧٣٥٧ وهو الهدف الذى يتم التبرع لأجله.

الرسالة المتهافتة خلت من الرد على ما ورد بميزانية ٢٠١٦ من أن هناك ٤ ملايين و٢٣٩ ألف دولار فى تلك الحسابات، لماذا تبقى تلك الأموال بحساب الشبكة ولا يتم تحويلها إلى ٥٧٣٥٧ مصر؟ لماذا لا يتم إرسال حصيلة التبرعات إلى المستشفى لإنفاقها على الغرض الذى جُمعت من أجله مع احتجاز جزء لمصروفات الإدارة وهذا هو الأساس فى تفويض المستشفى؟ كما أن إجمالى التبرعات من ٢٠١٢ وحتى ٢٠١٦ بلغ ١٥ مليونًا و٧٢٨ ألف دولار، ولا يوجد بالميزانيات ما يدل على أى تحويلات نقدية للمستشفى بمصر.

كما تساءلنا أيضًا عن ضخامة المصاريف التى خصصتها الجمعية للإدارة، علمًا بأنه لا يوجد موظفون نظاميون أو مقر للجمعية، بينما مقرها على عنوان هو عيادة تجميل باسم الدكتور «هشام الصيفى» رئيس الجمعية.

يقول كاتب الرد :إن «هشام الصيفى» حقق وفورات للجمعية بمبالغ تصل إلى ٣٠٠ ألف دولار كقيمة إيجار، كان يمكن أن تتحملها الجمعية طوال ٥ سنوات، وإنه تعرض لهجوم بسبب موقفه هذا، بالإضافة إلى ما يقدمه كتبرعات للجمعية .الكلام عن «هشام الصيفى» باستخدام ضمير الغائب يجعلنا نوقن أن «شريف أبو النجا» هو كاتب هذا الرد وأرسله إلى «هشام الصيفى» للتوقيع عليه ليرسله بدوره لنا، ولو كان «الصيفى» قام بكتابة هذا الرد ليتحدث عن نفسه بدلا من أن يترك غيره يتحدث عنه.

كنتُ قد كشفتُ أيضًا عن مؤشرات الميزانيات من عام ٢٠١٢ وحتى عام ٢٠١٦، وتتضمن إجمالى المنح والتبرعات بها وصول حجم الأموال التى تدفقت على الجمعية إلى ١٥ مليونًا و٧٢٩ ألف دولار تم تحويل مبالغ تتضمن ٧ ملايين و٥٧ ألف دولار إلى شركة RTKL تكاليف تصميم معمارى للتوسعات بالمستشفى، لكن ومن خلال العقود التى تم إبرامها بين مؤسسة ٥٧٣٥٧ وECN نجد أن تلك الأعمال قيمتها ١١ مليونًا و٦٦٩ ألف دولار فى العقد الذى تم إبرامه بين الشبكة والمؤسسة فى ١٨ ديسمبر ٢٠١٣.

كما كشفتُ عقدًا آخر فى ٢٠ نوفمبر ٢٠١٥ بمليون و٥٤٠ ألف دولار عن نفس تصميمات الأكاديمية الواردة فى العقد الأول، ووقع عليه الدكتور «شريف أبو النجا» ممثلاً لشبكة السرطان ECN بأمريكا، وباعتباره يشغل موقع الأمين العام لها ومع شركة RTKL للتصميمات .ليس هذا فقط ولكن فى ٢٩ إبريل الماضى، كان هناك عقد ثالث بقيمة ٧ ملايين و١٦٣ ألف دولار عن نفس الأعمال الواردة فى العقد الأول يُضاف إليها فقط إنشاء رعاية تلطيفية بتكاليف ٣٠٠ ألف دولار ودار ضيافة بتكلفة ١٠٠ ألف دولار.

والسؤال هنا :كيف لتكاليف تصميمات بمبلغ ١١ مليونًا ٦٦٩ ألف دولار أن تقفز إلى أكثر من ٢٠ مليون دولار بفارق ٩,٥ مليون دولار تقريبًا، وما تم إضافته من أعمال تصميمات هى رعاية تلطيفية ودار ضيافة لا تتجاوز أعمالهما طبقًا للتعاقد ٤٠٠ ألف دولار؟ هل هناك تغيير فى الأسعار؟ أم تغيير فى التصميمات يستلزم كل تلك المبالغ؟

الجديد أن اللجنة التنفيذية تصرُّ على تحميل المؤسسة والمستشفى تلك المبالغ وإعفاء شبكة السرطان الأمريكية ٥٧٣٥٧ من هذه الأموال، علمًا بأنها هى من تكفلت بها وهى من اختارت شركة RTKL لتنفيذ التصميمات المعمارية للتوسعات!

كيف حدث ذلك؟ فى محضر اللجنة التنفيذية لمؤسسة ومستشفى ٥٧٣٥٧ فى ٢٣ أغسطس ٢٠١٧، تم اعتماد تحميل المستشفى سداد مبالغ مالية بدلًا من شبكة ECN بأمريكا تضمنت طبقًا لما جاء فى قرار اللجنة التنفيذية أن تتحمل مؤسسة ومستشفى ٥٧٣٥٧ كل المطالبات المالية التى سبق والتزمت بها شبكة ECN لمصلحة الشركات التى تعمل مع RTKL من الباطن، ومنها :شركة العمار ومكتب شاكر للتصميمات والاستشارات.

والسؤال :كم تبلغ المبالغ المتبقية؟ الإجابة تكون من واقع العقدين الثانى والثالث اللذين تم توقيعهما بين شركة RTKL وشبكة ECN نفسها وعن نفس الأعمال الواردة بالعقد الأول بعد إضافة عنصرين فقط تصميم دار ضيافة وتصميم عيادة تلطيفية، لكننا نجد أن قيمة العقدين تصل إلى ٥.٩ مليون دولار، منها مليون و٥٤٠ ألف دولار فى العقد الثانى و٧ ملايين و١٦٣ ألف دولار فى العقد الثالث.

علامات استفهام كثيرة طرحناها ونطرح غيره،ا منها :أن نصف التبرعات تم تخصيصها لشركة واحدة هى RTKL للتصميم المعمارى، وربما تم الإسناد إليها بالأمر المباشر، وإن كان ذلك من خلال المناقصة أو الممارسة العامة، هل حضر أحد ممثلى ٥٧٣٥٧ فى لجنة فض المظاريف واختيار الشركة؟ والمعلومات المؤكدة تقول :لم تشارك ٥٧٣٥٧ مصر فى الاختيار، ولكنها شاركت بسداد مبالغ إضافية تصل إلى ٢٠ مليون دولار.

إن الطريقة التى تدار بها شبكة سرطان ٥٧٣٧٥ المصرية بأمريكا واضحة تمامًا، وهى كما سبق وقلنا أن يكون البائع والمشترى فى ذات الوقت شخصًا واحدًا، ولكن بأموال طرف ثالث وهم المتبرعون .وللأسف السلعة هنا هم :أطفال السرطان.

إجمالى التبرعات التى تحصل عليها الجمعية من خلال الحفلات لا يزيد على نصف مليون دولار سنويًا وبجهود من السفارة المصرية بأمريكا، بينما يصل حجم ما يدخل الجمعية من تبرعات سنوية ٤ ملايين دولار، فمن أين تأتى تلك التبرعات؟ هل من مصر؟ أم من العالم العربى؟ أم أن هناك شركات أدوية تستخدم ٥٧٣٥٧ فى التجارب السريرية وهذه الأموال هى مقابل ذلك؟

والسؤال هنا :هل هناك رقابة من البنك المركزى المصرى على أى حركة للتبرعات الدولارية من وإلى شبكة السرطان ٥٧٣٥٧ بأمريكا و٥٧٣٥٧ مصر؟ كل تلك الأسئلة وغيرها لم نتلقَّ فى رد الشبكة المتهافت الواهن أى إجابة عنها.

رد شبكة السرطان المصرية ٥٧٣٥٧ بأمريكا يقول :إنه تم وضع الاختيارات أمام كل المتبرعين لتحديد أى الجهات التي توجه إليها تبرعاتهم وهى :العلاج الدوائى، المستلزمات العلاجية، الأجهزة الطبية، تمويل التدريب والتعليم، تمويل البحث العلمى، الصدقة الجارية أو الزكاة .وتؤكد الجمعية أن هناك احترامًا لاختيارات المتبرعين يتم الالتزام بها حرفيًّا، وتظهر فى مجملها من خلال تقارير الحسابات السنوية المصدق عليها .فما هو حجم التبرعات وعدد المتبرعين والمجالات التى اختار المتبرعون توجيه تبرعاتهم إليها ونسبة كل جهة إلى باقى الجهات؟ وهل هناك تبرعات للتجارب السريرية؟ وإن كانت لا توجد تبرعات لذلك فمن من المؤسسين الذى تبرع بمبلغ ٣٢٧ ألف دولار فى عام ٢٠١٦؟ وهل هو المؤسس رقم ٣ «مارك كيران» أم لا؟ وإن كانت منه ما صلتها بالتجارب السريرية التى تم إجراؤها بعقار CAPOTEN كيبتون الذى تنتجه الشركة التى يعمل بها كباحث وهى شركة بريستول مايرز سكويب المتخصصة فى صناعة الأدوية؟

لن أزعم أننى استطعت، ومن خلال العديد من الخبراء، الوصول إلى كل تفاصيل ما يجرى، ولكن التأكيدات أن هناك محاولات كبيرة للتخفى والتستر فى ملف التجارب السريرية التى تتضاءل بجانبها عمليات تبديد المليارات .الأمور تحتاج إلى لجنة على مستوى اللجنة التى حققت فى قضية التدخلات الروسية فى الانتخابات الرئاسية الأمريكية برئاسة «روبرت مولر»، وليس لجنة تشكلها وزارة التضامن الاجتماعى لتخرج علينا بتقرير أكثر تهافتًا مطعون فيه ابتداءً وانتهاءً .والتجارب السريرية على أطفال ٥٧٣٥٧ ليست مجرد قضية عابرة، تلك قضية تتعلق -إن صحت الاتهامات -بتحويل أطفال مصر إلى فئران تجارب لمصلحة شركات الدواء العالمية وتعادل فى جُرمها جريمة استخدام أراضى الغير فى دفن النفايات النووية.

«مارك كيران» ..لماذا يأتى ذكره فى الرد بأنه أحد الخبراء العالميين فى مجال علاج الأورام؟ ولماذا لم يتم الكشف عن علاقته بشركة «بريستول مايرز سكويب» المتخصصة فى صناعة الأدوية؟

لم يذكر الرد أيضًا أن هذه الشركة هى التى أنتجت العقار الذى يجرى استخدامه فى التجارب السريرية على أطفال ٥٧٣٥٧ فى مراحل علاجهم الأولى ليمنعهم فرصة الشفاء باستخدام الأدوية الآمنة والمتعارف عليها؟

تتضاعف جريمة شبكة ECN المصرية بأمريكا فى أنها تجرب عقارًا على أطفالنا بينما رفضت الولايات المتحدة الأمريكية تجربته على أطفالها؟ ولم تعتمده، ولم تصرح به، فى حين أن القوانين الدولية تحظر استخدام عقار فى تجارب على الحالات الميئوس من شفائها بالأدوية المعتادة إلا بعد تجربته فى بلد المنشأ أى موطن تصنيع العقار.

تزعم شبكة ECN بأمريكا أنها وفرت أثناء ثورة يناير ٢٠١١ عقار MP٦ كتبرع لأطفال ٥٧٣٥٧، وتضع مبلغ ٢.٢ مليون دولار قيمة أدوية وصلت إلى ٥٧٣٥٧، بينما هناك خطاب أرسلته ECN نفسها إلى المختصين فى ولاية كاليفورنيا بالولايات المتحدة الأمريكية، تؤكد فيه أنها لم تبدأ ممارسة نشاطها فى جمع التبرعات إلا فى ٢١ مارس ٢٠١٢!!

كما أن ميزانيات شبكة ECN لم تُشر إلى تلقيها تبرعات إلا فى عام ٢٠١٢ بقيمة مليونين و٣٨٣ ألف دولار أمريكى، وبند شراء الأدوية لم يرد إلا فى ميزانية ٢٠١٣ بمبلغ حوالي ١٣٧ ألف دولار فقط، فمن أين أنفقت على الأدوية ٢.٢ مليون دولار؟ الأمر الذى يكشف كذب ادعاءات شبكة ECN فيما يخص تقديمها للأدوية أثناء ثورة ٢٠١١!!

وبمراجعة ميزانية ٢٠١٣ **.**تبين أن هذا الدواء بمبلغ حوالي ١٣٧ مليون دولارًا من أصل٣ مليون دولارًا و٢٠٩ ألف دولار، حصيلة تبرعات نفس العام، أي نحو ٤ **%**من المتحصل، وليس له علاقة من قريب أو بعيد بثورة يناير، ولذلك فإن رد شبكة السرطان جاء كإثبات إدانة أكثر منه تبرئة.

فى الرد الذى تسلمناه من ECN ويتضمن ١٥ بندًا كمجالات لإنفاق التبرعات التي تصل إليه، كما يشير إلى تقديم دعم منحة الزمالة بالتعاون مع معهد دانا فاربر ومستشفى بوسطن للأطفال وجميع المشاريع التعليمية والتدريبية المختلفة داخل ٥٧٣٥٧ ومستشفيات أخرى بتكلفة ١.٣مليون دولار، بينما نجد منذ بدأنا حملة كشف مخالفات إدارة ٥٧٣٥٧ منذ الحلقة الأولى في ٢٩ مايو الماضى أن الموازنة التقديرية للعام المالى ٢٠١٨ للمؤسسة والمستشفى بها ما يزيد على ٢٥ مليون جنيه تدريب منها ٢٠ للأكاديمية و٥ للعاملين، وبالتالى فأين المستندات الدالة على تقديم ECN دعمًا للتدريب فى ٥٧٣٥٧؟

أما فيما يخص البند الثانى وهو دعم إنشاء مبنى العيادات الخارجية للمعهد القومى للأورام والتى تمت فى عام ٢٠١٤ فليست حقيقية، والسبب أن تكلفة إنشاء العيادات طبقًا لتأكيدات قيادات من داخل ٥٧٣٥٧ لم تتجاوز ٣٠ مليون جنيه، قدمت جمعية أصدقاء المعهد القومى للأورام ٢٠ مليونًا منها، وتبرعت أسرة الشربتلى بمبلغ ١٠ ملايين جنيه ووضع اسم الشربتلى عليها، فما هو الدعم الذى قدمته ECN؟

أما الدعم لشهادة دبلوم جودة الرعاية الصحية وسلامة المريض بالتعاون مع منظمة JCI الاحتراف فى إدارة الجودة، فهذا غير صحيح؛ لأن هناك قرارًا من اللجنة التنفيذية بسداد مبلغ حوالي ٢٢٤ ألف دولارًا أمريكيًا بناء على مذكرة قدمت إلى المدير التنفيذى للمؤسسة «محمود التهامى» من «ممدوح بولس» المدير المالى للمؤسسة والتي تم الموافقة على سداد المبلغ لنفس الشركة بتاريخ ١٦ نوفمبر ٢٠١٧، أيضًا هناك مذكرة مقدمة من «محمد حسين» مدير المراجعة إلى «محمود التهامى» مدير المؤسسة تشير إلى قرار مجلس الأمناء فى ٥ ديسمبر ٢٠١٧ والذى وافق فيه على قرار اللجنة التنفيذية فيما يخص سداد قيمة الشهادة الدولية، بالإضافة إلى قيام الدارسين لهذا البرنامج بسداد المبالغ المستحقة عليهم وفقًا للبروتوكول المنظم لهذا الشأن ضمن البرامج التدريبية التى يقوم بها قطاع التدريب بالمؤسسة، وهو ما يعترف به محمود التهامى نفسه، وقد حصلنا على نسخة من تلك المستندات.

وإن كانت الأرقام التي تم رصدها للتدريب فى موازنة ٢٠١٨ بلغت ٢٥ مليون جنيه منها ٢٠ مليونًا للأكاديمية و٥ ملايين لتدريب العاملين **.**فما هو الدعم الذى تزعم شبكة ECN الأمريكية تحمله؟ بالإضافة إلى وجود مبالغ ضخمة تتضمنها ميزانيات ٥٧٣٥٧ للتدريب **.**وهو ما يؤكد أن إدارة المستشفى تريد أن تنسب بطولات وهمية لشبكتها بالولايات المتحدة الأمريكية التى تحصل على التبرعات وتلعب نفس الدور فى تبديدها، دون أن تقوم بتحويل دولار واحد إلى حسابات مستشفى ٥٧٣٥٧ فى مصر.

بالنسبة للهيكل التنظيمى لمجلس الإدارة التنفيذى وكما جاء بالصفحة رقم ٧ بميزانية ٢٠١٦ فنكشف عن عملية تضليل للسلطات الأمريكية والرأى العام وللمتبرعين، وهى **:**أن الجمعية تؤكد في ردها على وجود ٣ مجالس إدارة منها**:** مجلس تنفيذى لاتخاذ القرارات اليومية، ولا يتقاضى أعضاؤه أجرًا من كبار المتبرعين للجمعية لخدمة مستشفى ٥٧٣٥٧، ومجلس استشارى يضم كبار الشخصيات والخبرات، ومجلس طبى يضم علماء الطب فى مجال السرطان من أنحاء العالم، ويرأسه الخبير العالمى «مارك كيران»**!**

الغريب حقًا أنه لا وجود لأى من الشخصيات أو مجالس الإدارة يتبع شبكة ECN بأمريكا سوى ٨ أفراد هم المؤسسون، وليس بينهم متخصصون فى طب الأورام سوى اثنين فقط وكما قلنا فإن وظائف المؤسسين وهم كالتالي: هشام الصيفى «طبيب تجميل»، شريف أبو النجا «طبيب سرطان أطفال»، مارك كيران «باحث بشركة بريستول مايرز وطبيب سرطان»، وليد الفقي «طبيب أعصاب»، باتريشيا برودن «ممرضة»، وكانت تعمل بمصر من خلال المعونة الأمريكية ثم تحولت إلى مؤسسة للشبكة، وصفوان على «كمهندس بولاية تكساس»، زاك رضا «طبيب أطفال»، وهشام الخازندار «أستاذ اقتصاد بشركة القلعة».

ثم إن الكلام عن أن أعضاء مجلس الإدارة متبرعون ومتفرغون ١٠٠ % غير صحيح؛ لأن الصفحة السابعة من الميزانية تكشف عن أن ساعات العمل أسبوعيًّا تتراوح بين ٣٠ و٥٠ ساعة عمل، فـ«شريف أبو النجا»، على سبيل المثال، مُدون أمامه ٥٠ ساعة عمل بالجمعية، علمًا بأنه يدير مستشفى ٥٧٣٥٧ في مصر، أيضًا معظم هؤلاء الأعضاء إما غير مقيمين بالولايات المتحدة الأمريكية، وإما مقيمون بولايات أخرى ولهم عمل نظامي آخر، وهو ما يكشف عن عدم صحة كل ما جاء بالرد جملة وتفصيلًا، وهو تأكيد على أن من كتبه هو شريف أبو النجا شخصيًّا، وقد أرسله للشبكة ليتم توقيعه من «هشام الصيفى» ليرسله بدوره إلينا من أمريكا.

لعبة تأسيس شبكات لمؤسسة ٥٧٣٥٧ خارج مصر بدأت بالولايات المتحدة الأمريكية فى عام ٢٠١١، وانتقلت إلى كندا في عام ٢٠١٤، ثم أخيرًا وطبقًا لما توصلتُ إليه من رحلتي في البحث عن الحقيقة وبالوثائق والمستندات تم تأسيس شبكة سرطان ٥٧٣٥٧ بريطانيا فى نهاية يناير الماضى.

لكن ما القصة وما موقف مجلس الأمناء، وهو السلطة الأعلى لمراقبة ومحاسبة الإدارة، بعدما تقوم باستعراض القرارات أمامه، وهل تم تجريده من حق الرفض أو القبول قبل التنفيذ؟ وأين مجلس الأمناء؟ وأين رئيسه وأعضاؤه الـ١٥ ومن بينهم وزيرة الصحة والسكان ومحافظ القاهرة ورئيس جامعة القاهرة بصفاتهم؟ أين الحكومة والجهة الإدارية ممثلة فى وزارة التضامن الاجتماعى؟ أين الأجهزة الرقابية وأين الجهاز القومى لتنظيم عمل المنظمات الأجنبية غير الحكومية؟ وهو الذى يضم ممثلين من وزارات الخارجية، الدفاع، العدل، الداخلية، التعاون الدولى، وأجهزة المخابرات العامة والبنك المركزى ووحدة غسيل الأموال والرقابة الإدارية؟ أهدى الجميع وقائع تسلل أحشاء مصر للخارج عبر إدارة ٥٧٣٥٧ ومديرها الدكتور شريف أبو النجا، وهى التساؤلات التى غابت أيضًا عن التقرير الملاكى الصادر عن وزارة التضامن الاجتماعى الذى صفق له المصفقون وهلل له المهللون، لمجرد أنهم «يغرفون» من أموال التبرعات، لتلميع وجه «أبو النجا».

يمثل توقيع بروتوكول بين مؤسسة ٥٧٣٥٧ والكيانات التى يؤسسها «أبو النجا» خارج مصر وسيلة تمكنه من الخلط بين ٥٧٣٥٧ مصر والكيانات الهلامية بالخارج ..فتتحول الأخيرة إلى ما يشبه «الإسفنجة» التى تمتص التبرعات، وقد تتحول «بقدرة قادر» من جنيهات إلى دولارات وعملات أجنبية أخرى حسب كل جنسية وعملة كل دولة، وباعتبار أن جميعها أمام المتبرع مستشفى ٥٧٣٥٧ التى تعالج أطفال السرطان.

إقناع مجلس الأمناء لتوقيع البروتوكولات لا يهم، لأن هناك اللجنة التنفيذية، التى تضم عائلة الدكتور أبو النجا وأصدقاءه، وتوقيعها دائمًا يكفى.

نجاح جمعية أمريكا، التى جمعت أموالًا المنظور منها -كما سبق وأشرنا - يزيد على ١٥ مليون دولار حتى عام ٢٠١٦ فقط، وحسبما توصلنا إليه من ميزانيات، لكن المفاجأة أنه لم يصل منها إلى حساب مستشفى ٥٧٣٥٧ دولار واحد .بينما تم الترويج والادعاء بأنها تتولى الإنفاق على تصميمات واستشارات لمصلحة المشروعات الجديدة للمستشفى، وكنا قد كشفنا أيضًا وجود ازدواجية فى دفع تكاليف التصميمات والاستشارات الهندسية، وباعتراف بعض أعضاء مجلس الأمناء.

كانت شبكة ٥٧٣٥٧ التى أسسها الدكتور شريف أبوالنجا فى أمريكا قد حققت جزءًا كبيرًا من أهدافه، لا أهداف مؤسسة ومستشفى ٥٧٣٥٧، حيث أصبحت قادرة على توفير الدولارات، وفى ظل مرور مصر بأزمة فى العملة الصعبة، دفعت الحكومة وقتها لاتخاذ قرار بوقف استخدام المصريين للبطاقات الائتمانية فى الخارج.

كان هذا النجاح الذى ظن شريف أبو النجا أن كل تلك المخالفات فى منعة من الوصول إليه، فكان عليه أن يحول التجربة إلى ممارسة.

ففى عام ٢٠١٤ نجح «شريف أبو النجا» وبنفس الطريقة فى تأسيس جمعية تحمل نفس الاسم، ولكن فى كندا وهى ECN كندا Egypt Cancer Canada Network **57357** وبالطبع دون علم مجلس الأمناء **.**وتمكن «أبو النجا» أيضًا من الحصول على موافقة بإبرام بروتوكول بين مؤسسة ٥٧٣٥٧ وشبكة ٥٧٣٥٧ بكندا، وكان التوقيع قد تم استعراضه فى اجتماع اللجنة التنفيذية التي- كما قلت -تضم العائلة والأصدقاء ويرأسها محمود التهامى، باعتباره المدير التنفيذى للمؤسسة وعضو مجلس الأمناء وزوج شقيقة شريف أبو النجا**.**

كانت عملية التوقيع قد تمت في ١٦ نوفمبر ٢٠١٧، ودون عرضه على مجلس الأمناء **..**وكانت عملية التسويق للشبكة التي تم تأسيسها بعيدًا عن مصر كلها، بما فيها الحكومة، والتى تمثلها وزارة التضامن الاجتماعى، ومجلس أمناء المجموعة، والمفترض أنه الجهة الرقابية الأولى على أداء مجلس الإدارة واللجنة التنفيذية، وأنه صاحب القبول والرفض، لأى قرار قبل تفعيله **..**فقال «أبو النجا» **:**إن ECN كندا جمعية أهلية أسسها مصريون كنديون مقيمون فى كندا، لدعم أنشطة مؤسسة مستشفى سرطان الأطفال مصر، وهنا نلاحظ أن كلمة «مصريون كنديون» تتعارض وأن يكون أحد مؤسسيها «شريف أبو النجا» نفسه، الذى تولى موقع الأمين العام لها **.**ولم يستعرض القرار أى إشارة إلى عرض الأمر على مجلس الأمناء أو الجهة الإدارية أو ما شابه ذلك**.**

وهنا نسأل **:**هل موافقة وزارة التضامن الاجتماعى ومن قبلها مجلس الأمناء على مثل هذا الأمر ليس له أهمية؟ ولماذا عرض «أبو النجا» توقيع البروتوكول على اللجنة التنفيذية علمًا بأنه ليس من سلطتها الموافقة إلا بناء على موافقة مجلس الأمناء؟

لم يكن هذا التصرف الذى صدر عن «عمرو عزت سلامة» هو الأول فى إلغاء مجلس الأمناء والانفراد بسلطات تخص توقيع بروتوكولات مع جمعيات هى محل شبهة أكثر من كونها جهة عون، فقد سبق لرئيس مجلس الأمناء خلال رئاسته للجنة التنفيذية تجديد توقيع بروتوكول مع شبكة (٥٧٣٥٧) ECN أمريكا، وكان ذلك فى ٢٣ أغسطس ٢٠١٧ أى قبل أقل من ٤ أشهر على قيامه بتوقيع بروتوكول شبكة ECN كندا**.**

هنا تتكشف العديد من الأمور، وتتسرب الروائح غير الطيبة الممزوجة بالريبة وعدم الارتياح لدى اثنين من مجلس الأمناء، قررا التغريد خارج السرب، واتخاذ إجراء كان أشبه باللطمة التى هوت فوق وجوه أعضاء مجلس الأمناء، مطالبين بعدة أمور نستعرض ما يخص هذا الملف، وهو الكشف عن مخالفة ما تم من توقيع بروتوكول مع شبكة (٥٧٣٥٧) ECN كندا للفقرة «ح» من المادة ١٤ من قانون الجمعيات رقم ٧٠ لسنة ٢٠١٧، بالإضافة إلى وجود ازدواج فى صرف المبالغ المالية التي تنسب لشبكة ٥٧٣٥٧ أمريكا، حيث تم رصد مبالغ سددها مستشفى ٥٧٣٥٧، ثم تم عرضها على أنها من تبرعات شبكة ٥٧٣٥٧ أمريكا **!**وهو ما يكشف عن أن تلك الجمعيات تحصل على العملة الأجنبية سواء من الخارج أو بتحويلها من المتبرعين المصريين بالداخل، وأن إنفاقها يتم عن بنود تم سدادها من قبل أو من بعد من حسابات مستشفى ٥٧٣٥٧ وهى أموال التبرعات، وبالتالى يكشف أعضاء من مجلس أمناء ٥٧٣٥٧ عن وجود ازدواجية فى عمليات الإنفاق**.**

وعلى طريقة :«الدفاتر دفاترنا والأختام أختامنا» ..صدر فى نفس اليوم رد من «محمود التهامى» فى مذكرة تقول :إنه تم الحصول على موافقة الجهة الإدارية، وهى وزارة التضامن الاجتماعى على البروتوكول فى ٢٦ يونيو ٢٠١٣.

الغريب والمريب أن إجابة «محمود التهامى» لا تخص السؤال الذى طرحته مذكرة أعضاء مجلس الأمناء، والسبب أن شبكة «ECN ٥٧٣٥٧» كندا تأسست فى عام ٢٠١٤ .فكيف تكون قد حصلت على الموافقة فى ٢٠١٣؟!

هذه الطريقة هي الأسلوب الأمثل الذى تجيب به إدارة ٥٧٣٥٧ عن جميع الأسئلة، وبالتالى ليس لديها أى إجابات عن أى تساؤلات، لكن هذه الإجابة الخاطئة، تكشف هنا عن عدة أمور، وهى :أن موافقة وزارة التضامن الاجتماعي تكون حسبما تطلب إدارة المستشفى، وفي الوقت الذى تريده، دون التوقف على موافقات مجلس الأمناء التي يجب ألا يقتصر التعامل مع أى قرار إلا بعد موافقته، أيضًا أن التضامن يوافق على بروتوكولات مع كيانات قبل تأسيسها بعام كامل .!بالطبع لأن الجهة الإدارية على ما يبدو تبصم على ما يقدم لها وفقط.

لكن الجديد هنا هو الانفراد بالكشف عن شبكة ٥٧٣٥٧ فى بريطانيا، بعيدًا عن مجلس الأمناء الذى لم يعلم عنها شيئًا، وأيضًا وزارة التضامن الاجتماعى ومختلف الأجهزة فى مصر لا تعرف شيئا عن هذا الكيان اللقيط.

ربما تكتسب سلسلة الشبكات التى يؤسسها «شريف أبو النجا» باسم ٥٧٣٥٧ فى دول العالم شرعيتها بقوة وجبروت «أبو النجا» نفسه، وبالمخالفة لنفس قانون الجمعيات رقم ٧٠ لسنة ٢٠١٧ .ويبدو أن القوانين يتم سنُّها ليلتزم بها الضعفاء، أما الأقوياء مثل «أبو النجا» فيعتبرون أنفسهم فوق القانون والمساءلة.

رئيس مجلس الأمناء شارك في حجب الحقائق عن مجلسه، خوفًا من رفض بعض الأعضاء للتصرفات غير القانونية لـ«شريف أبو النجا» .الدكتور «عمرو عزت سلامة» أيضًا وهو رئيس مجلس الأمناء يلعب دور تمرير أى قرارات، طالما صدرت وفقًا لتعليمات «ولى النعم»، حتى ما يتنافى مع طبيعة الرجل والذى شغل موقع وزير التعليم العالى فى وزارتى «أحمد نظيف» قبل الثورة و«عصام شرف» بعد الثورة .فقد كان من المصفقين المؤيدين لجريمة انتزاع مدرسة وغلقها، وهو ما كشفت عنه وقائع جلسة اللجنة التنفيذية فى ١١ يناير الماضى، حيث أشاد سلامة بنجاح «أبو النجا» فى انتزاع مدرسة «الصباح» للتعليم الأساسي من محافظة القاهرة، وإغلاقها لتتحول إلى جزء من المنشآت لمصلحة مستشفى ٥٧٣٥٧..

لم يكتف الوزير الأسبق بذلك، بل أصر على توثيق شهادته فى حق «أبو النجا»، والتى تضمنت تعليقًا على هذا الحدث، الذى يكشف إلى أى مدى نحن فى حالة انهيار وانحدار.

قال الرجل فى خطاب خطه بيمينه مُثمنًا جهود الأستاذ الدكتور «شريف أبو النجا» المبذولة فى تحسين وتطوير المستشفى، وما يقدمه من خدمات مطالبًا لـه بمكافأة تليق بإنجازاته، وذكر منها :هدم مدرسة فى منطقة تكتظ بالسكان، ليقرر «محمود التهامى» ضم الخطاب إلى وثائق المؤسسة .!باعتبارها وثيقة تمثل «نيشان انتصار» لـ«أبو النجا» على وزارة التربية والتعليم وانتزاع مدرسة ليزيد نسبة الجهل بمقدار أعداد المتسربين من التعليم، حيث إن غلق مدرسة يمثل الحالة الوحيدة فى التاريخ التى تشهدها الدولة المصرية وربما العالم أجمع.

نعم ..احتفى «عمرو سلامة» رئيس مجلس الأمناء وأحد قيادات التعليم فى مصر بتحويل أول مدرسة إلى جراج، وفي الوقت الذى تعانى فيه القاهرة من عجز فى الفصول التعليمية لعدد ٤٠ ألف تلميذ، ليدل ذلك على أن توفير جراج لسيارات العاملين بمستشفى ٥٧٣٥٧ أهم بكثير من إتاحة كرسى فى مدرسة لانتشال طفل من براثن الجهل.

تقول المادة ١٤ فقرة «ح» من قانون تنظيم عمل الجمعيات ٧٠ لسنة ٢٠١٧ :يحظر إبرام أى اتفاق بأى صيغة كانت مع جهة أجنبية داخل أو خارج البلاد قبل موافقة الجهاز القومى لتنظيم عمل المنظمات الأجنبية غير الحكومية عليها وكذلك أى تعديل يطرأ عليها .وهنا نجد أن المخالفات التى يرتكبها «أبو النجا» تمتد للعديد من المواد بالقانون ٧٠ لسنة ٢٠١٧، منها المادة ٢٤ من نفس القانون، والتى تقول :«مع عدم الإخلال بأحكام قوانين مكافحة الإرهاب وغسيل الأموال يجوز للجمعية أن تقبل وتتلقى الأموال والمنح والهبات من أشخاص طبيعيين أو اعتبارية مصرية أو أجانب من خارج البلاد أو من أشخاص طبيعيين أو اعتباريين أجانب من داخل البلاد»، ولكن تشترط المادة الآتى :«أن تودع تلك الأموال فى حسابها البنكى دون غيره والتأشير فى سجلاتها بذلك، وإخطار الجهاز خلال ٣٠ يومًا من تلقى الأموال ودخولها الحساب الخاص بالجمعية .و«لا يجوز للجمعية أن ترسل أو تحول أموالاً أيًا كانت طبيعتها إلى أشخاص أو منظمات فى الخارج إلا بعد إخطار الجهاز والحصول على الموافقة الكتابية بذلك» .وبالطبع ما يحدث يتعارض مع ما نصت عليه المادة، حيث إن الجمعية المؤسسة فى الخارج تتبع ٥٧٣٥٧ وتحمل اسمها، وبالطبع تأسست وفقًا للقانون الأمريكى، ولكن يسرى على ما يتم جمعه من أموال ما ينص عليه القانون المصرى فى هذا الشأن.

الغريب والمريب أن وزارة التضامن الاجتماعى، وهى الجهة الإدارية المنوط بها تنفيذ القانون، هى أول من أهدر ويهدر القانون، ربما لتجاوز سلطة «أبو النجا» سلطة القانون والدولة نفسها، وربما هناك أكثر من بطحة على رؤوس المنوط بهم تنفيذ القانون، وهنا نسأل :هل تجاوز القانون أقل خطورة من تنفيذ القانون على أبو النجا؟!

تساؤلاتى المشروعة جاءت على ضوء العديد من الحقائق وهى :أن المادة ٢٥ من قانون الجمعيات تنصُّ على أن تلتزم الجمعية بالشفافية والعلانية والإفصاح وبإعلان مصادر تمويلها وأسماء أعضائها وميزانيتها السنوية وأنشطتها، وتلتزم بنشر ذلك على الموقع الإلكترونى للوزارة المختصة وداخل مقرات الجمعية وعلى موقعها الرسمى، وأسأل السيدة الوزيرة صاحبة السلطة والسطوة :أين ٥٧٣٥٧ من القانون يا صاحبة المعالى؟ هل تتهاون الحكومة فى حق القانون إلى الحد الذى تحول إلى طائر جريح سقط أمام أنياب الثعالب التى تدير ٥٧٣٥٧؟ أم أن هناك حصانة ومَنَعَة لهم؟!

الباب الرابع
خارج الشرعية

الفصل الأول: الأكاديمية الوهمية

أكاديمية ٥٧٣٥٧ للعلوم الصحية، التى أكد تقرير لجنة وزارة التضامن الاجتماعى أنها غير مرخصة، تنضم إلى قائمة المشروعات «الإفتراضية» التي بدأتها وتسوق لها إدارة ٥٧٣٥٧، وهي – بحسب المصادر -أشبهُ بجسدٍ بلا أحشاء وتمثل هيكلاً وظيفيا وأجوراً ونفقات بعشرات الملايين دون عائد حتى ولو معنوى.

الأكاديمية وحقيقتها ومن يتولي أمرها، وكم الأموال التي أنفقت وتُنفق عليها،ولماذا تكون تحت قيادة زوجة «شريف أبو النجا» السيدة «منال زمزم»، وهل الأخيرة تمتلك - دون غيرها -المؤهلات الطبية والكفاءة العلمية اللازمة لإدارة هذا الكيان؟ وهل إنشاء الأكاديمية كان بهدف إرضاء بعض القيادات لخلق مناصب لهم حتى ولو كانت «افتراضية»، ويكفي أن تعلم – عزيزى القارئ -أن وزيرة الصحة والسكان الحالية الدكتور «هالة زايد»، تم استوزارها بناء على إدارتها منصب «المدير التنفيذى» لتلك الأكاديمية التى ثبت، من واقع تقرير وزارة التضامن الاجتماعى، أنها غير مرخصة من الأساس**!!**

لن نجزم بشيء إلا أن يكون مدعومًا بالمستندات، وهنا نكشف أن الأكاديمية ابتلعت في عام ٢٠١٦ مبالغ وصلت إلى ما يزيد عن ٢٩ مليون جنيه لصالح برامج مشروعات الأكاديمية.

الغريب أن تلك المبالغ -حسبما قال مراقب الحسابات -ضمن المشروعات التي لم تُنفذ كالعادة، ولكنها أيضا لم تُسجل في القوائم المالية في نهاية ٢٠١٦، كما لم تحدد مستوى المسئوليات عنها طبقاً لما قاله مراقب الحسابات .ورغم اختفاء أي أرقام في مسودة الميزانية الخاصة بعام ٢٠١٧ والتي حصلنا عليها مثلما لم يكن للأكاديمية وجود في ميزانية ٢٠١٥، إلا أنها تظهر فجأة في الموازنة التقديرية للعام المالى ٢٠١٨ لتلتهم ٢٠ مليون جنيه لقطاع التدريب لأكاديمية العلوم الطبية «غير المرخصة»**!**

كيف يكون هناك إنفاق على التدريب؟ وهل حصلت الأكاديمية على التراخيص اللازمة من وزارة التعليم العالى والمجلس الأعلى للجامعات؟ وهل تم إعداد هيكل علمي ومناهج دراسية وتحديد الأقسام والتخصصات حتى يتم رصد مبالغ تصل إلى ٢٠ مليون جنيه لها في الموازنة للعام الحالى؟ وهل لا تزال الأكاديمية -كما تؤكد المصادر -من المشروعات التي تبتلع الملايين للإنفاق على المواقع والمناصب والوظائف العليا؟

والأسئلة التي تطرح نفسها على وزيرة الصحة والسكان الدكتورة «هالة زايد»، التي كانت مديراً تنفيذياً للأكاديمية قبيل استوزارها، كما كانت ترأس لجنة مكافحة الفساد بالوزارة **:**هل يمكن تصنيف ما تسمي أكاديمية ٥٧٣٥٧ للعلوم الصحية كمؤسسة علمية؟ وكيف أبصرت تلك الأكاديمية النور دون الحصول على الموافقات اللازمة من التعليم العالى والمجلس الأعلى للجامعات ؟ وهل أصبح للأكاديمية هيكل ونظام ومنهج حتى تستطيع الحصول على تلك التراخيص؟ هل أصبحت الأكاديمية تمنح درجات علمية مثل **:**البكالوريوس أو الماجستير أو الدكتوراه، أم أنها «مجرد سبوبة» تمارس عملها بالفكاكة والحداقة والفهلوة؟ ماذا كانت طبيعة عمل وزيرة الصحة بها ؟ وكم كانت تتقاضى أجرًا من خلالها؟ وهل كان أجرًا أم ترضية؟ وجميعها تساؤلات مشروعة ومنطقية، لا تحمل اتهامًا لأحد، ولكنها تبحث عن إجابات صادقة لا تلتف حول الحقيقة.

فكرة إنشاء الأكاديمية بدأت عندما قرر مجموعة من أساتذة الطب السعى لإنشاء أكاديمية تتبع إحدى الجامعات العالمية، وفى ظل تدفق التبرعات المليارية بلا حساب، حيث كان مقرراً أن يتم الاستفادة بمبنى الأطفال الذي أنشأه الراحل «حسين كامل بهاء الدين» وزير التربية والتعليم الأسبق، الذى يقع خلف مستشفى ٥٧٣٥٧، ولكنه رفض، ثم اتجهت الأنظار إلى مبنى الجامعة الأمريكية بالتحرير لاستئجاره، ولكن تم تأجيل ذلك حتى يتم استخراج التراخيص وغيرها، لكن كان هناك الدكتور شريف أبو النجا الذى التقط الفكرة لا لأن يجعل الأكاديمية حقيقة، ولكن لينضم بها كفكرة مشروع إلى عشرات المشروعات التي تمثل ثقباً لتسريب وإهدار أموال التبرعات المليارية التي تصل ٥٧٣٥٧ بدلا من استكماله والانتهاء منه .ومن ثمَّ فإن الحقيقة الوحيدة التي تربط الأكاديمية «الافتراضية» بالحياة هي وجود مجموعة من الوظائف يحصل المسجلون على اسمها على مبالغ مالية طائلة كلها من أموال التبرعات التي تقتطع من قوت المصريين، وتولت منصب الأمين العام لها الدكتورة هالة زايد التى صارت وزيرة وآخرون.

مع نهاية عام ٢٠١٢ بدأت قصة أكاديمية ٥٧٣٥٧ للعلوم الصحية رحلتها تجاه استنزاف أموال التبرعات في أمور عديدة تبدأ بالتصميمات والإنشاءات مرورًا بالبرامج الدراسية والتعاون الخارجي مع المعاهد والجامعات في رحلة تكشف عن قوة نفوذ إدارة ٥٧٣٥٧ التي أثبتت أنها ليست فوق القانون فقط بل أكدت كل تصرفاتها أنها خارج سلطة الدولة.

عشرات من الاتفاقيات مع جامعات ومعاهد عليا بالخارج تمت بعيدا عن القانون واللائحة، التي تلزم أي جهة تقيم مثل هذا التعاون بالحصول أولاً على موافقات التعليم العالى والمجلس الأعلى للجامعات الخاصة، بالإضافة إلى الموافقات الأخرى.

كان قرار مجلس أمناء ٥٧٣٥٧ في جلسته بتاريخ ٣ ديسمبر ٢٠١٢ بإنشاء أكاديمية ومركز للأبحاث، مُتممًا ذلك باعتماد مبلغ ١٠٠ مليون جنيه كميزانية مبدئية للمشروع.

كانت الإجراءات في البداية تتم بصورة تحترم القانون، وتم التواصل مع أمين عام المجلس الأعلى للجامعات الخاصة والأهلية ليطلب بدوره إعداد ملف متكامل به الدراسات التسويقية والفنية والمالية؛ لاستيفاء شرط التقدم للحصول على الموافقة على إنشاء جامعة ٥٧٣٥٧ لعلوم الرعاية الصحية كجامعة أهلية وتحدد مدة ٦ أشهر لإعداد الملف، ولكن تَوقَّفَ الأمر، وبدأت إدارة ٥٧٣٥٧ في الإعلان عن برامج في التدريب والتنمية البشرية من خلال التعاون الدولي مع الجامعات الأمريكية والأوروبية وصلت إلى الإعلان عن منح درجة الدبلوم وشهادة «دكتور صيدلي» من خلال أكاديمية ٥٧٣٥٧ للعلوم الصحية ..جامعة تحت الإنشاء، متجاهلة المادة ١٢ من اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء الجامعات الخاصة والأهلية رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٩ بأنه لا يجوز للجامعات الخاصة أو الأهلية التي صدر القرار بإنشائها البدء في مزاولة نشاطها قبل تحقيق عدة أمور وهي :استكمال مقوماتها البشرية والمادية وغيرها، وأن تُعتمد من لجنة يتم تشكيلها من جانب المجلس الأعلى للجامعات الخاصة، بل ويُعتبر طلب إنشاء الجامعة كأن لم يكن، إذا لم يتقدم مقدم الطلب بالمستندات والبيانات المُشار إليها في المادة ٩ من اللائحة التنفيذية في الموعد المحدد لها وهى مدة ٦ أشهر من تاريخ إبلاغ الجهة بقبول طلب إنشاء الجامعة وكذلك التعهد بنقل كامل ملكية العقارات المخصصة للجامعة والتي يشترط القانون ألا تقل عن ٣ أفدنة للكلية الواحدة أو ١٠ أفدنة للجامعة، على أن يتم النقل فور صدور قرار رئيس الجمهورية بإنشاء الجامعة.

ونسأل بدورنا **:**كيف عملت الأكاديمية دون الحصول على موافقة المجلس الأعلي للجامعات الخاصة؟ وهل خصصت ٥٧٣٥٧ المساحة المطلوبة لإنشاء جامعة أو حتى كلية؟ هل حصلت ٥٧٣٥٧ على قرار جمهورى؟

بالطبع لم يتم تخصيص الأرض وبالتالى لم يتم الموافقة من المجلس الأعلى للجامعات الخاصة أو التعليم العالي وهى الموافقات التي يصدر بناء عليها القرار الجمهورى، وهنا يكون السؤال **:**كيف تمارس أكاديمية ٥٧٣٥٧ عملها؟ وما الأنشطة التي تمارسها؟ وما مدى توافقها مع القانون واللائحة التأسيسية لها؟

وبحسب المصادر المطلعة ومن واقع المستندات، فقد تم تخصيص وإنفاق أكثر من مليار جنيه لصالح إنشاء الأكاديمية وضخ عشرات الملايين من الجنيهات للدورات التدريبية، بالإضافة إلي مليون دولار تتضمن شراء شهادة الـJCI بمبلغ ٢٢٣ ألف دولار وسداد تكلفة الدارسين بها وبما يصل إلى ٣٠٠ ألف دولار بخلاف تصميمات منحت للشركة التي يملكها «هشام دنانة» الذي يشغل منصب «مستشار ٥٧٣٥٧ للمشروعات» بمبلغ ٦٠٠ ألف دولار، وفى عام ٢٠١٥ تم تخصيص ٣ ملايين و٤٠٠ ألف جنيه.

كما ذكر تقرير مراقب الحسابات أن المشروعات تحت التنفيذ منها برامج المشروعات الأكاديمية «هي البرامج الدراسية التي سوف يدرسونها» يصل إلى ٢٩ مليونًا و٢٥٠ ألف جنيه.

وفى محضر اجتماع مجلس الأمناء في ٢١ أغسطس ٢٠١٧ تم الموافقة علي طرح مناقصة محدودة لاختيار استشاري لتصميم معامل المحاكاة الخاصة بالأكاديمية بقيمة تقديرية ٢٠٠ ألف دولار **!**الغريب هنا أن طرح المناقصة كان لا يجب أن يقترن برقم تكلفة معين، وإلا لأصبحت بالفعل مناقصة الأمر المباشر.

بينما ورد في ملحق موازنة ٢٠١٨ عن القيمة التقديرية لمشروع الأكاديمية وفقا لتقديرات المكتب الاستشاري المصمم للمشروع مبلغ وقدره ٩١٥ مليون جنيه وكان من المفترض طرح المشروع خلال العام ٢٠١٨ على أن يتم سداد الدفعة المقدمة للشركة التي سيتم إسناد العمل إليها في شهر ديسمبر ٢٠١٨ وتبلغ ٩١ مليونًا و٥٠٠ ألف جنيه.

في ١ سبتمبر ٢٠١٦ كانت الدكتورة هالة زايد أمين عام أكاديمية ٥٧٣٥٧ للعلوم الطبية وعضو مجلس إدارة ٥٧٣٥٧، ووزيرة الصحة الحالية، تستعرض آخر المستجدات للدورة التدريبية التي تنفذها الأكاديمية بالتعاون مع منظمة APIC وهي بدء أول ورشة عمل في برنامج Pharm D بالتعاون مع جامعة كولورادو الأمريكية للحصول على درجة «دكتور صيدلي» في الصيدلة الإكلينيكية، ورددت «زايد» حينها **:**إنها المرة الأولى التي يُعقد فيها البرنامج في مصر بالتعاون مع جامعة أمريكية.

لم تكن هذه المرة الأولى ولا الأخيرة التي يتم الكشف فيها عن ممارسة أكاديمية ٥٧٣٥٧ العمل التعليمي خارج سلطة الدولة، ولكن في يناير ٢٠١٧ استعرضت الدكتورة هالة زايد خلال جلسة لمجلس إدارة المؤسسة، المستجدات المتعلقة بدبلوم جودة الرعاية الصحية JCI وقالت :إن منظمة JCI قد أوفدت السيدة Paula Wilson رئيسة المنظمة لافتتاح الحدث الدولي يوم ٥ فبراير ٢٠١٧ تمهيدًا لبدء الدراسة في الأول من إبريل ٢٠١٧، وقالت :إن مدة الدراسة عام كامل لعدد ٦٠ دارسًا .الجديد أن تكاليف الدراسة والتي تصل إلى ١٠ آلاف دولار للدارس الواحد تتحملها ٥٧٣٥٧ من أموال التبرعات.

ويأتي الاعتراف بذلك على لسان الدكتورة هالة زايد مدير الأكاديمية وعضو مجلس إدارة مؤسسة ٥٧٣٥٧، وقبل عام ونصف العام تقريبًا من تعيينها كوزيرة للصحة حاليًّا، لتؤكد في نفس الجلسة طبقا للمستندات أن جمعية أصدقاء المبادرة القومية ضد السرطان تحملت تكاليف ٣٠ دارسًا، أي أنها وجهت من أموال التبرعات ٣٠٠ ألف دولار، باعتبار أن تكلفة كل دارس ١٠ آلاف دولار. فمن هم هؤلاء الدارسون المحظوظون الذين وجهت لهم إدارة ٥٧٣٥٧ مبالغ بالعملة الصعبة تعادل ٥ ملايين و٤٠٠ ألف جنيه، في الوقت الذي تضنُّ فيه إدارة ٥٧٣٥٧ باستكمال جرعات العلاج الكيماوي للأطفال وتتركهم عرضة للموت؟

سداد المصروفات التي قامت بها ٥٧٣٥٧ بدلاً من الدارسين تأتي أيضًا بالمخالفة لبروتوكول المُنظم لعمليات التدريب داخل المؤسسة -حسبما سبق وأكد محمود التهامي -بأن الدارسين لبرنامج الـJCI يقومون بسداد المبالغ المستحقة عليهم، وكان ذلك في ديسمبر ٢٠١٧ أي بعد ١٠ شهور من اعتراف هالة زايد بتحمل ٥٧٣٥٧ لتكاليف الدراسة.

وهنا يجب أن نسأل :إلى من تذهب تلك الأموال؟ هل إلى ٥٧٣٥٧، أم إلى مؤسسة JCI؟ وهل من حق المستشفى أن يبرم اتفاقية مع جامعة أو هيئة أجنبية دون موافقة بذلك؟ وإن كان قد حصل على الموافقة، فكيف تكون هناك موافقة لأكاديمية لم يرخص لها من التعليم العالى، بالتعاون مع جامعات خارجية؟ وكيف يمارس المستشفى عملاً أكاديميًّا وبحثًا علميًّا، ويمنح شهادات للدارسين وبتكاليف ١٠ آلاف دولار عن كل فرد؟ وهل تعترف الحكومة المصرية بتلك الدرجات العلمية وهى من جهة غير مرخص لها؟

وما رأى وزارة التضامن الاجتماعي فيما تقوم به ٥٧٣٥٧ من ممارسة أنشطة أكاديمية بعد الاعتراف بمخالفتها لصحيح القانون، وهل يتوافق ذلك مع اللائحة التأسيسية، التي تنص على أنه لا يتم حتى التعامل مع أي جهة خارجية إلا بعد الحصول على الموافقات المطلوبة؟ ما تعليق وزارة «التعليم العالى والبحث العلمى» على وجود اتفاقيات بين أكاديمية ٥٧٣٥٧ ومعاهد وجامعات عالمية وهل يتوافق ذلك مع القانون واللائحة؟ لماذا أنشات إدارة ٥٧٣٥٧ أكاديمية، بينما قامت بإعلان الانفصال عن المعهد القومي للأورام، علمًا بأن الأخير يمنح الدرجات العلمية باعتباره مؤسسة علمية تملك حق إنشاء الأكاديمية؟ وزيرة الصحة الحالية الدكتورة هالة زايد كيف كانت تمارس عملها في كيان لم يحصل على ترخيص؟ وكيف تعاملت الأكاديمية مع الجهات الخارجية بالمخالفة للائحة والقانون؟

الغريب أن الدكتور «خالد عبد الغفّار» وزير التعليم العالى والبحث العلمي، عندما زار مستشفى ٧٥٣٧٥ لسرطان الأطفال،

أعلن تحمُّل وزارته تكاليف سفر ٠١ من الباحثين الذين تختارهم إدارة ٧٥٣٧٥ للسفر إلى الخارج لمدة ٦ أشهر للدراسة والبحث والتدريب، فما رأيه بعدما أقرت الوزارة المختصة بأن الأكاديمية لم تكن مرخصة؟.

الباب الخامس
المال السايب



الفصل الأول : جهاز البروتون

ألغاز «أبو النجا» أشبه بالمسلسلات التركية التى لا تنتهى حلقاتها، ومن هذه الألغاز التى تعامى تقرير وزارة التضامن الاجتماعى عنها لغز شراء جهاز طبى مطعون في جدواه بمبلغ يصل إلى نحو مليار جنيه، تم دفعها من أموال التبرعات، في الوقت الذي أعلن المذكور فيه أن دولة الإمارات العربية المتحدة هي من تبرعت به**!!**

إذًا نحن أمام واقعة مزدوجة، شقها الأول أن أهل الاختصاص يطعنون في أهمية هذا الجهاز، والشق الثاني والأخطر هو تخصيص مليار جنيه لجهاز تم التبرع به في الأساس من جانب إحدى الدول العربية.

العلاج بـ«البروتون»، والذي يسمى أيضاً بـ«العلاج البروتوني الإشعاعي»، هو نوع من أنواع العلاج الإشعاعي، الذي يستخدم البروتون عوضًا عن الأشعة السينية X -Ray أو الفوتون أو الإلكترون لمعالجة السرطان. و«البروتون» عبارة عن جُسيمات موجبة الشحنة التي تشكل الوحدة الأساسية لجميع العناصر الكيميائية مثل: الأوكسجين والهيدروجين، حيث يستطيع البروتون عالي الطاقة تدمير الخلايا السرطانية.

يخترق «البروتون» عالي الطاقة جسم المريض، حيث يتم توجيهه نحو الورم تمامًا، ويتوقف عن الحركة في نهاية مداه والذي يكون مركز الورم، ليعطى طاقته القصوى للخلايا السرطانية، ثم تنخفض طاقته إلى الصفر في بضع مليمترات، وهذا يحمى الخلايا السليمة التي تكون موجودة بعد الورم.. هذا ما كشف عنه أنصار العلاج بالبروتون كبديل للإشعاع العادى، ولكن دراسة نشرتها مجلة «المعهد الوطني لأمراض السرطان» في بريطانيا نهاية ٢٠١٢، أكدت أن العلاج بهذه الأشعة الباهظة التكلفة لسرطانات البروستاتا والمثانة والأعضاء المصمتة مثل الكلى لا يحقق أي تميز عن العلاج بالأشعة بتقنية IMRT منخفضة التكلفة، كما اتضح أن هذه الطريقة ليست بأفضل من الطريقة رخيصة الثمن التي تُستخدم الأشعة العادية، كما أنها ليست أكثر فاعلية منها.

وعندما يتعلق الأمر بالآثار الجانبية، فإن الطريقة الجديدة ليست أيضًا بأفضل من الطريقة التقليدية، حيث يؤكد الدكتور «جيمس يو» الأستاذ بجامعة ييل الأمريكية ذلك بقوله: «في واقع الأمر.. ليس هناك فرقٌ كبيرٌ بين طريقة شعاع البروتون الحديثة وعلاج الأشعة التقليدي المعروف بالنسبة لعلاج مرض السرطان»..

لكن بصرف النظر عن جدوى العلاج بالبروتون من عدمه فإن هناك وقائع جديدة نهديها إلى جميع جهات التحقيق.

الوقائع تتلخص في تعاقد المستشفى على شراء جهاز العلاج بالبروتون ومن خلال مناقصة محدودة وفى ١٥ يونيه ٢٠١٦ استعرضت لجنة البت بمؤسسي ومستشفى ٥٧٣٥٧ التقرير النهائي لمكتب Solving Efeso بشأن المناقصة المحدودة لشراء جهاز العلاج بالبروتون، وحصلت على عروض من ٣ شركات عالمية منها IBA البلجيكية بسعر ٣٣ مليون و٤٠٠ الف دولار، وتم اختيار هذا العرض باعتباره متوافقًا فنيًا وفى نفس الوقت الأقل سعرًا، وبعد عام تقريبًا، وفي شهر مايو ٢٠١٧ احتفلت إدارة ٥٧٣٥٧ بتوقيع عقد شراء الجهاز من شركة IBA البلجيكية، وأعلنت إدارة المستشفى أنها وقعت تعاقدًا على توريد الجهاز من نفس الشركة، كاشفة عن أن دولة الإمارات العربية الشقيقة

هي من تولت سداد تكاليف شراء الجهاز لكن إدارة المستشفى رصد ٦٥ مليون دولار لصالح شركة IBA البلجيكية المتعاقد معها لشراء نفس الجهاز.

وهنا السؤال كيف يتحمل ٥٧٣٥٧ مبلغ ٦٥ مليون دولار لجهاز تعاقدت شريف أبو النجا على شرائه بموجب تقرير لجنة البت بمبلغ ٣٣ مليون دولار، بينما تحملت الإمارات العربية ثمنه؟

وإعلان المستشفى بأن دولة الإمارات العربية هى من تحملت ثمن الجهاز جاء على لسان الدكتور «شريف أبو النجا» والذى صرح خلال الاحتفال بتوقيع عقد توريد جهاز العلاج بالبروتون فى ٢٠١٧ ويام مع أوليفر ليجرين رئيس الشركة البلجيكية الموردة للجهاز IBA أنه «تم تمويل شراء الجهاز من عائد ماراثون الشيخ زايد الذي نظمته دولة الإمارات في مصر لصالح دعم مستشفى ٧٥٣٧٥ كوقف خيري لعائلة الشيخ زايد» ..وشارك وقتها فى حفل التوقيع «سامى النقبى» مسئول ملف الشئون الاقتصادية بسفارة الإمارات نائبا عن سفير الإمارات .هذا ملخص الخبر الذي نشر في مايو ٢٠١٧.

وهنا تكون التساؤلات :كيف يعلن «أبو النجا» أن دولة الإمارات العربية المتحدة هى من تحملت تكاليف شراء الجهاز، وفى نهاية نفس السنة المالية ٢٠١٧ وبعد ٧ أشهر تقريبًا من توقيع عقد الشراء تشير القوائم المالية إلى تخصيص ٦٥ مليون دولار لشراء نفس الجهاز؟ وهو الأمر الذى أشار إليه «حازم حسن» المراقب المالى لمؤسسة ومستشفى ٥٧٣٥٧ فى القوائم المالية ٢٠١٧، ومن قبلها جاءت نفس الإشارة في القوائم المالية في نهاية ٢٠١٦.

وفى نفس الصفحة التي تحمل رقم ١٤ من قوائم العامين قال المراقب المالي :إن تلك المبالغ تم تدبيرها من فائض التبرعات الموجود في حسابات المستشفى والذي بلغ طبقاً للقوائم المالية ٣ مليارات و٨٥٦ مليون جنيه في نهاية عام ٢٠١٧ لمصلحة شراء الجهاز، بجانب مشروعات أخرى قيمتها ٤٠٠ مليون جنيه، وطالما أن دولة الإمارات العربية تبرعت بشراء الجهاز لمصلحة مستشفى ٥٧٣٥٧ فلماذا يتم اعتماد مبلغ ٦٥ مليون دولار لشراء نفس الجهاز؟

وحتى لا يتهمنا أحد بالتحامل، فقد إعتمدت إدارة المستشفى سداد مبلغ ٣٥ مليون جنيه، تعادل مليونى دولار، طبقاً لما ورد بالموازنة التقديرية لعام ٢٠١٨ كدفعة مقدمة للشركة الموردة للجهاز، وكان السداد في إبريل من نفس العام .

حصلنا أيضاً على تقرير المساهمين لشركة IBA البلجيكية المصنعة لجهاز Proton ويقع التقرير فى(١٤ صفحة)لسنة ٢٠١٧ ويتضمن كل حركة البيع لأجهزة العلاج الإشعاعى Proton مقارنة بالعام السابق له ٢٠١٦ ويضع التقرير ملاحظة وجود نوعين من الأجهزة للعلاج الإشعاعي بالبروتون، هما : Proteus Plus - بروتون بلس وProteus One - بروتيوس وان، ويزيد سعر بروتيوس بلس حوالى ٢٥ %عن سعر بروتيوس، وأن الأخير هو النوع الذى تعاقدت عليه ٥٧٣٥٧ .كما جاء بالتقرير(ص ٦)أن إجمالى مبيعات الشركة في ٢٠١٧ هو خمسة أجهزة فقط، بإجمالى ١٩٣,٤ مليون يورو ..تم بيعها كالآتى :جهاز «بروتيوس وان» لمصر، وجهاز آخر لإسبانيا ..بينما تم بيع ثلاثة أجهزة من «بروتيوس بلاس» لأمريكا والأرجنتين وجنوب إفريقيا . وباستخدام النسبة والتناسب يكون سعر جهاز ٥٧٣٥٧ لا يتعدى ٣٣,٦ مليون يورو.

كما يشير التقرير إلى أن المبيعات انحصرت فقط فى) ٥ (أجهزة فى ٢٠١٧ بالمقارنة بسنة ٢٠١٦ التى بيع خلالها ١٢ جهازًا، مما يشير إلى أن العلاج بالبروتون محدود إذا ما قورن بمئات الأجهزة المَبيعَة من Radiotherapy، الإشعاع التقليدى.

الفصل الثانى: قوائم الموت

الانتقال من طرق الحصول على الجهاز الذي تبرعت الإمارات بسداد ثمنه وهو ما أعلنه المستشفى وبين حقيقة أن يتم رصد مبلغ ٦٥ مليون دولار أي أكثر من مليار جنيه يحتاج إلى تفسير منطقى، لكن مع كل ما طرحناه من أحاديث عن جهاز العلاج بالبروتون وتكاليفه وغير ذلك، علينا في المقابل أن نطرح الأساليب التي قررها مستشفى ٥٧٣٥٧ في علاج الأطفال المصابين بالسرطان وهل يتم علاجهم طبقًا للبروتوكولات الموضوعة للعلاج؟ وما حقيقة وقف علاج الكيماوي للأطفال الذين تتطلب حالاتهم زرع نخاع؟ وهو ما يؤدى إلى تدهور حالاتهم الصحية وضياع فرصة شفائهم، وبالتالى يتم نقلهم إلى العلاج التلطيفى حتى الموت؟ وهل من المنطقى أن تتعاقد إدارة ٥٧٣٥٧ على شراء أجهزة بمئات الملايين من الدولارات لا يتم استخدامها في العالم إلا نادرًا، وتدفع مليارات الجنيهات في مشروعات ليس من بينها أي توسعات للقضاء على قوائم الانتظار للبعض، وطرد آلاف الأطفال أيضا لنفس السبب وهو عدم توافر أماكن؟

وأطرح بعض النماذج التى تعرضت لوقف علاجها واحالتها الى قوائم الموت.

منها الطفل «يوسف م ع» يحمل رقم ٢٠١٧١٠٩٦ تم الكشف عليه، وحجزه بالمستشفى وبدء العلاج من شهر مايو وتحدد له يوم ٢٤ يوليو ٢٠١٧ باعتباره موعدًا لأخذ الجرعة، التي كان قد حل موعدها، وبدلاً من بدء العلاج وفقًا للبروتوكول وُضع الطفل في قائمة انتظار داخلية لعدم توفر مكان.. تم تأجيل حصوله على الجرعة عدة مرات لعدم وجود مكان حسب ردهم، تم إعطاء موعد ثالث للطفل ووضع أيضًا على قائمة انتظار حتى تجاوز الموعد المحدد للجرعة بـ١٤ يومًا وهو مخالف لبروتوكول العلاج، وقد تكرر التأجيل مع معظم جرعات الكيماوي، مما أدى إلى فشل العلاج كاملاً، وهو ما يخالف تأكيدات أبو النجا أن المستشفى يوفر لكل طفل في الداخل كل العلاج اللازم وبأحدث الأساليب العملية ودون تأخير.. والسؤال كيف يتم التأخير في تنفيذ بروتوكول علاج، وقال الأطباء إن استجابة الطفل للعلاج أصبحت ضعيفة جدًا والسبب تأخر حصوله على الجرعات المقررة له، وأكدوا أن المواعيد من اختصاص الإدارة، وكانت النهاية هي الموت .

نموذج أخر تحكيه والدة الطفلة رؤى خالد مصباح، دخلت المستشفى يوم ٢٦ أكتوبر ٢٠١٦ تحمل ملف رقم ٢٠١٦٢٢٤٨١ بدأت علاجًا بالكيماوي، وبالمخالفة لكل تقارير أساتذة الأورام، وبعدها اكتشف المستشفى خطأ البدء بالكيماوي وتجاهل الجراحة في البداية .. بعد جراعات كيماوي كان يتم تأخير بعضها بزعم عدم وجود مكان ، ثم أجريت جراحة لها و بعد انتشار الورم، مما أدى إلى انتشار أكبر للورم لتنقل الطفلة للعلاج الكيماوي التلطيفي ومن خلال أدوية أقراص تمنح لها لتناولها بالمنزل بعيدًا عن إشراف المستشفى، متجاهلين حالة الأنيميا التي تتطلب أن يكون العلاج تحت إشراف طبي بسبب تكسير الصفائح الدموية، مما دفع الأم للاعتصام بابنتها داخل المستشفى لحجزها ولكن خطأ العلاج قد عجل بوفاتها خلال ١٠ أيام، ليكتشف الأطباء أن كبسولات فيبسيد أدت إلى زيادة الأنيميا التي كانت تعاني منها، وبعد موتها طلبوا من الأم الخروج بجثة طفلتها من باب المطبخ مساءً ١٢ ديسمبر ٢٠١٧م، وبعد أن جعلوها تُوقّع على إقرار بخروجها وعلى أنها ما زالت على قيد الحياة.. هذا ما روته لي والدتها.

ريتاج والهروب من الموت:

أما الطفلة ريتاج دخلت مستشفي ٥٧٣٥٧ منذ عام ونصف العام طبقا لكلام والدتها ، وتم تسجيلها تحت رقم ٢٠١٦٢٤٢٩، تقول الام إن الدخول جاء بعد الخضوع لقائمة انتظار كان يستهدف منها أن ينفد صبرها قبل التفضل على طفلتها بقبولها، وهي مصابة بورم على الكلية وخضعت الطفلة لخمس جرعات كيماوي تسبق عملية زرع نخاع، وتكمل الأم .. «قالت لي الطبيبة إن فرصة شفاء ابنتك تترتب على زرع النخاع فحاربي من أجل حياة ابنتك لأنني لا أريد أن أرى أطفالاً يموتون لأسباب ترتبط بالسعي لتقليل الإنفاق.. ثم طلبت مني تجميع الحالات المشابهة وعمل شكوى في الإدارة»، تضيف الأم: كان التضارب في التشخيص واختلاف الآراء في أسلوب علاج طفلتي وطريقته قد أثار الرعب عندي، شعرت بوجود حالة من الارتباك وعدم الرغبة في علاج ابنتي، وتقول الأم سلمت أمري لله وبدأ المستشفى في إعطاء ابنتي ٢٠ جلسة إشعاع، وبعدها قرروا أن تستمر الطفلة على تناول أقراص كيماوي تلطيفي، ورفض المستشفى تحويلها مرة أخرى للعلاج الكيماوى ، مؤكدين أنه ليس لها إلا العلاج التلطيفي المخصص لتخفيف آلامها وفقط»، لتؤكد الأم أنها لم تتردد لحظة وباعت المنزل الذي لا تملك سواه لتبدأ رحلة العلاج الكيماوي خارج المستشفي، وأنهت حاليًا ٣ جرعات مما جعل حالة ريتاج في تقدم حسب كلام الأم وبعد اكثر من عام من خرجها من المستشفى.

وهنا نطرح سؤال هل من المنطقي أن نستعين بتكنولوجيا جلاعلا زاهجلثم ايجولونكتنوتوربلابلم تستخدم إلا في أضيق الحدود في العالم، بينما يتم وقف جرعات العلاج الكيماوى للأطفال ولمدة شهور بزعم عدم وجود مكان أو لعدم توافر الدواء؟ بصرف النظر عن ان ادارة المستشفى رصدت له ٦٥ مليون دولار رغم ان سعره المعلن ٣٣،٤ مليون دولار فقط ، ودون التركيز على أن الامارات هى من تحملت ثمه أيضا !!.

الفصل الثالث: لأعلى سعر!

نناقش فى هذا الفصل ما تم في عملية شراء ٣ عقارات بمبالغ تصل إلى ٥٠ مليون جنيه منذ عام ٢٠١٦ ما بين أراض ومبان، بهدف التوسعات المستقبلية لأصدقاء المبادرة القومية ضد السرطان ومؤسسة سرطان الأطفال ٥٧٣٥٧، علمًا بوجود مساحات من الأراضى لدى المستشفى غير مستغلة منذ ١٠ سنوات ولم يتم إنجاز مشروع واحد جديد بها حتى الآن، وكل ما يتم وعلى مدار سنوات لم يتجاوز وضع الأساسات، وهى وسيلة أخرى لاستدرار العطف لتفريغ جيوب المصريين باسم استكمال مشروعات **!**هكذا كان المبرر، ولكن بطريقة من يصر على تحميل المؤسسة مبالغ تزيد بكثير على قيمة ما يتم شراؤه وهو ما ورد في محضر اللجنة التنفيذية بتاريخ ٢٤ نوفمبر ٢٠١٦.

جاءت الموافقات مُتضمنة عبارة **:**«نوصى بعدم التمسك بسعر التسجيل للأرض في حال ما إذا أصر أحد الملاك على دفع هذا المفروض والتصرف قانونًا في هذا الموضوع، بحيث لا يؤدى بنا إلى التراجع أو الإخفاق» **..**كلمات تنم عن إصرار على الشراء بأى ثمن وبأعلى سعر، لا سيما أنهم لا يدفعون جنيهًا واحدًا من جيوبهم، بل يغرفون من أموال التبرعات الموجهة - فى الأساس - لعلاج مرضى السرطان، حيث تم اعتماد مبلغ ٠٥ مليون جنيه في نفس الجلسة لتمويل شراء العقارات الثلاثة بمساحة إجمالية سوف يستبعد منها مساحات لصالح خط التنظيم تصل إلى ١٩٣٣ مترًا مربعًا لإجراء توسعات للمستشفى، بينما تحفظت الشئون القانونية على بعض التفاصيل في القرار الذي اتخذ دون دراسة أو مناقشة التحفظات القانونية.

وتتضمن المساحات الثلاث مبنى على مساحة ٣٣١ مترًا بقيمة ١٤ مليون جنيه، رغم وجود بعض المعوقات الهندسية في التصميمات، خاصة أن المبنى عبارة عن مكاتب إدارية.

المثير للسخرية أن قرار شراء المساحة الثانية أراض ومبان قابلة للإزالة مساحتها ٥٦٠ مترًا مربعًا تراجع بعد التنظيم إلى ٤٠٠ متر مربع بسعر ٣،٢٠ ملايين جنيه بخلاف تعويضات ضخمة تم سدادها للسكان، والغرض من الشراء إنشاء جراج متعدد الطوابق، ولم يتم حتى الآن.

المشروع الثالث أراض بمساحة ٢٥٠٠ متر مربع بسعر ٢٤،٢ مليون جنيه، بالإضافة إلى ٣ ملايين جنيه تعويضات للسكان للإخلاء، وتصل في مجملها إلى ٣٠ مليون جنيه، والتوصية هنا بعدم التراجع أو الإخفاق في الشراء مهما كلفنا الأمر، هكذا تقول توصية اللجنة التنفيذية.

فلماذا الإصرار على شراء أراض بضعف ثمنها، بينما هناك بدائل من الأراضى الشاسعة التابعة للمستشفى وأيضًا هناك مساحات وبأسعار مقبولة متوافرة؟

ورغم أن الموضوع محلُّ تحفظ من الشئون القانونية لمؤسسة ٥٧٣٥٧، التي ربما وصل إلى أنفها رائحة غير زكية، لكن هذا الرأى يتحول أمام حكم العائلة إلى مجرد كلام لا يرقى حتى إلى المناقشة، فما حقيقة تلك المساحات؟ من يملكها؟ ومن هم سكانها؟ ولماذا الإصرار على شرائها وبأى ثمن؟

هل فى مستشفى ٥٧٣٥٧ «كشوف بركة» على غرار ما كان فى شركات «الريان»؟

السؤال ليس مُستغربًا، فأوجه التشابه بين الملفين كبيرة، فـ«الريان» استولى -بعلم الحكومة - على «تحويشة» عُمر المصريين في الثمانينيات ، أما إدارة ٥٧٣٥٧ فقد بددت تبرعات المصريين المليارية أيضا بعلم الحكومة وتحت رعاية حصرية من جانب وزارة التضامن الاجتماعى.

سؤال لا أدعى فيه البراءة :هل هناك «كشوف بركة» على طريقة «الريان» مع العناصر الفاعلة في الحكومة، والإعلام الذي لا يزال على عهده يرى أن الصمت من ذهب؟ ربما تأتى الإجابة من رحم كلمات لم أخطها بقلم الصحفى كما سبق، وقلت ولكن بمدادٍ من غضبةٍ لله وفى الله.

وإذا كانت الإدارة تتعامل بهذا المنطق مع أموال التبرعات المخصصة لعلاج أطفال السرطان، فإنها لن تخجل بطبيعة الحال من الإنفاق ببذخ على شراء وجبات فندقية فاخرة للسادة أعضاء مجلس الأمناء.

أحد أعضاء مجلس أمناء ٥٧٤٥٧ قال لي :كنت من قبل اختياري لهذا الموقع، أتخيل أنها الجنة، فاكتشفت الإسراف إلى حد السفه.

ويضيف الرجل قائلاً :كنت أوجه حتى هذا التاريخ كل زكاة مالى لمستشفى ٥٧٣٥٧، لكن المفاجأة عندما وجدت أن المطلوب منا أن نقر توجيه أموال التبرعات بإسراف في زيادات غير طبيعية في الأجور، والدعاية وأمور أخرى هامشية.

وقال الرجل :وجدت قرارات يتم تمريرها رغم اعتراض البعض على القبول بالإنفاق غير المعقول دون مناقشة مع الجهات المعلنة، واكتشفت أن الأمر المباشر لشراء أو لإنشاء أي مشروع يكون هو القاعدة، بينما المناقصة هي الاستثناء.

متابعًا :كنت أحاول أن أجد مبررًا لما يصدره المجلس التنفيذى ومجلس الأمناء بالأغلبية نتيجة لسيطرة شريف أبو النجا وأقاربه وأصدقائه، لكننى لم أجد ما يبرر ذلك.

ويضيف الرجل قائلًا :صُدمتُ عندما لم أجد أي جهاز رقابى يخضع له المستشفى سوى موظف تابع للشئون الاجتماعية، بينما أموال التبرعات التي تتدفق عليه لأهداف نبيلة من المتبرعين يتم إنفاقها فى غير تلك الأهداف.

من العلامات التي تثير السخرية أيضا وقت الاجتماعات لمجلس الأمناء يتم تجهيز بوفيه من المأكولات الفاخرة من أكبر الفنادق والحساب من أموال التبرعات، فيؤكد الرجل «حرَّمتُ على نفسى حتى كوب الماء، وبالتالى قررت إعادة توجيه زكاتي إلى مستشفى المعهد القومى للأورام ومؤسسته الجديدة ٥٠٠٥٠٠ في الشيخ زايد ومستشفى مجدى يعقوب للقلب».

الباب السادس
المصلحجية والهتيفة

خلال الحملة الصحفية التي امتدت ٦ أشهر كاملة، لم يقف «شريف أبو النجا» ساكنًا حتى لو تظاهر بذلك، ولكنه كان يعمل من وراء حجاب، من أجل وقف الحملة، أو إطلاق حملة إعلامية متعددة الأذرع لتزييف الحقائق، وسعت إدارة المستشفى إلى التعاقد مع شركة علاقات عامة أجنبية، من أموال التبرعات، لتدير لها الأزمة.

وبحسب المعلومات المتوافرة ..بدأت شبكة ٥٧٣٥٧ لسرطان الأطفال بالولايات المتحدة الأمريكية) ECN (تلبى استغاثات شريف أبو النجا مدير عام مؤسسة ٥٧٣٥٧ وقياداتها التي كشفنا عن تورطها في التجارب السريرية على أطفال ٥٧٣٥٧ لصالح شركة دواء أمريكية وهي BRISTOL MYERS SQUIBB فبدأت إجراءات الاستعانة بشركة علاقات عامة أمريكية متخصصة في إدارة الأزمات وفى سرية تامة، للقيام بوضع خطة ينفذها عدد من الإعلاميين المصريين في الفضائيات المصرية.

الخطة تضمنت توظيف عدد من الفضائيات، التي كانت تحصل على الجزء الأكبر من كعكة الإعلانات، لتتولى إدارة الأزمة بالوكالة عن الشركة الأجنبية التي تحصل على أموالها من حسابات ٥٧٣٥٧ أمريكا وبالطريقة التي سبق أن كشفناها، وهي أن إدارة المستشفى تخطط دائمًا في إعلاناتها التنشيطية للتشجيع على التبرع لـ ٥٧٣٥٧ بالدولار، والتشجيع على التبرع بالدولار ينص عليه إعلان مذيل بالعبارة الآتية : «كل دولار يسهم في إنقاذ حياة طفل مريض، لأنه يسهل علينا شراء الأدوية والأجهزة من الخارج، ساهم باختيار التبرع بالدولار».

الخطة استهدفت توظيف ٤٤ قناة فضائية و١٦ صحيفة و٧ محطات إذاعية، لتبييض وجه إدارة المستشفى، التي عانت أثناء الحملة من تراجع التبرعات بصورة لافتة، لا سيما أن تلك الفضائيات والمحطات الإذاعية والصحف تضررت أيضًا من تراجع التبرعات باعتبار أنها جهات يتم توجيه ما يزيد على المائة مليون جنيه لها سنويًا.

راهن الدكتور «شريف أبو النجا» على حالة الصمت المريب من قبل وزارتى التضامن الاجتماعى والصحة والسكان، أثناء الحملة التى كشفت عبر ألف مستند ووثيقة مسارات إهدار وتبديد أموال التبرعات فيما لا طائل منه وبأساليب يعاقب عليها القانون، كما كشفت بالأرقام والمستندات وشهادة الشهود إسناد مشروعات بمليارات الجنيهات بالأمر المباشر والمناقصة المحدودة التي تمثل مناقصة العرض الوحيد أو الأمر المباشر ومنها الترسية لمصلحة الأصدقاء والمقربين وبأرقام بلغت في الموازنة التقديرية للعام المالي ٢٠١٨ نحو مليار جنيه، تمتد إلى ٣,٥ مليار جنيه أخرى للسنوات المقبلة، كما كشفتُ عن شراء أجهزة بالأمر المباشر وبأضعاف قيمتها الحقيقية، وعشرات من عمليات الصرف المزدوج لنفقات بعشرات الملايين من الجنيهات وملايين الدولارات عن نفس أعمال تم الصرف لها من قبل، كما كشفتُ شراء أجهزة كانت قد تبرعت بها دول أخرى، وكشفتُ عن وقف جرعات الكيماوى عن العديد من الأطفال الذين كانت تتطلب حالتهم زرع النخاع، وبوقف الكيماوي تدهورت حالتهم، ثم تم نقلهم إلى العلاج التلطيفي، أي المسكنات حتى الموت.

كما كشفتُ أن مستشفى ٥٧٣٥٧ يتلقى مليار جنيه سنويا ليستقبل ١٧٠٠ طفل، ويطرد الباقين، بينما يعالج المعهد القومى للأورام ما يزيد على هذا العدد من الأطفال بجانب ٣٢٥ ألف مريض، ولم تزد موارده على ١٥٠ مليون جنيه سنويًا..

عشرات الأسئلة والاستفسارات وجهناها لإدارة المستشفى ولوزارة التضامن الاجتماعي وللحكومة بعدما رصدنا مئات الوقائع والمخالفات التي ترقى إلى مستوى الجرائم، ولكن لم نتلقَّ إلا ما يتلقاه من يخاطب أهل القبور ..وكان من بينها:

-ما حجم التبرعات التي يتلقاها المستشفى سنويًّا، وما المبالغ التي يتمُّ تخصيصُها لـ «بند العلاج»، وما أوجه إنفاق هذه التبرعات؟

-ما حجم الميزانية المُخصصة للإعلانات خلالَ شهر رمضان تحديدًا، وعلى مدار السنة بصفة عامة؟

-ما حجم البند المُخصص لأجور قيادات وأطباء وكبار موظفى المستشفى؟

-ما حقيقة ما يتردد عن أن عائلة الدكتور شريف أبو النجا وأقاربه هم من يتحكمون، دون غيرهم، في مقاليد الأمور بالمستشفى، ويستأثرون بالمناصب القيادية بها؟

-ما حقيقة عمليات الإسناد بالأمر المباشر بمئات الملايين من الجنيهات وعشرات الملايين من الدولارات لشركات مُحددة؟

-ما حقيقة الأخطاء الفنية التي تقع في تنفيذ برتوكولات العلاج، مثل :تأخير جرعات الكيماوي، ما يتسببُ في فشل علاج بعض المرضى، ونقلهم إلى علاج تلطيفي حتى يلفظوا أنفاسهم؟

-هل يتم إجبار أهالي الأطفال الذي يلفظون أنفاسهم الأخيرة داخل المستشفى على توقيع إقرارات بأنهم أحياء؛ حتى لا تتأثر نسبُ الشفاء، التي يُعلن عنها المستشفى؟

-لماذا يرفض المستشفي إعلان ميزانياته ونتائج أعماله سنويًّا، خاصة أن الشعب المصري كلّه يُمثل الجمعية العمومية للمستشفي، لأنه هو من بناها بتبرعاته المليارية؟

-ما حقيقة جمعيتي السرطان الأمريكية والكندية؟ وهل هما وسيلة لخروج الدولارات أم دخولها؟ وما علاقة الدكتور شريف أبو النجا بهما؟ ولماذا يتحمل مستشفي ٥٧٣٥٧ المستحقات المالية التي يجب أن تتحملها الجمعية الأمريكية ECN؟

-لماذا تتقاعس إدارة المستشفى عن تنفيذ المشروعات التي يتم البدء بها ثم تركها لمدة سنوات دون تحديد موعد لإنهائها، بينما يتم توجيه التبرعات إلى الأجور والدعاية والإعلانات؟.

لعبة التآمر والانقلابات والتخلص من القيادات الجادة هي الدور الذي يمارسه شريف أبو النجا للانفراد بالقرار والاستحواذ على كل مفاصل مستشفى ومؤسسة ٥٧٣٥٧.

التعتيم علي المعلومات وحجبها وإخفاء الميزانيات بما تحمل من موارد ونفقات، ممنوع الاقتراب منها باستثناء أبو النجا وحاشيته.

أعداد الأطفال الذين يتم قبولهم بالمستشفى للعلاج وعدد الأسرة ونسب الإشغال وأعداد المتماثلين للشفاء وحجم الوفيات ونسبتها، جميعها غير مسموح بمعرفتها.

المشروعات والتعاقدات وشركات المقاولات والأمر المباشر والمناقصة المحدودة كلها أمور ممنوع الاقتراب منها.

مجلس الأمناء بدوره وهو السلطة الأعلى صاحب الأمر والنهي تحول أعضاؤه إلي مجرد بصمجية يوقعون دون مناقشة أو حتى قراءة؛ خوفًا من غضب شريف أبو النجا.

التعتيم وإخفاء كل ما يتعلق بمستشفى ومؤسسة ٥٧٣٥٧ لم يعد يقتصر على العامة، بل امتد لمجلس الأمناء أيضًا.

مجلس الأمناء وهو أعلى سلطة وله الحق في تعيين المدير العام وإدارة شئون المؤسسة والرقابة على حسن سير عملها والتزامها بالعمل علي تحقيق أغراضها بكفاءة، والموافقة على الميزانية العمومية والموازنة التقديرية والقوائم المالية وغيرها من أمور أخرى لكنه ليس له سلطة فى الأطلاع على المعلومات أو بعضها بأمر شريف أبو النجا.

هذا ما تكشف عنه مذكرة لأحد أعضاء مجلس الأمناء الذين قرروا تقديم استقالتهم احتجاجا على عملية التعتيم وعدم الشفافية وإخفاء المعلومات.

في ٢٩ مايو ٢٠١٦ وفى خطاب موجه من نيازى سلام عضو مجلس الأمناء فى ذلك الوقت للدكتور عمرو عزت سلامة رئيس مجلس الأمناء لمؤسسة ومستشفى ٥٧٣٥٧..

يقول سلام :أتقدم باستقالتي واعتذارى عن عدم إمكانية الاستمرار بعضوية مجلس الأمناء والذى تشرفت بترشيحى وتعييني فيه من خلال الجمعية المصرية للتنمية الاجتماعية والثقافية ..ولأسباب تعرفونها جيدًا أذكر بعضها فى خطابى هذا.

وعدّد سلام الأسباب ومنها :أنه منذ تعيينه بالمجلس وعلى مدار ٣ سنوات هى نصف المدة المقرر قضاؤها بمجلس الأمناء وهي ٦ سنوات «لم أتمكن من أى إضافة بالمجلس نظرا لعدم توافر ووضوح المعلومات التى تمكنني من ذلك، رغم طلبها فى أكثر من مناسبة، وهو ما لا أقبله على نفسى، فإما أن يكون لوجودى فى المكان قيمة مضافة أو أن أرحل».

ويضيف نيازى سلام :اتضح لى بمرور الوقت أن دورنا كمجلس أمناء شبه مقصور على التصديق على قرارات أو أفعال تمت بالفعل بمعرفة الإدارة التنفيذية وليس للمجلس أى دور فيها، وبالتالى فهو غير مسئول عنها ..وهذا من وجهة نظرى لا يلائم الدور المنوط بنا.

ويؤكد نيازى سلام قائلا :ما زلت ورغم مرور سنوات علي انضمامى للمجلس لا توجد لدىّ أدنى معرفة بسياسات واستراتيجيات المؤسسة والتى من المفترض أن يكون مجلس الأمناء هو الموجه الرئيسى لها.

نيازى سلام .. أضيأ لوقي منذ انضممت لمجلس الأمناء «لم يصلنى محضر اجتماع مجلس الأمناء الأخير والذى يندرج التصديق عليه فى البند الأول من جدول الأعمال للاجتماع الأخير، وذلك استمراراً لمفهوم عدم الشفافية والتى ألمسها من الإدارة منذ انضمامى كعضو فى مجلس الأمناء وحتى تاريخ الاستقالة.

ويؤكد أنه لم يتم عرض الميزانيات العمومية ولا الموازنات التقديرية فى بداية كل عام على مجلس الأمناء، وهو أعلى سلطة ومن حقه أن يوافق على كل كبيرة وصغيرة فيما يتعلق بمؤسسة ومستشفى ٥٧٣٥٧.

ويقول سلام إن استقالته تتضمن إخلاء مسئوليته عن أى قرارات أو تعاقدات أو معاملات سابقة منذ انضمامه وحتى استقالته.

لم يكن سلام الذى واجه عدم الشفافية هو فقط الذى لمس ذلك، لكن هناك آخرين، منهم من تم اضطهاده عندما أراد أن يمارس دوره كعضو مجلس أمناء وأن يوقف مهزلة الإدارة التنفيذية التى تدار بواسطة شريف أبو النجا وأقاربه وعلى رأسهم زوج شقيقته محمود التهامى.

بينما هناك فى مجلس الأمناء وعلى رأسهم :رئيس المجلس الدكتور عمرو عزت سلامة الذى يقبل على نفسه أن يوقع فقط ظناً منه أن أفضل وسيلة لضمان الاستمرارية والتمتع بالرحلات المكوكية إلى كل دول العالم عبر بوابة واحدة وهى كسب رضا شريف أبو النجا.

ولكن أن تصل عمليات التعتيم لإخفاء الحقائق عن أعضاء مجلس الأمناء إلى الحد الذى يدفع نيازى سلام أحد الأعضاء المشهود لهم بالعمل الخيرى، كما أنه مؤسس لعدد من الجمعيات الخيرية ومنها بنكا الطعام والشفاء المصريان، يؤكد أن ما نشرناه من وقائع مخالفات تتجاوز حدود المنطق والعقل ما هى إلا جزء من الحقائق المفزعة التى أدمن أبو النجا إخفاء تسلل رائحتها الكريهة التى تؤذى الجميع خارج الصندوق الأسود المحاط بعائلة أبو النجا.

وتكشف استقالة سلام، التى لم تُحدِث أى وخز فى ضمير أى من أعضاء مجلس الأمناء وعلى رأسهم عمرو عزت سلامة، أن الضمائر قد ماتت.

كان سلام محقًّا فيما فعل، فقد نجا الرجل بنفسه، بعدما تأكد لنا من خلال الأرقام الموثقة التى حصلنا عليها أن إدارة ٥٧٣٥٧ ارتكبت خلال تلك الأعوام الثلاثة العديد من الوقائع وإبرام كثير من التعاقدات تجاوزت قيمتها المليارات من الجنيهات، والتى تسللت من قوائم التبرعات لتصب كلها فى جيوب شركات يملكها الأصدقاء، سواء بالأمر المباشر أو المناقصة المحدودة والتى أشرنا إليها سابقًا بأنها مناقصة العرض الوحيد.

تكشف الاستقالة المسببة عن مواطن الخلل والتلاعب بأموال التبرعات التى انتزعت بأسلوب حصار مدجج بقاذفات إعلانية وإعلامية ..تُحَمل المتبرع قيمتها بعدما انتهجت الخداع وسيلة وطريقاً لدغدغة المشاعر وتمزيق القلوب ألما وحسرة على طفولة أحسن المبدعون الاتجار بآلامهم السرطانية لجمع المال ..ليكون قد تحمل المتبرعون ثمن الوسائل المستخدمة فى بكائهم وتحريك مشاعرهم ..ليتم توجيه بعضها إلى الأصدقاء والمريدين والمطيباتية.

استقالة «نيازى» لم تكن الوحيدة، واحتجاجه لم يكن الأخير، فقد لحقه كثيرون لم يرتضوا لأنفسهم دور الصمت ولا الطرمخة على هذا القدر الصارخ من التجاوزات والمخالفات واستنزاف أموال التبرعات.

ستة أشهر بالتمام والكمال فصلت بين نشر أول حلقة في الحملة الصحفية التي انفردتُ بنشرها، عن مخالفات إدارة مؤسسة مستشفى ٥٧٣٥٧ لعلاج سرطان الأطفال، وبين التقرير الذي أصدرته اللجنة التي شكلتها وزيرة التضامن الاجتماعي الدكتورة غادة والى، ونفت فيه المخالفات المنسوبة للمستشفى ومديرها الدكتور شريف أبو النجا.

بعد بيان «التضامن» بشأن مخالفات مستشفى «٥٧٣٥٧» الذى لم يخالف التوقعات وانحاز للمخالفات، ودافع عن بعضها، وقننها وتجاهل البعض الآخر .. لا بد من التوقف عند مجموعة من النقاط:

أولًا :لابد من الإشارة إلى أن الدكتورة غادة والى كانت قد تعهدت بإصدار التقرير خلال أسبوعين فقط من انطلاق الحملة الصحفية المدعومة بالوثائق والمستندات والحالات الإنسانية الصارخة، وتحول الأسبوعان إلى ١٨٠ يومًا، وهو أمر له دلالاته، ويدعونا إلى أن نتساءل عن السر وراء هذه المماطلة وهذا التسويف، حتى وإن انطبق على اللجنة، وتشكيلها وطريقة عملها الجملة الشهيرة التي كان الممثل العبقرى «حسن البارودى» يرددها في فيلم «الزوجة الثانية» : «الدفاتر دفاترنا».

ثانيًا :يجب أن نسأل كيف تتحول الوزارة - التي تعتبر مُتورطة بشكل أو بآخر في هذه المخالفات -إلى خصم وحكم في الوقت ذاته؟ **!**ولنا أن نسأل أيضًا : كيف باشرت اللجنة أعمالها في وجود الدكتور شريف أبو النجا في منصبه، رغم أنه جرى العرف في مثل هذه الحالات أن يتم تجميد أو وقف الشخص المسئول حتى تثبت براءته من عدمها؟**!!**

وثالثًا :لا ينبغي أن نصاب بالدهشة من تصفيق بعض المستفيدين من «أبو النجا» لتقرير اللجنة، حتى وإن لم يقرءوا حرفًا واحدًا منه، وتسويقه في البرامج المسائية؛ لأن كثيرًا منهم، إن لم يكن جميعهم، استفادوا من «عطايا» المذكور، التي هي في الأساس من أموال التبرعات.

رابعا ما نشرتُه من معلومات وأسرار ومستندات ووثائق يستحيل أن يؤدى في نهايته إلى هذا التقرير المطعون في صحته ابتداءً وانتهاءً، وجُملة وتفصيلًا، وهو تقرير يحرض بشكل واضح وصريح على الخروج على النص ومخالفة القانون والعُرف.

ما تَقدَّمَ كان قراءة عامة لما انتهى إليه التقرير وردود الأفعال بشأنه .أما إذا انتقلنا لتفنيده حرفًا حرفًا وجملة جملة، فالكلام يطول:

أولًا :بطبيعة الحال لم يكن للجنة المشكلة من قبل الدكتورة غادة والي أن تدين الوزيرة بأى حال من الأحوال، باعتبارها مسئولة ضمنيًا عن المستشفى وعن «أبو النجا».

ثانيًا :كيف تدين لجنة وزارة التضامن شريف أبو النجا، وهي من عملت لصالحه وقامت بضمِّه للمؤسسين دون وجه حق، حتى يصبح مالكًا للمستشفى ولأموال التبرعات المليارية التي يدفعها فقراء مصر؛ بهدف علاج أطفالهم، بينما يتم توزيعها في صورة أجور فلكية على الأقارب والمحاسيب ولصالح مشروعات لا علاقة لها بالهدف النبيل للتبرعات؛ ليتقرب إلى المسؤولين زلفى . ويبدو أن هذا التقرب آتى ثماره اليانعة، كما جاء في التقرير.

ثالثًا :تَعامَى التقرير عما نشرته من مخالفات وتجاوزات جمَّة أبرزها : الإسناد بالأمر المباشر لبعض الشركات ومنها شركة يملكها صديق «أبو النجا»، وهو الدكتور هشام دنانة، الذي يعمل استشاريًّا للمشروعات بمؤسسة ٥٧٣٥٧ وبمبالغ تصل إلى ٣ ملايين دولار، كما لم تكلف اللجنة نفسها عناء النظر فيما نشرناه بشأن إسناد عملية بقيمة ٦٠٠ مليون دولار لصالح الشركة العربية للإنشاءات ACC واستبعاد العرض الآخر وكان بمبلغ ٤٥٠ مليون جنيه، وعشرات العمليات الأخرى على نفس المنوال.

رابعًا :تجاهل التقرير إخفاء أرقام التبرعات التي تتلقاها المؤسسة والتي تتجاوز مليار جنيه سنويًّا، فضلًا عن تجاهله إنفاق أكثر من ٨٠% من التبرعات على المصاريف الإدارية والأجور الفلكية والإعلانات والمكافآت، ومن يمكن وصفهم بـ«فريق العلاقات العامة»، وجميعهم صحفيون وإعلاميون يُشار لهم بالبنان، والاكتفاء بتخصيص ما بين ١٦% و٢٠ % للعلاج في معظم السنوات.

خامسًا :غضَّ التقرير الطرف عن إسناد مهام الإدارة لأقارب «أبو النجا» وزوجته وزوج شقيقته والأقارب والأصدقاء، والسيطرة على مفاصل المستشفى وإخفاء المعلومات عن مجلس الأمناء، ما دفع أحد الأعضاء البارزين إلى الاستقالة، وهو نيازي سلام، الذي أكد في استقالته أن «إدارة المستشفى يسيطر عليها كليًّا شريف أبو النجا، وتمارس عدم الشفافية وإخفاء المعلومات والأرقام عن مجلس الأمناء الذي تحول إلى مجرد بصمجية»، على حد وصفه.

سادسًا :تقرير اللجنة نفى إجراء تجارب سريرية بالمستشفى، وهو ما يؤكد أن اللجنة لم تتابع ما نشرناه بالوثائق، ويبدو أنها اكتفت بتسلم «الأوردر» من شريف أبو النجا نفسه لتعلنه، متجاهلة الآتي:

-إجراء تجارب سريرية بعقار «كابيتون» الذي قامت بتصنيعه شركة أمريكية، بينما رفضت الولايات المتحدة نفسها تجربته على أطفالها، وطبقًا لما هو منشور على موقع هيئة الأدوية الفيدرالي« FDA» ..فإن العقار يُستخدم في التجارب السريرية على ٢٠٠ من الأطفال بمستشفى ٥٧٣٥٧، مع بداية علاجهم، وليس في مراحله المتأخرة، وعقار CAPOTEN مُسجل بشركة «بريستول مايرز سكويب»، وعلامته التجارية مُسجلة باسم هذه الشركة، وهو غير مُرخص به في الولايات المتحدة لعلاج سرطان الأطفال.

-كما لم تتطرق اللجنة إلى ما كشفناه بالمستندات، وهو أن «مارك كيران» المؤسس الثالث في الجمعية المصرية للسرطان ورئيس المجلس الطبى بشبكة سرطان الأطفال ٥٧٣٥٧ بأمريكا، يعمل باحثًا بشركة «بريستول مايرز سكويب» المتخصصة في صناعة الأدوية، وهي الشركة المنتجة لعقار كابيتون CAPOTEN المستخدم في التجارب السريرية في ٥٧٣٥٧.

- **سابعًا :**تجاهلت اللجنة الرد على تخصيص ٦٥ مليون دولار في نهاية ٢٠١٧ لشراء جهاز العلاج بالبرتون والذي كشفنا عنه في القوائم المالية لنهاية عام ٢٠١٧، بينما كان شريف أبو النجا أعلن في شهر مايو ٢٠١٧ أن دولة الإمارات العربية تكفلت بشراء الجهاز، وفي نفس الوقت حصلنا على تقرير شركة IBA البلجيكية وهى المُصنعة والموردة للجهاز أن قيمة الجهاز الموجه لـ ٥٧٣٥٧ بمبلغ ٣٥ مليون دولار فقط، ولم تكلف اللجنة نفسها عناء البحث والفحص، ولم تقدم لنا تفسيرًا لهذا التضارب الكاشف والدال على ارتباك الإدارة وتخبطها، فكيف تخصص ٦٥ مليون دولار لشراء جهاز لا يتجاوز ثمنه نصف الرقم المذكور، ثم يتبين بعد ذلك أن دولة عربية هي من تبرعت به «مجانًا»؟ ولم تفكَّ اللجنة الموقرة هذا اللوغاريتم المريب.

-**ثامنًا :**اكتفت اللجنة بالإشارة في تقريرها إلى بعض المخالفات الإدارية بالمستشفى، ذرًّا للرماد في العيون، وبالطبع مع منح مجلس أمناء المؤسسة المهلة القانونية لتصويبها، وهي:

١- بدء ترخيص أكاديمية(٥٧٣٥٧)للعلوم الصحية من الجهات المعنية، حيث لم تكن مُرخصة.

٢- جمع المال عن طريق وسيلة غير واردة بتراخيص جمع المال الصادرة للمؤسسة، وهي وسيلة الرسائل النصية.

٣- استغلال بعض الأجهزة الطبية، التي تم استبدالها بأخرى أحدث منها رغم صلاحيتها، بحيث يتم الاستفادة منها.

٤- ترخيص قسم العلاج الطبيعي بالمستشفى.

٥- البدء في إجراءات تخصيص مدرسة الصباح الإعدادية للمستشفى مقابل تطوير الخدمات التعليمية بالمديرية وفقا لبروتوكول تعاون مع وزارة التربية والتعليم.

وإجمالاً فإن تقرير لجنة وزارة التضامن الاجتماعي المشكلة بقرار من الوزيرة الدكتورة غادة والي تجاوز عن عمد جميع المخالفات الصارخة التي نشرتها؛ لأنها قررت منذ بداية تشكيلها تبرئة «أبو النجا» وإبراء ساحته، وتمكينه من البقاء في منصبه، ولو أرادت اللجنة إنصافًا لردَّت على جميع ما نُشر .أما التعامل بمنطق «لا تقربوا الصلاة» فإنه يطعن في نزاهتها ويجعل تقريرها والعدم سواءً، ولو أرادت اللجنة إنصافًا لاستدعتنى وطلبت مني إمدادها بما أمتلكه من مستندات ومعلومات مؤكدة، ولكنها لم تفعل لحاجة في نفسها لم تعد خافية.

وأخيرا فإننى أناشد النائب العام ، التحقيق فيما قدمته من مستندات ضد أبو النجا وإدارة مؤسسة ومستشفى ٥٧٣٥٧، كما أننى على استعداد لتقديم المزيد من المستندات التي تكشف حجم تبديد أموال التبرعات في أمور لا تتعلق بالعلاج، بينما يتم طرد الأطفال وحرمانهم من حقهم في العلاج، وسوف يكون هذا التقرير دافعًا لارتكاب المزيد من المخالفات والاستمرار في نهج عدم الإنسانية مع هؤلاء الأطفال، لا سيما ممن لا يحملون «كارت توصية» يضمنون الدخول به إلى المستشفى لتلقى العلاج دون قيد أو شرط، فهل تشهد الأيام المقبلة فتح تحقيق قضائياً وليس إداريًا في القضية؟.



الفصل الرابع : نص بلاغى

السيد المستشار / النائب العام

تحية طيبة وبعد:

مقدمه لسيادتكم / محمد عبد اللطيف المحامى وكيلا عن السيد أسامة عبد العليم داود الصحفى وعضو نقابة الصحفيين .

ضـــد:

مجلس الإدارة واللجنة التنفيذية لمؤسسة ومستشفى ٥٧٣٥٧ وكذلك مجلس الأمناء.

وأتشرف بعرض الآتي:

كنت قد قمت بنشر عدد من التحقيقات الصحفية مدعومة بالوثائق والمستندات تضمنت الكشف عن العديد من المخالفات المالية والإدارية والطبية والتى تم ارتكابها من جانب إدارة مؤسسة ومستشفى ٥٧٣٥٧ منها الانحراف بأموال التبرعات عن المسار الذى تم التبرع من أجله وهو علاج الأطفال المصابين بمرض السرطان .وكانت وزارة التضامن قد أعلنت عقب بدء نشر المخالفات على صفحات جريدة فيتو عن تشكيل لجنة لفحص المستندات ودون أن يتم وقف إدارة المستشفى والمؤسسة المرتكبة للمخالفات .وحددت موعد إعلان نتائج الفحص والتحقيق بأسبوع ثم امتد لعشرة أيام أخرى، لكن النتائج أعلنت بعد مرور ٥ شهور .وجاء البيان الذى أعلنته السيدة وزيرة التضامن بعيدًا كل البعد عن معظم الوقائع الموثقة بالمستندات والتى قمت بنشرها .كما تجاهل تقرير لجنة وزارة التضامن معظم ما قمت بنشره ، لذا أتقدم لعدالتكم راجيًا التكرم بالتحقيق وإصدار تعليماتكم الكريمة بفحص المستندات والوثائق الخاصة بمؤسسة ومستشفى ٥٧٣٥٧ وجمعية أصدقاء المبادرة القومية للسرطان والميزانيات العمومية والقوائم المالية لهم، بالإضافة إلى فحص قرارات مجلس الإدارة واللجنة التنفيذية ومجلس أمناء مؤسسة مستشفى أورام الأطفال ٥٧٣٥٧، والتى نتج عنها مخالفات تتضمن إهدار المال العام والانحراف بالإنفاق فى نواح كثيرة ، منها تقديم مبالغ مالية لصالح أعمال فى غير ما تنص عليه المادتان الثالثة والثامنة من لائحة النظام الأساسى لمؤسسة مستشفى أورام الأطفال المسجلة تحت رقم ٥٤٧٨ لسنة ٢٠١٤ طبقًا لأحكام القانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ والمحددة فى رسالة المستشفى الذى يجب أن يهتم بعلاج الأطفال من السرطان .كما أرجو فتح التحقيق فى الإجراءات التى تم بناء عليها ضم السيد الدكتور شريف أبو النجا إلى المؤسسين، وتم كشف التلاعب من أحد المؤسسين والذى تقدم بعدد من المذكرات؛ مما اضطرت معه وزارة التضامن للاعتراف بعملية التلاعب . كما أرجو فحص كافة المستندات التى تضمنت ترسية وتنفيذ أعمال إنشاءات بمئات الملايين من الجنيهات وملايين الدولارات على شركات معينة .منها على سبيل المثال لا الحصر ..الموافقة على التعاقد مع شركة solving efso لتنفيذ أعمال بالأمر المباشر بمبلغ حوالي ٣ مليون دولار أمريكى بجلسة اللجنة التنفيذية بتاريخ ٢١ ديسمبر ٢٠١٥

بالإضافة إلى التعاقد مع نفس الشركة بمبلغ ٦٠٠ ألف دولار قيمة أعمال تم إسنادها قبل ذلك بالأمر المباشر لها، بموجب محضر اللجنة التنفيذية فى ٢١ يناير ٢٠١٤ علمًا بأن رئيس مجلس إدارتها يعمل فى نفس الوقت استشارى المشروعات لمؤسسة مستشفى ٥٧٣٥٧ .ـ فحص عملية ترسية أعمال مشروع توسعة وتطوير المستشفى مع شركة ACC والذى تبلغ قيمته ٥٤٠ مليون جنيه. وتم زيادة التكلفة فيما بعد بمبلغ ٦٠ مليون جنيه، وتجاهل العرض الأقل . ـ فحص القوائم المالية خلال سنوات عمل مؤسسة ومستشفى ٥٧٣٥٧ وجمعية المبادرة المصرية وحجم التبرعات التى تلقتها الجمعية والمجموعة وأوجه إنفاقها ومنها ما يخص ميزانيات ٢٠١٥ و٢٠١٦ و٢٠١٧ والموازنة التقديرية للعام ٢٠١٨ .بالإضافة إلى التحقيق فى رصد ٦٥ مليون دولار لشراء جهاز للعلاج بالبروتون، بينما ينص محضر لجنة البت على أن سعر الجهاز حوالي ٣٣ مليون دولار فقط، وفى الوقت الذى سبق وأعلنت إدارة المستشفى عن أن دولة الإمارات العربية هى من قامت بسداد ثمنه . ـ كما أرجو مراجعة بروتوكولات التعاون بين مؤسسة ٥٧٣٥٧ وجمعية شبكة السرطان المصرية ECN ٥٧٣٥٧ بالولايات المتحدة الأمريكية وأحد مؤسسيها د .شريف أبو النجا مدير عام مستشفى ٥٧٣٥٧ ومدى قانونية ذلك، والكشف عن وضعها القانونى : هل هى مستقلة أم فرع من فروع ٥٧٣٥٧ مصر، وبالتالى مصادر تلقيها التبرعات وكيف يتم إنفاقها؟ بالإضافة إلى حقيقة علاقة الدكتور مارك كيران المؤسس رقم ٣ فى شبكة ECN بشركة بريستول مايرز سكويب المتخصصة في صناعة الأدوية وهى الشركة التي تنتج عقار كابيتون CAPOTEN والعلامة التجارية له مُسجلة باسم هذه الشركة، لكنه عقار غير مرخص به في الولايات المتحدة لعلاج سرطان الأطفال .وطبقًا لما هو منشور على موقع هيئة الأدوية الفيدرالي FDA ..فإن العقار يستخدم في التجارب السريرية على عدد ٢٠٠ من الأطفال بمستشفى ٥٧٣٥٧ .وكلي ثقة في عدالتكم لإجراء التحقيقات اللازمة فيما هو مشار إليه وإعلان الحقيقية حماية لأموال التبرعات التي قدمها الشعب المصرى لهدف واحد وهو علاج أطفالنا من مرض السرطان اللعين مع استعدادى لتقديم كافة المستندات الدالة على ما تقدمت به بالبلاغ .

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام والتقدير



الكاتب فى سطور

أسامة عبد العليم داود

**عضو نقابة الصحفيين

**صحفى بجريدة العربى منذ صدورها فى ١٩٩٤.

**كاتب مقال فى بعض الصحف منها الأهرام المسائى، اليوم السابع، فيتو، المشهد.والعديد من الحملات الصحفية فى صحف العربى وفيتو ومجلات المصور وروزا ليوسف .

**عضو مجلس نقابة الصحفيين باختنلااب خلال دورتى ٢٠١١ و٢٠١٣ ولمدة ٦ سنوات.

**حاصل على زئاوج نم ديدعلاالتفوق الصحفى ، منها ..

** جائزة التفوق الصحفى عن ملف العلاج على نفقة الدولة٢٠٠٢ ماع

** جائزة صبرى غنيم للقصة الإنسانية عن جرحى الانتفاضة الفلسطينية عام ٢٠٠٢.

** جائزة التفوق الصحفى فى بحث أسباب انتشار السرطان ٢٠٠٤.

**حاصل على شهادة تقدير عن سلسلة حوارات فى عام ٢٠٠٦.

** جائزة التفوق الصحفى بالكشف عن أخطاء مشروع توشكى فى حملة صحفية عام ٢٠٠٩.

** له عشرات من الحملات الصحفية منها الكشف عن جرائم تبديد القطاع العام وبيعه بتراب الفلوس منها .

**الكشف عن مادختسا الدم الفاسد ةيصصختلا ةيعماجلا تايفشتسملا ىدحإب . فلملا ىف قيقحتلا مت عئاقولاب اهتقو ىلاعلا ميلعتلا ةرازو تفرتعأو

** الدفاع عن حق الأطفال مرضى السكر فى الحصول على العلاج الآمن فى حملة صحفية نجحت فى الزام التأمين الصحى بصرف أقلام الأنسولين وشرائط التحاليل لأطفال السكر بإعتباره العلاج الآمن .

**الكشف عن حيتان الأراضى من رجال الأعمال وبعض أعضاء الحكومة.

**الكشف عن جرائم الصهاينة ضد الفلسطينيين بالقدس الشريف فى حملة صحفية بمجلة المصور٢٠١٣ و ٢٠١٤ .

**صدر الكتاب الأول باسم حيتان الأراضى ..كان ضمن الوثائق التي استعان بها مجلس الوزراء بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ لاسترداد أراضى الدولة



2

العربى

أسامة داود.. صائد الجوائز

طاقة لا تهدأ

الكاتبة الكبيرة سكينة فؤاد: نموذج محترم لصحافة رفيعة

أفرحنى وأغاظنى

■ يحيى عبد الهادى

السبق الصحفى.. والسبق الإنسانى

■ سعيد الشحات

البارع.. المخلص





رجل الجوائز الصحفية

الجائزة فازت بك يا أسامة!

■ أكرم القصاص

■ سليمان الحكيم



أسامة داود .. طاقة لا تهدأ .

الكاتب الكبير سعيد الشحات
مدير تحرير اليوم السابع

***

أسامة داود .. السبق الصحفى والسبق الانسانى .

الكاتب الكبير أكرم القصاص
رئيس تحرير اليوم السابع

***

أسامة داود .. انفراداته أفرحتنى، وتسامحه أغاظنى .

يحى حسين عبد الهادى
المفكر والكاتب

***

أسامة داود .. رجل الجوائز الصحفية .

الراحل إمام الجمسى
العالم الاقتصادى

الفهرس